سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الجرائم الفرنسية و الابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م

رئيس المشروع: د. بوعزة بوضرساية

الأعضاء: د. مريم صغير
أ. محمد موحوس
أ. محمد شايب

المكتبة
الوصول 21 جانفي 2008
00858 ع

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954

2007 - 1569 :الإيداع رقم
978-9961-846-19-3 : ISBN

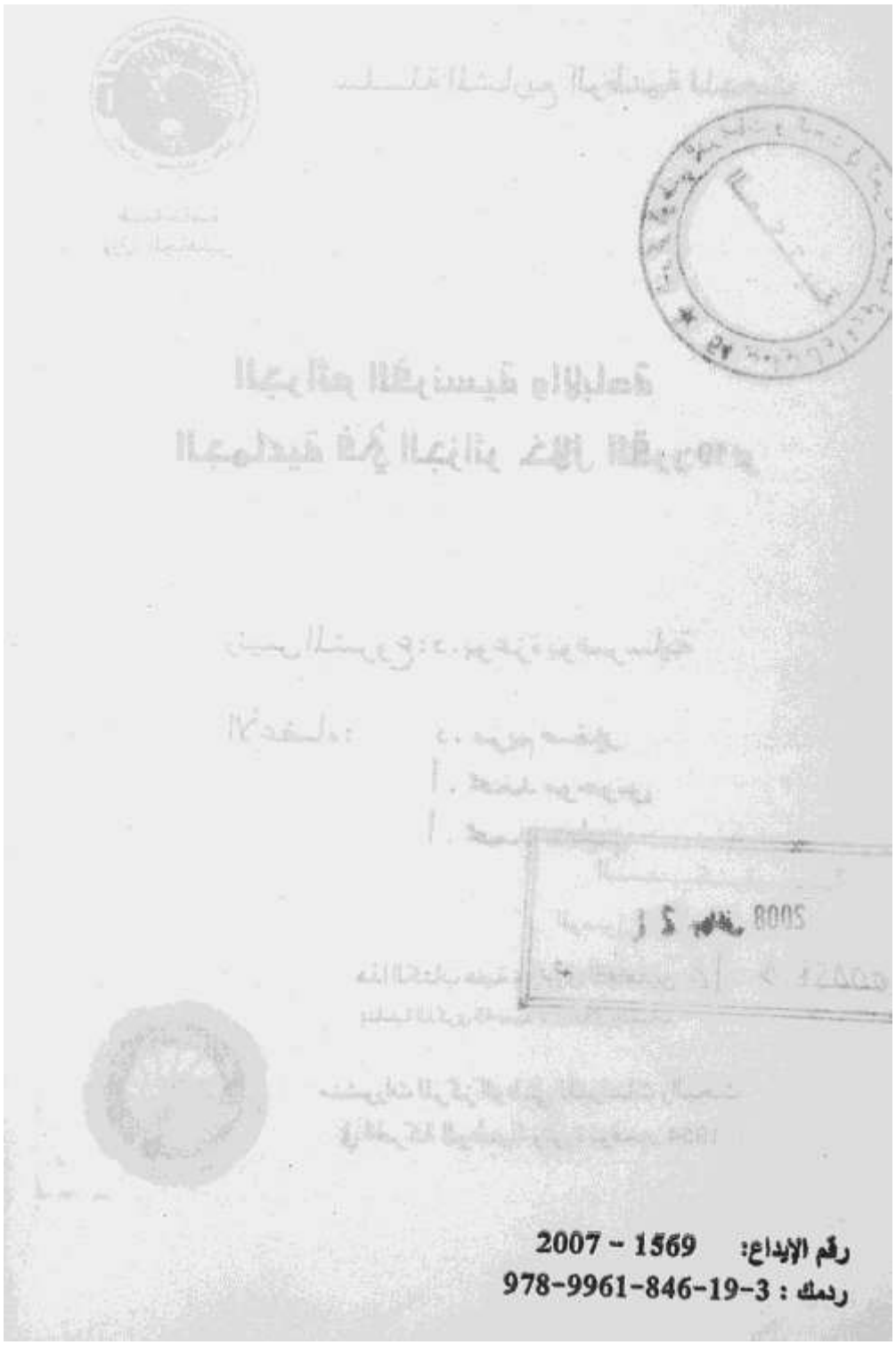

رقم الإيداع: 2007 - 1569
ردمك : 978-9961-846-19-3

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين
السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقّق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين أو المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبوأها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا أن نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال.

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد **محمد الشريف عباس**، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة

مقدمة

يشكّل موضوع فرقة البحث الذي يحمل عنوان "الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية" محورا أساسيا، ومحطة تاريخية مهمة كما يكتسي أهمية تاريخية بالغة، لما ينطوي عليه من حقائق تاريخية لها صلة مباشرة بالسياسة الإستعمارية خلال القرن التاسع عشر بصورة عامة والسياسة الإستعمارية الفرنسية بصورة خاصة، لكونها وجهت مباشرة للجزائر سلطة وشعبا، بحيث أن هذه التوجهات كانت تصب في خانة الهيمنة والسيطرة واستعباد الشعوب من خلال ضرب مقوماته الأساسية والتي كانت بالنسبة للشعب الجزائري هي الدين الإسلامي واللغة العربية.

والإشكالية المطروحة حول الموضوع هي لماذا ظهرت تسمية الجزائر الفرنسية، وما هي دوافع ذلك رغم الإختلاف الجذري بين مجتمعين من حيث كل المقومات، فالأول وهو المسيطر مسيحي غربي يحمل رسالة تدميرية أما الثاني فهو مجتمع عربي مسلم، أضعفته الظروف التاريخية لعدة أسباب ولتحقيق المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر، لابد من تبرير كل الوسائل والطرق، ومنها الإبادة بكل أشكالها وأنواعها، وهل كان لزاما على فرنسا الإستعمارية انتهاج هذا الأسلوب اللاأخلاقي لفرض مشروعها؟

لقد عكس فعلا مصطلح الجزائر الفرنسية النية المبيتة لفرنسا والتي سبقت مرحلة الاحتلال عام 1830، حيث كانت هذه الأخيرة

تسعى بكل الوسائل لاستعمار الجزائر واحتلالها بالقوة لكنها لم تستطع، لأن الجزائر كانت في المراحل السابقة للقرن التاسع عشر تعيش فترة صحية وراقية سياسيا وعسكريا واقتصاديا وحتى اجتماعيا، وهذا ما جعلها تكون محط أنظار العديد من الدول الأوروبية التي أعلنت غير مرة عن أطماعها التوسعية في الجزائر مثل بريطانيا وإسبانيا وفرنسا هذه الأخيرة هي التي إنفردت بالجزائر بعد تحطيم أسطولها في معركة نافارين عام 1827 في شبه جزيرة المورة، حيث شارك مع الأسطول العثماني ضد التحالف الأوروبي الصليبي.

وبالنسبة لفرنسا الاستعمارية فقد سعت إلى احتلال الجزائر قبل عام 1830 بوضع العديد من المشاريع العسكرية للاحتلال، والتي كانت اللبنة الأساسية التي قامت عليها الحملة العسكرية الفرنسية عام 1830 والتي حققت الغرض وبالتالي تجسد مصطلح الجزائر الفرنسية وكان من أبرزها مشروع الضابط بوتان عام 1808 على عهد الإمبراطور نابليون بونابرت، على الرغم من أن أطماع الفرنسيين لم تتحقق في السابق على عهد لويس الرابع عشر في احتلال الجزائر، وحتى نابليون نفسه لم يستطع تحقيق حلم الفرنسيين في احتلال الجزائر أيضا، إلى غاية عام 1830 حيث تحقق هذا الحلم على عهد الملك شارل العاشر الذي ينتمي إلى أسرة آل بوربون والذي استطاع من تحقيق مشروع الضابط بوتان في إلحاق الجزائر بفرنسا سياسيا وإداريا ومؤسساتيا لتنتقل بعد الاحتلال مباشرة إلى تجسيد مفاهيمها

التوسعية وإقناع الأطراف الأخرى على أن الجزائر أصبحت قطعة فرنسية على الرغم من التردد والإضطراب الذي ساد المرحلة الأولى للاحتلال، حيث لم تكن لفرنسا نية البقاء في الجزائر بعد تأديب الداي حسين الذي جعلته ذريعة في الاحتلال لكونه داس مصداقيتها وشرفها السياسي، وتأديبه يعني إعادة هيبتها، لكن بقاءها لمدة أطول أسقط طروحاتها الأولى وبذلك كرست مفهوم الاحتلال ليصبح حتمية تاريخية في قاموسها الاستعماري، ومنها أصبحت الجزائر جزء لا يتجزأ من أراضيها ما وراء البحار.

ولتكريس هذا المصطلح على أرض الواقع بادرت إلى سن العديد من القوانين والمراسيم والتعليمات، وهذا يعني أن الجزائر أصبحت مستعمرة فرنسية، وعلى الدول الأوروبية الاستعمارية الأخرى ضرورة احترام سيادة فرنسا عليها والاعتراف بها، في إطار الاعتراف الشامل والمتبادل فيما بينها والخاص بإلحاق الأراضي التي تم استعمارها، وعليه كان سنّ القوانين وإصدار التعليمات الرسمية يهدف أساسا إلى تقنين مصطلح الجزائر الفرنسية.

ومواكبة مع هذه المبادرات السياسية ذات الطابع القانوني حول جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، كانت هناك سياسة أخرى هي الوجه الحقيقي لفرنسا الاستعمارية، لأنها اعتمدت على القوة العسكرية التي تميزت بالبطش والإبادة والتعسف ضد الشعب الجزائري غير مبالية بالمبادئ الإنسانية التي كانت شعارا أجوفا،

حاولت من خلاله إيهام الإنسانية بنبلها، وأنها احتلت الجزائر لإنقاذ شعبها من حاكمها المستبد الداي حسين ونشر العدالة والمساواة بين السكان، وهذا الوجه هو الإبادة بكل أشكالها.

لكن سياسة الإبادة الجماعية من إبادة للعنصر البشري، وجرائم منظمة في حق المجتمع الجزائري ثقافيا ودينيا، إلى جانب الإبادة الغير مباشرة، والتي عكس وجهها الحقيقي المشروع الإستيطاني. كلها جوانب خطيرة كشفت أهداف فرنسا الكامنة وراء الاحتلال العسكري الذي اعتمد في ذلك على جيش لا مكان للمبادئ الإنسانية في أعماله الوحشية، فكان المجتمع الجزائري بالنسبة إليه حقل تجارب في التقتيل الجماعي والفردي، وهذا ما جعلها عملية مقصودة الهدف منها هو تغليب العنصر الأوروبي على حساب المجتمع الجزائري عن طريق الإستيطان.

كما أن سبب هذه الإبادة المنظمة والتي لم تنحصر في إبادة العنصر البشري، هو طمس كل معالم ومقومات المجتمع الجزائري من لغة ودين، حيث تعرضت هذه المعالم إلى الهدم ومنها المساجد والجوامع والزوايا والكتاتيب، كما أن أغلبها حوّل إلى كنائس ومرافق أخرى، عسكرية منها ومدنية.

والملاحظ أن سبب هذه الإبادة ذات الأوجه المتعدّدة لم ينحصر في عامل معيّن إنما هو الآخر تعددت عوامله، وكان أهمها دعم الشعب المطلق الذي ميّز المقاومات الشعبية، ابتداء من معركة سيدي فرج في

14 جوان 1830، وما انحرّ عنها من مقاومة منظمة رسمية، حيث كان ردّ الفعل الفرنسي هو الزحف على العاصمة الجزائر، وإتلاف وهدم وحرق وقتل كل من يقف عائقا أمام زحف الجيش الفرنسي المحتل.

وبظهور المقاومات الشعبية كرد فعل جزائري ضد سياسة فرنسا الإحتلالية وضعت هذه الأخيرة مبررات لأعمالها الوحشية فقتلت ما قتلت من الجزائريين وسجنت ونفت منهم العديد وأحرقت قرى بكاملها وقبائل، وأتلفت البساتين والمزارع انتقاما لدعم القاعدة الشعبية لهذه المقاومات، التي وإن أفل نجمها إلا أنها بقيت مستمرة ولم تنقطع إلى غاية تبلور النضال السياسي مع بداية القرن العشرين على الرغم من أن مؤشرات هذا النضال كانت مع بداية الاحتلال عام 1830، وقد حمل لواء هذا النضال السياسي حمدان بن عثمان خوجة، عندما واجه اللجنة الإفريقية شارحا لها حقيقة الوضع الاستعماري في الجزائر، وقد ترك كتابه المرآة حجة دامغة على السياسة الجهنمية المنتهجة من طرف الجيش الاستعماري وإدارته الإحتلالية، لكن هذه المجهودات لم تستطع إيقاف سعي إدارة باريس في المضي قدما لربط الجزائر بفرنسا.

لقد جسّدت فرنسا بسياستها الجهنمية، مصطلح الجزائر الفرنسية لفترة زمنية محددة بالزمان والمكان فقط، وإن نجحت سياسيا وإداريا ومؤسساتيا، فإنها لم تنجح عسكريا رغم الإبادة والدمار ولم تنجح ثقافيا ودينيا، بحيث حافظ المجتمع الجزائري على مقوماته

الدينية والثقافية، فكانت العامل الأساسي الذي مكنه فيما بعد من استرجاع سيادته واستقلاله وحريته عام 1962.

إنّ مشروع فرنسا الإستعماري لم يتحقق رغم معاناة الشعب الجزائري من محتواه، التدميري بسبب استمرارية المقاومة الشرسة التي أبداها الجزائريون، وهذا ما دفع فرنسا الإستعمارية إلى مراجعة كل حساباتها بعد أن تأكدت أنه من المستحيل عليها أن تحوّل أرض الجزائر العربية المسلمة إلى أرض فرنسية صليبية.

اعتمدت على منهجية استقراء الأحداث التاريخية وتحليلها من خلال الخطة التالية:

بالنسبة للمقدمة فقد تناولت إشكالية البحث والأسباب والدوافع الكامنة وراء البحث، أما المحتوى فقد جاء في بابين أساسيين الباب الأول جاء تحت عنوان الجزائر الفرنسية، وتم تقسيمه إلى أربعة فصول وخاتمة، بالنسبة للفصل الأول فقد تطرق إلى المشاريع العسكرية الأولى التي مهدت لربط الجزائر بفرنسا، وكان فيها التركيز على مشروع الجاسوس الضابط بوتان الذي أنجز عام 1808، ولم يتحقق في وقته إلا عام 1830 على عهد الملك شارل العاشر وهو من أسرة آل بربون، وبالتالي لم يتحقق هذا المشروع في عهد نابليون بونابرت صاحب المبادرة.

أما الفصل الثاني تضمن بدوره مفهوم الجزائر الفرنسية إداريا ومؤسساتيا، مركزا على إنجازات فرنسا في هذا الميدان.

بالنسبة للفصل الثالث جاء ليجسد هو الآخر مفهوم الجزائر الفرنسية من خلال دراسة وافية للقوانين والمراسيم والتعليمات الرسمية الصادرة عن إدارة الاحتلال، حول الجزائر والتي تهدف أساسا لربطها بالوطن الأم فرنسا حسب الفرنسي.

أما الفصل الرابع جاء تتويجا لمصطلح الجزائر الفرنسية متناولا أهمية الأرشيف بالنسبة لهذه القوانين، وفيما يخص خاتمة هذا الباب فإنها جاءت لتحوصل العمل من خلال عدة نتائج، منها وضع المشاريع العسكرية لإحتلال الجزائر والإعتماد على طول النفس واستغلال الظروف المناسبة لشن الحملة العسكرية، هذا إلى جانب مدى مصداقية القوانين والمراسيم في تجسيد مصطلح الجزائر الفرنسية.

أما الباب الثاني فقد جاء تحت عنوان الإبادة الجماعية والقصد منها الإبادة المباشرة وغير المباشرة، وهذا الباب بدوره جاء في ثلاثة فصول:

تطرق الفصل الأول إلى إبادة العنصر البشري من خلال كل الحملات العسكرية التي قام بها الجيش الفرنسي ضد مقاومة القبائل الجزائرية له وقد تم التركيز على أهم المجازر والمذابح التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري، أما الفصل الثاني تضمن الجرائم الاستعمارية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في حق الثقافة الجزائرية وبالتحديد كل المقومات الأساسية وهي اللغة العربية والدين الإسلامي من خلال

المساجد والجوامع والزوايا، وفيما يخص الفصل الثالث، فإنه جاء تكملة للفصل الثاني الذي تضمن الإبادة المباشرة، حيث تطرق بدوره إلى الإبادة غير المباشرة من خلال التركيز على ظاهرة خطيرة هي الإستيطان.

أما خاتمة الباب الثاني هي الأخرى تضمنت عدة استنتاجات كان أبرزها محاولة الإدارة الاستعمارية تغليب العنصر الأوروبي في الجزائر على العنصر العربي من خلال المجازر التي كانت تقترف في حق المجتمع الجزائري، وكذلك محاولات فتح المجال للتنصير من خلال هدم مؤسسات الشعب الجزائري الدينية والثقافية، وإحلال محلها مقومات ضعيفة تكون مستقبلا لها قابلية الذوبان في مقومات، ومن أبرز الإستنتاجات أيضا هو دعم الإحتلال العسكري باحتلال مدني من خلال ظاهرة الإستيطان الخطيرة.

الباب الأول

الجزائر الفرنسية

الفصل الأول:

المشاريع العسكرية المهدة لربط الجزائر بفرنسا

الفصل الثاني:

الجزائر الفرنسية إداريا ومؤسساتيا

الفصل الثالث:

القوانين والمراسيم الصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بالجزائر الفرنسية

الفصل الرابع:

أهمية الأرشيف بالنسبة للقوانين الاستعمارية

الفصل الأول

المشاريع العسكرية المهدة لربط الجزائر بفرنسا

المشاريع الممهدة لربط الجزائر بفرنسا

رغم العلاقات التي كانت تربط الجزائر بفرنسا، والتي استمرت لفترات زمنية متلاحقة في إطارها السياسي الدبلوماسي والاقتصادي إلا أن فرنسا ومنذ ملكها فرانسوا الأول الذي حكم ما بين 1515 و 1547 والذي كانت تربطه علاقات حميمية مع الدولة العثمانية، كانت ترغب في جعل الجزائر فرنسية خاصة وأنها ذاقت نعم الجزائر وخيراتها فكانت لها امتيازات وتحصلت على القروض ودعمت أسواقها بخيرات الجزائر [1] وهذه الحضوة لم تكن من نصيب الدول الأوروبية الأخرى التي كانت مضطرة الى دفع الضرائب والإتاوات للدولة الجزائرية التي استطاع أسطولها البحري من فرض قوته وهيمنته على حوض البحر الأبيض المتوسط قرابة ثلاثة قرون متعاقبة، ومن أبرز هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والبرتغال وكذلك بعض الدول الإسكندنافية منها السويد والنرويج، ناهيك عن باقي الدول الأوروبية الأخرى [2].

كما تجددت مرة أخرى لدى الساسة الفرنسيين الفكرة القدسية التي راودت فرنسوا الأول في جعل الجزائر فرنسية مسيحية، ثم جاء دور الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، الذي دفعته الظروف الدولية إلى العدول عن الفكرة مؤقتا ريثما ينتهي من صراعه مع بريطانيا حول مصير الولايات المتحدة، وكانت النهاية أن اندحر أمام بريطانيا، فانعكس ذلك سلبا على الخزينة الفرنسية التي أفلست بسبب سياسة

لويس الرابع عشر التوسعية. وبذلك أدخل فرنسا في أزمة مالية حادة، أثرت تأثيرا مباشرا على تطور اقتصادها [3].

وخلال عام 1802 على عهد نابليون بونابرت، أحيا وزير خارجيته الفكرة مجددا مستعينا بأحد السجناء الفرنسيين في الجزائر والذي تم إطلاق سراحه فيما بعد وقد زوده هذا الأخير بمعلومات وافية عن الجزائر، زادت من طمع الحكومة الفرنسية في ضم الجزائر إليها[4].

ومما قوى هذا الشعور ما ذكره الكاتب شارل رو فرانسوا في كتابه "فرنسا وإفريقيا الشمالية قبل 1830" والذي جاء فيه مايلي: " إن الجزائر تمتلك أراضي خصبة وسهولا واسعة وشاسعة تمكنها من إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية الذائعة الصيت في الأسواق الأوروبية والمجلوبة من أمريكا والهند، وعليه فإن بلاد الجزائر تنتج الكثير من القمح والصوف والجلود والعسل والشمع هذا إلى جانب وفرة المواشي" [5].

وعليه فإن المشروع تبناه وزير الخارجية دوتاليران لربط الجزائر بفرنسا وبذلك تصبح قطعة فرنسية، وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على القوة العسكرية التي قدرت ما بين ثلاثين ألف وخمس ثلاثون ألف جندي مدعمين بسلاح المدفعية [6].

ولم يكن المشروع الإحتلالي يهدف فقط إلى ضم الجزائر، بل فإن الهجوم عليها يعني الاستحواذ على خزائنها المملوءة بالذهب. أما

المشروع الآخر فقد عرف باسم صاحبه وهو القنصل الفرنسي في الجزائر ما بين 1782 و 1791 السيد جون باتيست ميشال دوكرسي الذي سمحت له مدة إقامته الطويلة في الجزائر من وضع مشروع احتلالي يسمح لحكومته بوضع حدّ نهائي للدولة الجزائرية واستبدالها بجزائر فرنسية قلبا وقالبا، تتجسد عن طريق ضربة عسكرية ضد الجزائر وهي عملية سهلة وممكنة، ومن شدة كراهيته للجزائريين صرّح بأن الجزائر هي الوحيدة في المعالم التي تستحق أن تمحى وتهلك بفضل تجنيد جيش بري يصل إلى الأربعين ألف جندي وبه يمكن إخضاع مدينة الجزائر ويجعل من الفرنسيين أسيادا على الجزائر بعد الاستيلاء على كنوزها التي قدرها صاحب المشروع بأكثر من مائة مليون فرنك فرنسي على شكل سبائك من الذهب والفضة واللؤلؤ والمرجان والأحجار الكريمة والألماس. وصاحب هذا المشروع هو الآخر عبّر عن حقده الدفين للجزائر بقوله بأن فرنسا بتحطيمها للجزائر تكون بذلك قد خلّصت الشعوب المسيحية والنصرانية من عبئ كبير وكارثة عظمى هي الجزائر وهذا ما يعكس مدى تمسك الفرنسيين بتحقيق فكرة الجزائر الفرنسية مستعملين شتى الوسائل ومعتمدين في ذلك على كل الذرائع [7].

وبالإضافة إلى المشروعين السابقين ظهر عام 1802 على عهد حكم نابليون بونابرت كذلك مشروع آخر له نفس الهدف ويعود إلى صاحبه أيضا وهو القنصل الفرنسي العام في الجزائر مابين 1796 و

1820 الذي أعلن كراهيته للجزائريين منذ تعيينه قنصلا حيث صرح بأن الحكومة الفرنسية ليست بحاجة إلى بيع صداقتها، مما أجبر الحكومة الجزائرية على رفضه، فقامت حكومته باستبداله بقنصل آخر هو السيد مولتيدو، لكن هذا الأخير عند عودته إلى باريس استقبله وزير الخارجية الفرنسي دوتاليران وطلب منه إعداد مشروع احتلالي ضد الجزائر، فكان له ما أراد وكان المشروع يعتمد أساسا على القوة العسكرية التي قدرها بثلاثين ألف جندي وقد ركز على ضرورة احتلال العاصمة حتى تتمكن فرنسا من تحقيق مشروعها في ضم الجزائر إليها، لأن سقوط العاصمة يعني سهولة الوصول إلى المناطق الأخرى [8].

إن المحاولات الإحتلالية التي شهدتها مرحلة حكم نابليون في ضم الجزائر لم تر النور رغم أهميتها الإستراتيجية وسبب ذلك انشغال نابليون بحروبه داخل القارة الأوربية [9] ومع ذلك فهذا انشغال لم يمنعه من وضع الجزائر في مفكرته، وبغض النظر عن تشجيعات وزير خارجيته لتحقيق حلم فرنسا في ضم الجزائر إلى أراضيها، بادر هو شخصيا عام 1802 كذلك بتكليف القبطان البحري بيرج يساعده الضابط هولان لجمع معلومات وافية عن الجزائر قصد القيام بحملة عسكرية يكون لها نفس هدف المشاريع السابقة وقد مكنتهما إقامتهما في الجزائر من وضع مخطط مزود بخريطة تصميمية لمنطقة الجزائر تشمل إقليم التيطري إلى غاية الشلف [10].

وقد قدم هذا المشروع إلى نابليون ومما جاء فيه أن الشعب الجزائري متعطش إلى النصارى على اعتبار أنهم محررون ولا يتأتى ذلك إلا من خلال نابليون الذي وحده الجدير بإنجاز هذا المشروع. ومما ذكر حول الجزائر في هذا المشروع أيضا وهو أن خزينة الجزائر تحتوى على أكثر من 200 مليون فرنك فرنسي والاستيلاء عليها يكون تعويضا لخسائر الحملة العسكرية [11].

وما يلاحظ حول هذه الفترة بالذات بالنسبة للمشاريع الإحتلالية الرامية إلى ربط الجزائر بفرنسا وتقنين مصطلح الجزائر الفرنسية من خلال سياستها الاستعمارية، أنها فترة عرفت من خلالها فرنسا اضطرابات في الداخل والخارج منعتها من تحقيق هذه الفكرة. ودفعت بالدرجة الأولى حكومة نابليون إلى التريث، قصد استتباب الوضع الداخلي لفرنسا من جهة ومن جهة ثانية، فرض هيمنتها العسكرية على أوروبا، عندها يأتي دور الجزائر في مرحلة ثانية خاصة وأن نابليون بونابرت يكون قد استفاد من حملته على مصر عام 1798 [12]، وهي الحملة التي عارضتها الجزائر بشدة ودفعتها إلى قطع علاقاتها مع فرنسا، ومن هذا المنطلق كان يرى نابليون أن القيام بأية حملة عسكرية على الجزائر يتطلب دراسة معمقة لكل الإمكانيات التي تتيح له سهولة الاحتلال مع دراسة الجانب الجزائري دراسة أكثر عمقا، وهذا ما حصل على عهده خاصة بعد أن علمت الحكومة الجزائرية بنواياه السيئة تجاهها، فهو الذي بعث أخاه جيروم نابليون

إلى الجزائر للتفاوض حول عدد كبير من الأسرى المسيحيين وقد فاق عددهم 230 أسيرا لكن حاكم الجزائر آنذاك الباشا أحمد طلب منه دفع مبلغ 80000 فرنك فرنسي مقابل إطلاق سلاحهم فكان له ذلك [13].

ومن ردود الفعل الجزائرية ضد الحكومة النابليون كذلك هو إلغاء كل الامتيازات الاقتصادية والتجارية التي كانت بحوزة الفرنسيين وإعطائها للإنكليز الذين حققوا انتصارا بحريا على الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغرّ.

غير أن نابليون عبر عن أطماعه في الجزائر بعد انتهاءه من حربه ضد روسيا القيصرية التي انتهت باتفاق سرّي بين الطرفين يهدف إلى تقسيم العالم تكون الجزائر من نصيب فرنسا، وفي خضم هذه المستجدات جاء أمر نابليون إلى وزير حربيته السيد دوكري المؤرخ في 18 أفريل 1808 لتجهيز حملة عسكرية ضد الجزائر بعد جمع كل المعلومات الضرورية لتسهيل المهمة وما كان على هذا الأخير إلا أن اختار أن الجواسيس المتخصين في الهندسة العسكرية وهو الضابط بوتان الذي كلّف بوضع مشروع للاحتلال وهو المشروع الذي تبنته فيما بعد أسرة آل بربون على عهد الملك شارل العاشر ونفذته في عام 1830 [14].

ما من شك أن انهزام نابليون بونابرت في معركة واترلو عام 1814 أمام الحلفاء جعل حلمه في إلحاق الجزائر بفرنسا يتبخر إلى

جانب وزير خارجيته آنذاك، خاصة وأن حكمه لفرنسا مدة مائة يوم لم يعد له حتى عرش فرنسا فما بالك بالجزائر [15].

هذا الإنهزام أعاد النظام الملكي في فرنسا وسمح باعتلاء أسرة ال بربون سدّة العرش الفرنسي من جديد بعد مؤتمر فيينا عام 1815 والتي بدورها لم تنس حلم حكامها الأوائل تجاه الجزائر، ولكتمان هذا الحلم حاولت هذه الأسرة إتباع سياسة المهادنة من خلال إعادة العلاقات بين الطرفين وقد استغلت فرنسا في ذلك الظروف الدولية وبالتحديد الحملة العسكرية البحرية التي قامت بها إنكلترا ضد الجزائر بقيادة اللورد إكسماوث عام 1816، وكان لها ما أرادت في إعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وهذا ما كانت تطمح إليه الحكومة الفرنسية قصد إعادة إحياء مشروع ضم الجزائر إليها، وتحقيق ما عجز عنه الحكام السابقون [16].

لقد كان مشروع بوتان الذي سبقت الإشارة إليه على عهد نابليون بونابرت القاعدة الأساسية التي تمحورت حولها المشاريع الإحتلالية الأخرى، وهنا لابد لنا أن نقف على أهداف المشروع لخطورتها، وليس على محتواه المتمثل في معرفة القدرة الدفاعية الجزائرية وأهم تحصيناتها ونقاط ضعفها التي تسمح بإنزال الجيوش الفرنسية واحتلال مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها.

إن خطورة المشروع وأهمية أهدافه تكمن أساسا في الفعالية التي يجب أن يؤخذ بها موضوع الاحتلال، والتفكير المستقبلي في ربط

الجزائر بفرنسا ومحاولة دمجها دمجا كليا في فرنسا. وقد أشار بوتان بصورة غير مباشرة إلى هذه الأهداف الرامية إلى الهيمنة والسيطرة بقوله: " وهكذا فإننا عندما ننزل إلى سيدي فرج سوف لا نجد لا بطاريات نتصدى لها ولا أعداء نواجههم".

كما أن شهادته في مشروعه تؤكد نوايا حكومة المستقبلية في الجزائر لكون الجزائر لا تمتلك أي نوع من التصنيع العسكري وبالتالي اقترح كسابقية أن يتراوح عدد قوات الحملة العسكرية على الجزائر ما بين 35 و 40 ألف عسكري، وهذه الاستفسارات في حدّ ذاتها دليل على أن فرنسا باحتلالها الجزائر ستبقى إلى الأبد، وفي ذكرى الاحتفال المائوي عام 1930 أشاد أحد الشعراء الفرنسيين آنذاك بمشروع بوتان وشخصيته بقوله أن بوتان عرف بأن الجزائر سوف تتحرر يوما من نير الأتراك ورسم الطريق للعلم الفرنسي الذي يرفرف اليوم بكل مجد في الجزائر [17].

لقد جسدت مرحلة حكم أسرة آل بوربون طموحات الفرنسيين في أن يكون لهم مجال حيوي خارج أوروبا وكانت الجزائر مبتغاهم الأساسي فكان أول مشروع إحتلالي لهذه الأسرة هو مشروع 8 جوان 1827 على عهد الملك شارل العاشر الذي تولى حكم فرنسا بعد وفاة لويس الثامن عشر عام 1824 [18]، وما أكده هذا المشروع هو ضرورة الإسراع في احتلال الجزائر لكونها قوة بحرية بحيث أن العاصمة محصنة من الجهة البحرية ومع ذلك فقد أصرّ على توجيه حملة

عسكرية ضدها، ومما جاء في هذا المشروع مايلي: " إذا انطلقت القطعة البحرية من ميناء طولون واتبعتها القطع البحرية الأخرى، فإنها ستستولي على القصبة وتنهب خزينتها حتى تتمكن فرنسا من تعويض نفقاتها في الحرب" وخاتمة هذا المشروع جاءت لتوضح هدف فرنسا الإحتلالي المتمثل في أن الهدف من مشروع الحملة هو إذلال أعداء المسيحية وربط الجزائر بفرنسا وتأكيد مجدها القديم.

أما المشروع الآخر يعود إلى غبريال جاك ليني دوفيلفيك الذي بادر إلى وضعه في 10 جويلية 1827 كتتمة للمشروع السابق الدعوة من رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك بتاريخ سبتمبر 1827 الذي أكد له على تزويده بمعلومات وافية عن الجزائر، وأمام مجلس النواب صرح في 7 ماي 1829 بأنه من المؤيدين للهجوم على الجزائر وضمها إلى فرنسا واستعمار أرضها وقد خصص في مشروعه جزءا مهما لهذا الجانب الذي لابد لفرنسا أن تأخذه بعين الاعتبار مؤكدا في الوقت نفسه على خصوبة الأراضي الجزائرية التي تحتاج فرنسا لمنتوجاتها.

ومن جهة كذلك وقف المشروع على ثروات الجزائر الطبيعية منها الإنتاج الوافر للأصواف والزيوت المتنوعة والحرير والشموع إلى جانب قصب السكر والقطن والبن هذا إلى جانب وفرة المواشي والأغنام ولاسيما الخيول خاصة الجياد الجيدة.

كذلك أكد هذا المشروع على أن فرنسا ستستولي على الجزائر، لذلك فالتواجد الفرنسي فيها بالنسبة إليه تحصيل حاصل على أساس

أنها مستعمرة فرنسية في القريب العاجل، ومن الضروري ومن الآن التفكير في تعميرها من خلال تشجيع الهجرة إليها عوض التوجه إلى العالم الجديد أمريكا [19].

لم تكن النزعة الاستعمارية خاصية مميزة إنما يمكن تعميمها على كل أصحاب المشاريع الإحتلالية، فكلهم تجاهلوا ارتباط الجزائر العضوي بمحيطها العربي الإسلامي وحاولوا مسخ هذا الانتماء من خلال اعتبارهم لجل المدن الجزائرية أنها مدن رومانية مسيحية قديمة ومن الواجب على فرنسا إعادتها إلى حضيرة المسيحية.

وما جهر به دوفيليفيك في مشروعه الرامي إلى إنشاء جزائر فرنسية هو إقامة مستعمرات عسكرية على غرار ما كان يقوم به الرومان قديما والتأكيد على تذويب المجتمع الجزائري من خلال سن قوانين تسمح بدمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي ومن أسس هذا العمل هو التشجيع على الزواج من الجزائريات ومن جهة تشجيع الجزائريين على الزواج من الأوروبيات، دون أن يغض الطرف عن قضية تنصير الجزائريين وإقامة مؤسسات دينية قصد توسيع دائرة النشاط التبشيري، وهذه العوامل في نظره أساسية لتوطيد الهيمنة والحكم الفرنسيين وبهذه العوامل يمكن تحقيق الهدف المتوخى وهو ربط الجزائر بفرنسا بصفة كاملة.

وهناك أيضا مشروع آخر هو مشروع بيار دوفال قنصل فرنسا في الجزائر ابتداء من عام 1815، فكان مشروعه الأول في 28 ديسمبر

1819 أكد فيه على الاستيلاء الشامل على الجزائر، ومنها يتم استعمار الأراضي المجاورة للجزائر وبالتحديد بلدان المغرب العربي وهذا ما أشار إليه بقوله:" إن سقوط الجزائر في أيدي الأوروبيين سينجر عنه القضاء على القرصنة وهذا بدوره يؤدي إلى السيطرة على كل الدول البربرية".

أما مشروعه الثاني كان في 7 أوت 1827 وجاء تكملة لمشروعه الأول وكان عبارة عن مذكرة جاءت استجابة لأوامر وزير الحربية آنذاك الكونت شاربون كروزول الصادرة في شهر جوان 1827، وكان الهدف منها كذلك من خلال المحتوى هو الوقوف على أهم الحملات التي تعرضت لها الجزائر مركزا بالدرجة الأولى على الحملات الإنكليزية خاصة حملة اللورد إكسموث عام 1816 وهاري نيل عام 1824 والهدف من ذلك هو تنبيه حكومته لمغبة ترك الجزائر عرضة للاستعمار الإنكليزي الذي يسعى عسكريا لجعل الجزائر مستعمرة أنكليزية لما تدره من خيرات على اقتصادها، كذلك أكد من جهة ثانية على أن نفقات الحملة يمكن تسديدها من أموال الخزينة والمقدرة بأكثر من 150 مليون فرنك، وهذا ما يوضح انتماء القنصل العام دوفال إلى التيار المنادي بضرورة استعمار الجزائر الذي أكد أنه سيشارك شخصيا في أي حملة تقوم بها بلاده ضد الجزائر [20].

وهناك كذلك مشروع إحتلالي أخر هو مشروع قائد سفينة لابروفانس جوزيف كولي وذلك في 10 أوت 1827، وهو الذي أوكلت له

مهمة فرض الحصار البحري على الجزائر في 16 جوان 1827 إلى غاية 1830.

ففي 10 أوت 1827 ومن على ظهر السفينة لابروفانس وبناء على المعلومات التي كانت تصله عن الجزائر قام بتقييمها وإرسالها إلى وزير الحربية الفرنسي كليرمون دي تونير، وقد ركز فيها على ضرورة العودة إلى مشروع بوتان لما يحمله من أهمية سواء بالنسبة لفرنسا نفسها أو حتى للشعوب الأوروبية [21].

وفي 30 أوت عام 1827 ظهر مشروع آخر هو مشروع باربي دوبوكاج الذي وجهه إلى وزارة الخارجية، يهدف إلى الاستيلاء على الجزائر وتدمير العاصمة، وهذه العملية في نظره تتطلب 40 ألف عسكري لاحتلال الأراضي الجزائرية كلها مما يساعد على فرض فرنسا سيادتها ومن ثم ضم الجزائر إليها نهائيا [22].

أما تاريخ 20 سبتمبر 1827 فقد شهد هو الآخر ميلاد مشروع إحتلالي عرف بمشروع ديبوتي توارنسبة إلى صاحبه الذي قام بعدة دراسات حول الجزائر وسواحلها ومدى أهميتها لفرنسا وعلى هذا الأساس أعد تقريرا مفصلا إلى وزير الحربية أكد فيه على أن تتولى فرنسا حملتها العسكرية لوحدها دون العودة إلى أي دولة بما في ذلك الدولة العثمانية التي كانت تربطها بفرنسا اتفاقيات ثنائية وهو الآخر حدد عدد القوات الفرنسية بحوالي 25 ألف عسكري [23].

كذلك شهد تاريخ 22 أوت 1827 مشروعا آخر هو مشروع شابرول الذي كان وزيرا للحربية، وكان مشروعه عبارة عن تقرير قدمه للملك شارل العاشر، يحثه فيه على ضرورة الإسراع باحتلال الجزائر بقوة عسكرية وضمها تحت التاج الفرنسي، وكان كسابقيه من دعاة الاحتلال الكلي والشامل للجزائر [24].

وبحلول 14 أكتوبر 1827 أعد وزير الحربية نفسه الماركيز دوكلارمون ديتونير مشروعا حول احتلال الجزائر سلمه بدوره إلى الملك شارل العاشر وقد عرض المشروع على نواب المجلس مؤكدا بأن الحملة على الجزائر هي حق من حقوق الملك شارل العاشر موصفا إياها أنها حرب صليبية هيأتها العناية الإلهية ومن واجب الملك الفرنسي أن ينفذها لأن الله هو الذي اختاره ليأخذ الثأر من أعدائه، مضيفا بأنه من حق الفرنسيين تمدين الجزائريين بجعلهم مسيحيين.

وما ميز أيضا مشروع دي تونير هو إبراز الهدف الرئيسي الذي جندت من أجله فرنسا كل إمكاناتها، حيث أكد أنه إذا أراد شارل العاشر الهيمنة على الجزائر وضمها نهائيا إلى الأراضي الفرنسية فإن أوروبا ليس من حقها الاعتراض على عمل فرنسا في هذا الاتجاه لأن فرنسا لن تتدخل في القضايا ذات الصلة بمصالح أنكلترا التي بادرت إلى احتلال عدة مناطق في العالم منها الهند وكذلك بالنسبة لروسيا القيصرية التي توسعت شرقا على حساب الفرس. ولتسهيل هذه المهمة

أكد المشروع أن الجزائر ليست جزءا من الإمبراطورية العثمانية ولا هي أقرب جغرافيا منها [25].

أما 19 جانفي 1828 فقد شهد إعداد تقرير مفصل حول الجزائر من طرف دي لافورني وهو الآخر سلم مشروعه إلى الملك الفرنسي شارل العاشر شرح فيه كذلك الإسراع في احتلال الجزائر وضمها إلى الأراضي الفرنسية وتفويت الفرصة على بريطانيا التي سعت ومازالت تسعى عسكريا في ضم الجزائر مؤكدا مرة أخرى على حملة اللورد إكسموث عام 1816 والأميرال بنل عام 1824 ومن أهم أقواله التي وردت في مشروعه مايلي: " في هذه الحالة يبدو أن الحملة البرية هي الوسيلة الوحيدة والناجعة التي بقيت لنا لمعاقبة وقاحة الجزائريين" وأضاف قائلا " إن فرنسا ستحتل الجزائر وتحتفظ بها وتطرد الأتراك منها وتكون هناك مستعمرة التي ستصل بموقعها الإستراتيجي إلى أوج ازدهارها" [26].

وما يتعلق بالتخوف من بريطانيا في سيطرتها على المنطقة هو التأكيد على تواجدها في البحر المتوسط وبالتالي أصبحت تتحكم في مضيق جبل طارق الذي يعتبر بوابة المحيط الأطلسي على المنطقة المتوسطية.

كذلك عرفت نهاية عام 1828 صدور مشروع آخر وذلك في 10 أكتوبر من نفس العام، أنجزته لجنة عسكرية شكلها وزير الحربية دي

كو وعيّن على رأسها لوفيدرو ومن أعضائها البارزين البارون بيرج والجنرال فلازي والأميرال ماكو.

وقد اعتمدت هذه اللجنة في إعداد مشروعها على المشاريع الإحتلالية السابقة وعلى رأسها مشروع بوتان، وقد كان عملها عسكريا بحتا وصلت تقديراتها لاحتلال الجزائر إلى 50 ألف عسكري [27].

وكان آخر مشروع على عهد الملك شارل العاشر هو مشروع لابروتونيار قائد العمارة البحرية الفرنسية، وجاء مشروعه كإجابة عن الاستفسارات حول الجزائر والتي طلبها منه وزير الحربية الفرنسي البارون دونوفيل بتاريخ 20 و 23 أفريل 1829، أما المشروع فقد وصل إليه في 2 أفريل من نفس العام وتضمن احتلال الجزائر العاصمة وضرب كل الموانئ الجزائرية كوهران وعنابة والاستيلاء على القالة والهدف من ذلك تسهيل عملية الاحتلال ومن ثم جعل الجزائر مستعمرة فرنسية بل قطعة منها بعد ربطها بقوانين ودساتير تسهل عليها عملية السيطرة الكلية على الجزائر [28].

الفصل الثاني

الجزائر الفرنسية
إداريا ومؤسساتيا

الفصل الثالث

تقييم مخاطر
البيئة والسلامة

الجزائر الفرنسية إداريا ومؤسساتيا

اعتمدت فرنسا الاستعمارية على عدة عوامل وأسس لربط الجزائر بفرنسا، وتجسيد مفهوم الجزائر الفرنسية ميدانيا وعلى أرض الواقع لتجعل منها حتمية تاريخية وأمرا واقع من الصعب في سياستها إسقاطه من قاموسها الاستعماري، لذلك بدأت بإنشاء المؤسسات على حساب المؤسسات السابقة التي كانت عليها الجزائر العثمانية، ومن هذا المنطلق فإن قرار الحفاظ على وجود استعماري فرنسي على كل التراب الجزائري منذ بداية الاحتلال عام 1830 لم يكن قرارا ذا إجماع فرنسي في الإدارة المركزية الاستعمارية في باريس نظرا للظروف الصعبة التي كانت تمر بها هذه الإدارة خاصة النزاعات السلطوية التي ميزت السياسة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر، وبالتالي فإن الوجود الفرنسي في الجزائر وبقاؤه فيها لمدة طويلة رسّخ إلى حد كبير مفهوم الجزائر الفرنسية التي بدورها عاشت المراحل التالية:

المرحلة الأولى ما بين 1830 و 1833 وقد عرفت بمرحلة التردد وما ميزها هو تردد الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الاحتفاظ بالجزء الشمالي المحتل من الأراضي الجزائرية وبالتحديد الجزائر ووهران، ومن جهة أخرى حاولت غير مرة استدعاء جنود الحملة العسكرية للتّوَة، ومغادرة المناطق المحتلة من الجزائر نظرا لقوة ردّ الفعل من طرف المقاومات الشعبية [29].

أما المرحلة الثانية فكانت ما بين 1833 و 1840، وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاحتلال الضيق وقد تطابقت مع اقتراحات اللجنة الإفريقية التي كانت لها أول زيارة للجزائر عام 1833، والتي عكست الصراعات السياسية التي زعزعت استقرار الحكومة الفرنسية.

ومن مميزات هذه المرحلة كذلك، أن أغلبية أعضاء البرلمان الفرنسي وافقوا على الانسحاب من الجزائر، في حين، وفي المقابل رفضت المعارضة هذا الاقتراح وطالبت بالاحتلال الشامل، هذا الضغط انتهى إلى اتفاق وهو الاحتفاظ بالأراضي تمّ التي احتلالها ورفض السير إلى المجهول، بمعنى آخر عدم الاستمرار في احتلال أراضي مجهولة، تخبأ المفاجئات التي قد نقضي على هيبة فرنسا أوروبيا [30].

ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة الاحتلال الشامل التي كانت بدايتها عام 1840 والتي لم تنته إلا بعد احتلال الصحراء التي كانت آخر محطة في جدول أعمال الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وإذا ما عدنا إلى المرحلة الأولى وهي مرحلة التردد ما بين 1830 و1833 لوقفنا على النقاط التالية:

<u>أولا:</u> كان جل الجنرالات الذين قادوا الحملة العسكرية ضدّ الجزائر مع توسيع الاحتلال.

<u>ثانيا:</u> حكومة باريس آنذاك كانت عكس هذا التوجه، ورأت أنه من مصلحة فرنسا الانسحاب من الجزائر بعد تأديب الداي حسين الذي أهانها في حادثة المروحة.

ثالثا: احتلت المسألة الجزائرية في السياسة الفرنسية الداخلية حيزا كبيرا حيث استغلتها المعارضة ضد النظام آنذاك.

في ظل هذه الأوضاع عجزت الحكومة الفرنسية في أخذ أي قرار، خاصة ما تعلق منه بقضية زيادة تمويل التواجد العسكري الفرنسي في الجزائر، كما أدت إلى تذبذب مواقف الملك لويس فليب الذي أوصلته ثورة عام 1830 إلى سدّة الحكم بعد الإطاحة بالملك شارل العاشر صاحب النزعة الإحتلالية، والذي على عهده تم احتلال الجزائر، بحيث أصبح لويس فليب بين مواقف الليبراليين وأنصار شارل العاشر ومن جهة أخرى قوة المساهمين، وعليه فإن الملك كان لابد أن يأخذ بعين الاعتبار موقف الأنكليز الذين كانوا يرغبون في مشاهدة الفرنسيين يجرون ذيول الهزيمة عائدين إلى بلادهم [31].

لقد كان أول جنرال حاكما للجزائر هو كلوزيل الذي بقي في منصبه ستة أشهر ما بين شهر سبتمبر 1830 و فبراير 1831، وكان أحد أكبر مؤيدي الاحتلال الشامل، لذلك قام باتخاذ قرارات فردية دون العودة إلى إدارته المركزية في باريس، منها إعلانه سقوط مدينة المدية عاصمة بايلك التيطري، وهروب صاحبها الباي بومزراق، ليتخلى مرة أخرى تحت ضربات المقاومة الشعبية عن المدينة، وكذلك قيامه باتصالات مكثفة مع باي تونس بموجبها تم اقتراح أخوي الباي حاكمين على كل من وهران وقسنطينة، لكن هذه السياسة التي انتهجها كلوزيل باءت بالفشل وأثارت في نفس الوقت حفيظة وزيري الحرب

والشؤون الخارجية، على أساس أنه قام بمفاوضات دون إستشارتهما أو العودة إليهما في اتخاذ قرار يعود إلى الحكومة المركزية في باريس بالدرجة الأولى، وهذا ما أدى إلى استدعائه إلى باريس في شهر فبراير من عام 1831.

لقد شهدت فترة ما بعد كلوزيل تربع حكام عسكريين على كرسي حكم الجزائر وهم برتزان وسفاري دوق دي روفيغو ما بين 1831 و1833، وقد ارتكز عمل هؤلاء على إبقاء الاحتلال الفرنسي في الجزائر وضواحيها، لكن استمرارية المقاومات الشعبية في متيجة بزعامة الشيوخ سيدي السعدي وبن زعمون وابن المبارك دفعت هؤلاء الحكام إلى الانسحاب من العديد من المناطق المجاورة للجزائر العاصمة باستثناء منطقة وهران ومستغانم بالغرب الجزائري، كما أحدثت عودة الدوق دي روفيغو إلى فرنسا تغيرا ملحوظا في موقف فرنسا الاستعمارية تجاه الجزائر [32].

أما بالنسبة لمرحلة الاحتلال الضيق ما بين عامي 1833 و1840 فإنها هي الأخرى جاءت لتجسد عدة معطيات تاريخية انعكست بالدرجة الأولى على الأوضاع داخل الجزائر ومن أهمها مايلي:

<u>أولا:</u> موقف الحكومة المركزية في باريس: الذي كانت بدايته بإرسال لجنة خاصة لتقصي الحقائق عرفت باللجنة الإفريقية، وكان ذلك في شهر جويلية من عام 1833، وكانت متكونة من نواب وضباط سامين

في الجيش الفرنسي، والهدف الذي حدد لهذه اللجنة هو إيجاد الحلول لكل القضايا المختلفة التي لها علاقة باحتلال الجزائر، وكذلك التعرف على الأوضاع التي كانت عليها الجزائر، وبالدرجة الأولى كانت مهمة هذه اللجنة هو الحصول على إجابة وافية حول مسألة عويصة وهي هل يمكن الانسحاب من الجزائر أو الإبقاء على الاحتلال؟ [33]

لقد كانت بداية عمل هذه اللجنة من باريس حيث بدأت بجمع الوثائق الضرورية حول الجزائر وكان من أهمها المذكرة التي أرسلها سي حمدان بن عثمان خوجة إلى اللجنة والتي تناولت الأوضاع التي كان يعاني منها الجزائريون في ظل الاحتلال [34]، هذا إلى جانب الترجمة الكاملة بالفرنسية لكتابه المرآة، ليتوجه بعد ذلك أعضاء اللجنة إلى الجزائر لاستكمال عملهم، وقد مكثوا ثلاثة أشهر، زاروا خلالها العديد من المناطق المحتلة، ووقفوا على أوضاع الجزائريين ودوّنوا آراء البعض منهم، وعند عودة اللجنة إلى فرنسا قامت بتحرير تقريرها الذي كان من المفترض أن يخضع للجنة ثانية مكونة من تسعة عشر (19) عضوا، وقد سميت آنذاك باللجنة العليا، التي كان من المفترض أيضا أن تتحصل على نتائج عمل اللجنة الأولى والوصول إلى الاقتراحات التالية:

1- الاحتفاظ بالأراضي والمناطق المحتلة من طرف القوات الفرنسية

2- تعيين حاكم عام تعطى له كل الصلاحيات المدنية والعسكرية لتسيير المناطق المحتلة.

هذا التقرير احتوى حقيقة على آراء كل الاتجاهات السياسية الفرنسية حول المسألة الجزائرية في تلك الفترة من القرن التاسع عشر، وعليه فإن الاعتراف الضمني بسيادة فرنسا على كل مناطق إيالة الجزائر، أثلج صدر الاتجاه القائل بضرورة الاحتلال الشامل. وبالمقابل رضي التيار المضاد لأصحاب الاحتلال الشامل بالقرار لكونه يبقي على القوات العسكرية في المدن لكن الأمر الأساسي المتفق عليه من الجميع هو البقاء في الجزائر، وبالتالي لا يتعلق الأمر بتاتا على أنه مجرد حملة عسكرية فقط.

كما عرض تقرير اللجنة على غرفة النواب، وقد استغرقت مناقشته خمسة أيام كاملة، ميزتها المواجهات العنيفة بين كل التيارات الممثلة في غرفة النواب.

ورغم معارضة الدائنين للحملة على نص القرار إلا أن التصويت عليه كان بالأغلبية بعد مراجعته، ومن العراقيل التي واجهها التصويت على نص القرار هو معارضة وزير الحرب الفرنسي آنذاك السيد سولت SOULT لرئيس الحكومة تيار THIERS هذا الأخير الذي تمنى أن يكون الحاكم في الجزائر مدنيا أما المارشال كان يرى أنه من الضروري تعيين حاكم عسكري للجزائر بحكم طبيعة التواجد العسكري للحملة في الجزائر، وعليه تم الاتفاق بينهما على أن يكون الحاكم عسكريا متقاعدا، وكان من ضمن الأسماء المقترحة الجنرال الكونت دروي ديرلون COMTE DROUET D'ERLON [35].

الأوضاع السياسية في الجزائر:

في الوقت الذي كان الساسة الفرنسيون في باريس يقررون مصير الجزائر بعد احتلالها وربطها بفرنسا نهائيا بشكل أو بآخر، على الرغم من احترام الصراع بين التيارات السياسية إلا أن الهدف كان واحدا وهو عدم التخلي عن احتلال الجزائر، بل من الضروري ربطها بفرنسا.

من هذا المنطلق كان المسؤولون عن الحملة العسكرية على الجزائر يضنون أنه مجرد القضاء على حاكم الجزائر الداي حسين [36] ستفتح أبواب الجزائر أمامهم من طرف سكانها، انطلاقا كذلك من الاعتقاد السائد لديهم أن سكان الجزائر سئموا من بطش وسيطرة الداي حسين لذلك ما إن يصل خبر وصول الحملة إليهم فإنهم ينحازون للقوات الفرنسية المحتلة، لكن ما وقع كان عكس ما راود الفرنسيين، فكانت معركة اسطاولي في 14 جوان 1830 التي شارك فيها جل الجزائريين [37]، وبسقوط حكم الداي حسين اندلعت المقاومات الشعبية ضد قوات الاحتلال الفرنسي التي انتهجت سياسة الإبادة الجماعية كرد لفعل لأية مقاومة، الهدف منها تخويف السكان وترهيبهم، فكانت مجازر البليدة عام 1830، والمجازر التي اقترفها الجنرال بوير Boyer عام 1830 بالإقليم الوهراني لتتوالى المجازر الرهيبة التي كانت تهدف أساسا إلى ربط الجزائر بفرنسا عن طريق القوة [38].

أما مرحلة الاحتلال الشامل، فهي الأخرى شهدت عدة أحداث، كانت انطلاقتها بعودة المقاومة التي لم تنقطع تماما واستمرت بكل ضراوة ابتداء من 1837 وهو تاريخ سقوط عاصمة الشرق الجزائري قسنطينة [39]، وكذلك إعلان الأمير عبد القادر مواصلة الجهاد بعد فشل معاهدة التافنة خاصة وأنه حاول عدة مرات خلق جو من التفاهم مع الإدارة الاستعمارية في باريس منها مراسلاته إلى ملك فرنسا لويس فليب وكذلك رئيس حكومته تيارس THIERS والمارشال جيرار GERARD، كما أن سقوط قسنطينة فتح المجال واسعا للفرنسيين في استكمال احتلالهم، وإخضاع القبائل لسيطرتهم العسكرية، وهذا ما لم يكن يرضى به الأمير عبد القادر لأن هذه الأوضاع لا تخدم مصالحه، فالهدنة بينه وبين فرنسا هي التي سمحت لهذه الأخيرة من احتلال قسنطينة ليكون الدور القادم عليه لذلك فكّر في إعلان الجهاد مرة أخرى وكان ذلك في 20 نوفمبر 1839 عندما قامت قواته بالهجوم على منطقة متيجة التي كانت أراضيها تقريبا بيد الكولون وتحت الحماية العسكرية [40]. وقد استطاع إلى حدّ كبير استرجاع أجزاء كبيرة من أراضي متيجة إن لم تكن كلها. وهذا ما لم ترض به إدارة باريس عند سماعها بالنجاحات العسكرية التي كان يحققها الأمير عبد القادر، فكان ردّ فعل غرفة النواب سريعا، حيث صرحت مع بداية عام 1840 على لسان أعضائها بأن الجزائر أرض لا يمكن لفرنسا تركها أو مغادرتها، وهذا التصريح يعني مباشرة القبول بفكرة الاحتلال

الشامل، لذلك سارعت الإدارة الاستعمارية إلى تدعيم القوات العسكرية في الجزائر بقوات إضافية قوامها عشرون ألف بقيادة الدوق دورليانز Le DUC D'ORLEANS وفي شهر ديسمبر من عام 1840 تم تعيين بيجو BUGEAUD حاكما عاما على الجزائر، الذي تدعم بكل الوسائل الضرورية المادية والمعنوية ليصل عدد الجنود الذين أصبحوا تحت قيادته آنذاك إلى مائة ألف جندي، وهذا كله من أجل تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية التي بناها الأمير عبد القادر واستبدالها بمؤسسات فرنسية تضفي الطابع الفرنسي على الجزائر، وتجعل منها فعلا أرضا فرنسية، وتخضع هذه الأطروحة إلى الأمر الواقع [41].

لقد كان الفرنسيون على دراية تامة أن مفهوم الجزائر الفرنسية لا يتأتى إلا بالقوة العسكرية وتحطيم المؤسسات التي حافظ عليها الأمير عبد القادر بل زاد من توسيعها لذلك جاء الدعم العسكري القوي للقائد الفرنسي بيجو لتكون المواجهة بينه وبين الأمير غير متوازنة واستمرت ما بين 1840 و1847.

ابتداءا من عام 1842، بدأت أغلبية المدن الرئيسية التابعة للأمير عبد القادر تسقط بأيدي الاحتلال الفرنسي، وهذا يعني سقوط الإدارة الجزائرية رمز السيادة الوطنية واستبدالها بإدارة استعمارية فرنسية، واستمرت أوضاع الجزائر في تدهور مستمر بسبب ضعف المقاومات الذي يعود بالدرجة الأولى إلى انعدام التنسيق فيما بينها إلى غاية 23 ديسمبر من عام 1847 وهو تاريخ استسلام الأمير على يد

القائد العسكري الفرنسي لامورسيار LAMORICIERE لينتقل إلى ميناء طولون TOULON ومنه إلى بو PAU ثم سجن لمبواز AMBOISE وبحلول عام 1852 أصدر نابليون الثالث قرارا يسمح للأمير عبد القادر حق مغادرة فرنسا والالتحاق بأرض الإسلام [42].

إن عقبة الأمير في وجه الاحتلال الاستعماري الفرنسي في الجزائر تم إزاحتها مما زاد في تشجيع الإدارة الفرنسية على مواصلة فرض هيمنتها على كامل التراب الجزائري، والملاحظ أنه ابتداءا من عام 1843 استطاعت قوات الاحتلال الفرنسي من فرض هيمنتها على أغلبية الأراضي الجزائرية، ومن ثم العمل على تثبيت مؤسسات الإدارة الاستعمارية. هذه الأوضاع الإيجابية بالنسبة لحكومة الاحتلال جسدتها التعليمة الملكية الصادرة في 15 أفريل 1845 على أساس مواصلة الاحتلال الذي سمح للفرنسيين من تثبيت وجودهم على أغلبية أراضي إيالة الجزائر، لتتبخر بذلك حلم أطروحة الاحتلال الضيق ويحل محله الاحتلال الشامل، فكانت مناطق الصحراء منها منطقة غرداية ووادي سوف عام 1854 ضمن هذه المرحلة إلى جانب منطقة القبائل التي وصلها الاحتلال عام 1857 [43].

إن نجاح الاحتلال الشامل غيّر موازين الإدارة الاستعمارية التي بدأت تتجه تدريجيا نحو استبدال الاهتمامات العسكرية بأخرى مدينة إدارية.

تنظيم الإدارة في الجزائر لتسهيل ربطها بفرنسا، أو الجزائر الفرنسية من خلال التنظيم الإداري:

انطلاقا من الحملة العسكرية على الجزائر عام 1830، طرح مشكل التنظيم الإداري للجزائر بحدة وبعمق علىالإدارة الاستعمارية، لأنه أساسي بالنسبة لديمومة هذا الاستعمار، خاصة بعد الفراغ الذي عانت منه المؤسسات الجزائرية بعد نفي كل الإطارات العثمانية المسيرة لها، لذلك كان لزاما عليها خلق هياكل جديدة على كل المستويات والتي تمحورت أساسا على نقطتين هامتين هما:

1- الإدارة المركزية للجزائر،

2- الإدارة المحلية في الجزائر

أولا: الإدارة المركزية للجزائر: ADMINISTRATION CENTRALE DE l'ALGERIE

لفهم تغيرHات الإدارة المركزية للجزائر ابتداء من الحملة عام 1830 لابد من الوقوف على حقيقة تاريخية وهي أنه من أربعين عام أي ما بين 1830 و1870، هناك سبع وعشرون سنة كانت كلها حملات عسكرية ضد الجزائريين، وعليه لا يمكن تصور أي نوع من السلطة لحكم الجزائر إلا السلطة العسكرية، ومن جهة أخرى لا يمكن غض الطرف على الترابط التاريخي للمراحل التي عرفتها الجزائر، وعليه فإن التصورات حول الإدارة المركزية للجزائر تكاد تكون متنوعة، سواء تعلق الأمر بالاحتلال الضيق أو بالاحتلال الشامل، خاصة إذا

أخذنا بعين الاعتبار كذلك استمرارية مراحل الاحتلال بصورة عامة، وفي ظل السلطات والوسائل المسخرة للحاكم العام فإن الجانب الإداري لم يؤخذ بعين الاعتبار ليكون بذلك في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام. وبالتالي فإنه بانتهاء الاحتلال العسكري يمكن وضع مؤسسات إدارية قوية على النمط الفرنسي، وهذا ما أدى إلى ظهور نوعين من التسيير الإداري:

الأول: تمثل في الإدارة المركزية خلال مراحل الاحتلال ما بين 1830 و1845 بين استقلالية التسيب والفوضى.

الثاني: إدارة مركزية بعد الاحتلال مابين 1845 و 1870 بين الاستقلالية أو الدمج.

I- الإدارة المركزية خلال فترة الاحتلال ما بين 1830 و 1845 بين الاستقلالية في القرار والفوضى

انتهت الإدارة الإستعمارية خلال هذه الفترة في تسييرها لشؤون الجزائر سياسة عسكرية لا تعكس التسيير الحقيقي الذي كان مطبقا في فرنسا، لذلك تداخلت الوظائف المدنية بالوظائف العسكرية، وإلى غاية عام 1840 طغى تقريبا نظام الاحتلال الضيق، عدا بعض المدن الكبرى إلى جانب مدينة الجزائر وضواحيها، وقد اتخذ التسيير الذي اتبعته الإدارة الاستعمارية السلّم التالي:

في قمة هرم الإدارة يوجد الجنرال قائد قوات احتلال إفريقيا، وهو الحاكم العام إسميا بالنسبة لتسيير الجزائر داخليا، ومقره الجزائر العاصمة، كما يوجد تحت إمرته الجنرالات قادة المدن الكبرى مثل وهران وبجاية وغيرها [44].

وفي الحقيقة فإن حكام وهران العسكريين كانت لهم نوع من الاستقلالية عن الجزائر العاصمة، من ذلك الحاكمان ديمشال وبيجو مثلا كانا يلتقيان الأوامر من وزير الحرب، ويتعاملان معه مباشرة، دون العودة إلى الحاكم العام في العاصمة الذي يشعر فقط عن طريق نسخ ثانية من التقارير التي كانت ترسل مباشرة إلى باريس.

لقد تم تحديد مؤسسات الإدارة المركزية ما بين سنوات 1830 و 1845 بخمس أوامر ملكية منها اثنان عام 1831 وواحد عام 1832، وعام 1834 و1838 إلى جانب خمس تعليمات وزارية، وقد جرت عدة محاولات لربط الجزائر بفرنسا إداريا من خلال المحاولات التي قام بها القادة العسكريون الأوائل للحملة، قصد خلق نواة لهذه الإدارة في الجزائر إلى جانب محاولات الحكومة الملكية في باريس من أجل هيكلة الحكومة العامة للجزائر [45].

أ- المحاولات الأولى التي قام بها قادة الحملة العسكرية:

ب- ابتداء من احتلال الجزائر وسقوط الجزائر العاصمة بيد الغزاة المحتلين، وجد أول قائد عسكري للحملة الكونت دي برمونت صعوبة كبيرة في إدارة المدينة نفسها خاصة وأن

معاهدة الاستسلام المبرمة مع الداي حسين في 5 جويلية 1830 قضت على كل الهياكل القاعدية التي كانت عليها الجزائر العثمانية، وبالتالي لم يكن من السهل على ديبرمونت وجماعته بداية بناء إدارة جديدة على أنقاض الإدارة القديمة بداية من 6 جويلية 1830، وهذا ما دفعه إلى تأسيس لجنة حكومية لهذا العرض [46].

وقد أقر النص التأسيسي للجنة بمايلي: " إن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر لابد أن يصحب على وجه السرعة بالسيطرة الكاملة على الممتلكات المدنية وكذلك لابد أن تكون إدارة البلاد تحت السلطة الفرنسية..." . هذا التصور الاستعماري للإدارة الفرنسية جاء لعدة اعتبارات أهمها، إدراكه العميق بعدم إمكانية الحملة العسكرية في تسيير شؤون الجزائر إداريا لأن مهمتها الأساسية كانت احتلال الأرض بالقوة العسكرية، بحيث لم تؤخذ الاحتياطات الكافية في هذا الجانب [47].

لقد كان هدف هذه اللجنة هو دراسة احتياجات المنطقة المحتلة ومواردها الطبيعية وكذلك المؤسسات التي يجب إزاحتها أو تعويضها رغم جهل القادة الفرنسيين الكبير لمؤسسات الدولة الجزائرية سابقا، وكان هدفهم هو الاستحواذ على خيرات الجزائر فقط، لذلك كان جل أعضاء اللجنة من اللصوص المحترفين، وهو على التوالي:

1- المقتصد العسكري للحملة السيد ديني DENNIEE

2- مسؤول الخيالة MARECHAL DE CAMP السيد طولوزي THOLOZE

3- أمين المال السيد فيرينو FIRINO

4- القائد العام للشرطة السيد دو بينوزك D'AUBIGNOSC

5- القنصل الفرنسي السيد ألكسندر دوفال ALEXANDRE DUVAL

6- كاتب اللجنة

7- مترجمان [48]

والظاهر أن قائد الحملة دي برمون اختار أعضاء اللجنة حسب اختصاصاتهم لتجنب المشاكل الداخلية ذات الصلة بالإدارة، كالمالية والاقتصاد والشرطة... إلخ، لكن اللجنة لم تستطع تحقيق رغباته، وانحرفت عن عملها الذي كلفت به حيث قام كل من دينيي DENNIEE وفيرينو Firino بسرقة كنوز القصبة التي لا تقدر آنذاك بثمن وبالتالي فشلت هذه المؤسسة التي حاول من خلالها دي بورمون أن تكون اللبنة الأولى في تأسيس إدارة فرنسية محضة في الجزائر، وتجعل من الأرض الجزائرية قطعة فرنسية.

وباعتلاء كلوزيل CLAUZEL الحكم في الجزائر حاول تنظيم الشؤون الداخلية ففي 16 أكتوبر من عام 1830 أنشأ لجنة حكومية مكونة من خمسة أعضاء فقط يتقاسمون المهام الأساسية في جانبها الإداري المحض الذي انحصر فيمايلي:

1- القضاء

2- الداخلية

3- المالية

وقد تم تعيين أعضاء اللجنة مباشرة باسم القائد الأعلى لقوات احتلال إفريقيا، بحيث أنه لأول مرة يتم الفصل بين مصاريف الطرف المدني ومصاريف الطرف العسكري وكان هدفه من وراء هذا الفصل هو الحد من المشاكل التي كانت تعترض التقدم العسكري للاحتلال، ويعتبر البعض أن محاولة كلوزيل تنظيم إدارة الجزائر هي أول محاولة جادة لربط الجزائر بفرنسا مباشرة على أن تعمم محاولته هاته فيما بعد على مناطق أخرى من الجزائر يتم احتلالها [49]، لكن الأوضاع المتقلبة في باريس لم تحقق له طموحاته في الجزائر، فما إن استطاعت ثورة جويلية 1830 الملكيّة من فرض سيطرتها في باريس حتى وقفت أمام طموحاته الفوضوية، وبالتالي فإنه بعد ثمانية عشر شهرا من الحملة العسكرية على الجزائر بدأت ملامح التعليمات الملكية الأولى الخاصة بالجزائر تظهر على الساحة السياسية القائمة على اعتبار الجزائر فرنسية [50].

ب- محاولات الحكومة الملكية: لم يكن في وسع النظام الملكي في باريس إيجاد حلّ نهائي لهذه القضية المتعلقة أساسا بربط الجزائر بفرنسا إداريا، وقد سعت جاهدة منذ البداية إلى معالجة الحلول الفرنسية من خلال الفصل بين السلطات المدنية والعسكرية لكن هذه

السياسة فشلت فشلا ذريعا، مما أدى إلى نوع من الغموض في السلطات التي أصبحت في يد شخص واحد هو الحاكم العام.

1- فصل السلطات المدنية والعسكرية طبقا للتعليمة الملكية الصادرة في 1 ديسمبر عام 1831:

هذا الفصل بين السلطات أكدته التعليمة الملكية المؤرخة في أول ديسمبر 1831 ومما جاء في ديباجة نص التعليمة مايلي:

" كان من الضروري في المرحلة التي تلت احتلال الجزائر أن تكون السلطات المدنية والعسكرية مجتمعة في يد واحدة. أما الآن فإنه من مصلحة المؤسسة فصل هذه السلطات ليتمكن القضاء والإدارة المدنية والمالية في الجزائر من إتباع طريق سليم يخدم مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى".

ومع ذلك فإن نص التعليمة في حدّ ذاته وإذ اعتبره بعض الفرنسيين المعاصرين عبارة عن عموميات، لكنه في واقع الأمر جسّد الرؤية الاستعمارية الرامية إلى ربط الجزائر بفرنسا إداريا من خلال دعم هذا الربط بأوامر وتعليمات رسمية صادرة عن حكومة باريس، ومن جانب آخر كان غرض الحكومة جعل حدّ لتجاوزات بعض الحكام العسكريين قد تنعكس بالسلب مستقبلا على تواجدها في الجزائر. حيث اعتبرت إدارة باريس نزوات هؤلاء الحكام منهم الكونت دي بورمونت وكلوزيل، لم تكن مقبولة لدى جميع الفرنسيين، وعليه فإن

الإدارة العامة لشؤون الجزائر أصبحت في يد ثلاثة أجهزة هي: المقتصد المدني وقائد القوات في الجزائر والمستشار الإداري [51].

المقتصد المدني:

تم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء، الذي له وحده حق التصرف فيه، وتمثلت وظيفته في تسيير كل المصالح المدنية، كما يخضع له كل عمال المصالح الإدارية بدون استثناء، بما في ذلك الذين تم إلحاقهم ودمجهم بالمصالح القضائية والمصالح المالية بالإضافة إلى ذلك فإن المفتش المعين بموجب التعليمة الملكية وهو السيد كازمير بيريّ CASIMIR PERIER حاول إدخال سياسة قائمة على الدمج في هذا الاتجاه تخضع المقتصد المدني إلى الهيئة الوصية للعديد من الوزارات منها القضاء والشؤون الخارجية والحرب والثقافة والبحرية والتجارة والمالية [52].

وعليه فإن أي قرار هام يخص هذه القطاعات يتخذ من طرف المقتصد المدني لابد أن يكون بمصادقة وبرأي من الوزراء المسؤولين عن هذه القطاعات، وبالتالي فإن عمله عبارة عن وساطة بين المكاتب الوزارية والمصالح المدنية الموجودة في الجزائر.

2- قائد قوات احتلال إفريقيا:

كان هذا القائد يحتفظ بصلاحيتين هما:

أ- المسؤولية الكاملة عن القوات المسلحة والعمليات العسكرية، وبالتالي فإنه ملزم قانونا بالدفاع عن مصالح فرنسا في إفريقيا والحفاظ على سلامتها.

ب- أخذ الاحتياطات اللازمة تجاه القضايا السياسة، وكذلك الشرطة...

وبهذه الإجراءات حاول السيد كازمير بيريي، أن يكون له السلطة المعنوية والسياسية تجاه صلاحيات القائد العام للقوات العسكرية الفرنسية، بالنسبة لمجموع المدن التي تم احتلالها على الرغم من أن وسائل التطبيق لم تكن واضحة تماما [53].

3- المستشار الإداري:

لقد أعطت التعليمة الملكية الصادرة بتاريخ أول ديسمبر 1831 الشرعية للجنة الحكومية التي عينها كلوزيل سابقا، وكانت مشكلة من القائد الأعلى لقوات الاحتلال وهو بمثابة رئيس اللجنة ثم المقتصد المدني الذي كان نائبا للرئيس بحكم منصبه إلى جانب عسكريين إثنين وكذلك مدنيين إثنين، بحيث كان العسكريان أحدهما مسؤول البحرية والآخر المقتصد العسكري، أما المدنيان هما المفتش العام للجمارك ومدير الأملاك.

كانت مهمة هذا المجلس تنسيق العمل الموكل إلى المصالح العسكرية والمدنية، لكنه كان وراء ظهور صراعات بين أصحاب السلطة الفرنسية أنفسهم منها ما وقع بين الدوق دي روفيغو DUC DE

ROVIGO القائد العام لقوات الاحتلال والبارون بيشون LE BARON PICHON المقتصد المدني آنذاك، حيث كان الدوق دي روفيغو يعارض بدون انقطاع كل مبادرات المقتصد المدني، هذه الوضعية أثرت تأثيرا سلبيا على مجريات الأحداث داخل الجزائر لمدة ستة أشهر، أي إلى غاية تاريخ 12 ماي عام 1832 حيث عادت التعليمة الملكية إلى التجميد، مما أدى إلى استدعاء المقتصد المدني السيد بيشون إلى باريس ليعوض بالسيد جانتي دي بوسي GENTY DE BUSSY كمقتصد جديد لكنه هذه المرة كان يخضع إلى أوامر القائد العام، لتفقد بذلك وظيفة المقتصد المدني استقلاليتها [54].

لقد دامت مدة فصل السلطات ستة أشهر فقط لتصبح فيما بعد غير قابلة للتطبيق نهائياً في الجزائر.

لكن فشل هذه المبادرة التي كانت تهدف إلى فرض القانون الاستعماري الفرنسي كان لها انعكاسات عميقة، وضع الإدارة الاستعمارية في الجزائر خارج قياس القواعد العادية، ومردّ ذلك إلى تكريس السلطة العسكرية وهيمنتها على أوضاع الجزائر والتي استمرت إلى غاية عام 1870.

وهذا ما جعل المؤسسات الاستعمارية في الجزائر يطغى عليها غموض السلطات خلال فترة حكم النظام العسكري ما بين 1830 و1870.

وبقيت نتائجها المستقبلية واضحة المعالم إلى غاية عام 1962، إن لم نقل أن هذه المؤسسات ربطت الجزائر ما بعد الاستقلال [55].

ومرورا بمرحلة الاحتلال الضيق، فإن الحكومة الملكية استفادت من نتائج اللجنة الإفريقية لعام 1833، وكرّست تفوق العسكري على المدني من خلال خلق منصب الحاكم العام.

II- الإدارة المركزية الموحدة

أ- الحاكم العام:

لقد تضمن تقرير اللجنة الإفريقية والتي عرفت بلجنة التحقيق لعام 1833 قضية تولي السلطات الاستعمارية الفرنسية إدارة المدن التي تم احتلالها في المراحل الأولى للاحتلال، مع التأكيد كذلك على السيادة الفرنسية على مجموع تراب الإيالة وهذا يعني ربط الجزائر بفرنسا عن طريق الاحتلال العسكري، ودمجها إداريا بالقوانين الفرنسية، كما تم اقتراح جمع السلطات المدنية والعسكرية تحت إدارة الحاكم العام.هذه المبادئ والمبادرات الرامية فعلا إلى جعل الجزائر جزء من التراب الفرنسي قنّنتها التعليمات الملكية ومنها التعليمة المؤرخة في 22 جويلية عام 1834، بحيث تم تكملة نص التعليمة الملكية بقرارات وزارية، بقيت سارية المفعول إلى غاية عام 1845.

إن مبدأ الاحتلال الضيق ظهر جليا في مقدمة التعليمة الملكية، ومما جاء فيها مايلي:" إن القيادة العامة والإدارة العليا للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا. تسير من طرف حاكم عام.."

وعليه فإن الممتلكات الفرنسية في الشمال الإفريقي تعود بالدرجة مسؤوليتها إلى وزير الحرب، وهذا ما جعلها تبقى تحت وصايته إلى غاية عام 1870 [56]. إنه تكريس للنظام العسكري في الجزائر، بحيث تطلب إدارة هذه الممتلكات عدة أجهزة تم تأسيسها خصيصا لهذا الغرض، وظهر أن هذه الأجهزة ما هي إلا صورة مصغرة لأجهزة اعتمد عليها النظام السابق، فكانت على النحو التالي:

- الحاكم العام ثم الموظفون السامون ثم مجلس الإدارة.

1- الحاكم العام كما سبقت الإشارة إليه، يتم تعيينه عن طريق مجلس الوزراء وباقتراح من وزير الحرب، وقد أعطيت له سلطات واسعة ومعتبرة، تحت مراقبة الوزير الوصي على الوظيفة، كما أنه هو المسؤول في الجزائر على السياسة الخارجية، بحيث يحق له تسيير العلاقات مع السلطات السياسية للدول المجاورة ومع مندوبي الدولة الأجنبية المتمركزة في الجزائر منذ الفترة العثمانية.

كما يراقب الحاكم العام كل المصالح الإدارية ذات الطابع المدني، وأول هذه المصالح هي المصالح المالية، حيث يحضر مشروع الميزانية الخاص بالمدن الجزائرية الخاضعة للاحتلال الفرنسي، وهذه المشاريع تدخل ضمن ميزانية وزارة الحرب قبل المصادقة عليها من طرف البرلمان، ومن صلاحياته كذلك تنظيم الضرائب العربية، وفي مرحلة ثانية يراقب القضاة في ميدان القضاء، ومن حقه كذلك اتخاذ أي إجراء عقابي ضدهم.

وكذلك يتحكم في السلطات العليا للشرطة، بحيث يستطيع اتخاذ كل الاحتياطات لضمان الأمن والاستقرار داخل المدن الجزائرية الخاضعة للاحتلال، هذا إلى جانب سلطاته العسكرية، بحيث أن كل القادة العسكريين يأتمرون بأوامره مباشرة.

وبالتالي، فإنه هو المشرف نظريا على كل العمليات العسكرية ضد الشعب الجزائري ماعدا ضربات المقاومة التي تعود المبادرة في الرّد عليها إلى وزير الحرب مباشرة.

هذه السلطات الواسعة وخاصة التعليمة الملكية لعام 1834 والبند رقم 15 منها مكنته من التصرف حتى في قضايا الزواج بناء على البندين 145 و 164 من قانون الحالة المدنية [57].

ب- **الموظفون السامون:**

كان عدد أعضائهم ستة، منهم ثلاثة على درجة كبيرة من الأهمية وهم على التوالي قائد القوات العسكرية والضابط العام قائد البحرية والمقتصد العسكري أما البقية فهم: المقتصد المدني ومدير المالية والنائب العام (قاضي القضاة) بالنسبة للمقتصد المدني كانت سلطاته ذات الطابع المدني تحت سلطة الحاكم العام، ومهامه في الجزائر تشبه إلى حدّ كبير مهام والي الولاية في فرنسا، فهو المسؤول على كل الإدارة المدنية، بما فيها الموظفون المدنيون والمصالح المدنية، وقد تم تعيينه من طرف الملك وباقتراح من وزير الحرب.

وفي عام 1838 تم تغيير التسمية إلى مدير الداخلية.

أما النائب العام، فهو المسؤول على المنظومة القضائية، بحيث لا تنحصر مهمته فقط على غرار ما يقوم به نظراؤه في فرنسا، وإنما أوسع من ذلك فهو مسؤول على كل القضاة في الجزائر، وهو الذي يقترح على الحاكم العام التعيينات والتسبيقات المالية وكذلك التحويلات والعزل المتعلقة بإدارة المصالح القضائية.

وهذا ما قيد القضاة في إجراءاتهم المتخذة ضد المعمرين التي لم تطبق عليهم في وقت كانت تطبق على العرب في الجزائر.

وبالنسبة لمدير المالية، هو كذلك أوكلت له مهمة تسيير كل القضايا المالية منها تحضير الميزانية، وتغطية الضرائب وجبيها ودفع المصاريف، وفي المقابل يكون مدير المالية قد فقد بعض سلطاته التي ضمت إلى المقتصد المدني. يضاف إلى ذلك، كاتب الحكومة وهو شخصية تم تعيينها بنفس المقاييس المتوفرة لدى المقتصد المدني، ومن مهامه التكفل بالمراسلات بين كافة القطاعات، وهذا ما سمح له من احتلال مكانة مهمة داخل الحكومة نظرا للإطلاعه الواسع على كل القضايا المتنوعة، ومردّ ذلك إلى استقرار وظيفته كذلك، لذلك أصبح إحدى الدعائم الأساسية التي ترتكز عليه الإدارة المركزية [58].

ج – <u>المجلس الإداري</u>:

يتضمن بدوره اجتماع الموظفين السامين، كما يسمح لبعض المسؤولين الإداريين أن يكونوا كنواب بناء على طبيعة القضايا المطروحة

للمناقشة، بحيث يعتبر توسيع المجلس من صلاحيات الحاكم العام وحده. وعليه فإن كل الموظفين تابعين للحاكم العام، وخاضعين لسلطته.

ومن مهام المجلس المنوطة به، النظر في الميزانية والأسعار الجمركية والشرطة مراقبة الشعائر الدينية، وبالتالي فإنه من الضروري الرجوع إلى المجلس في أي قرار يخص هذا الجانب الأخير إلى جانب التشريعات وكل ما له علاقة بالأهالي الجزائريين وأعمالهم. وهذا ما جعل المجلس يكون بمثابة منظم للإدارة المدنية عدا القضايا العسكرية التي ليس من صلاحياته التطرق إليها، كما أن اقتراحات وآراء المجلس لا تلزم الحاكم العام في شيء، واقتصر دوره في نقل هذه الآراء والمقترحات إلى وزير الحرب باعتباره الهيئة الوصية في اتخاذ القرارات.

وبالتالي فإن الحكومة العامة كانت عبارة عن جهاز له كافة الصلاحيات من خلال استحواذه على كل السلطات المعتبرة، كما أنه يعبر عن وجهة نظر الحكومة المركزية في باريس وأداتها الفاعلة في الجزائر التي أصبحت في نظرها مستعمرة خاضعة لها مباشرة تحت سلطات الحاكم العام. لكن الحكومة المركزية في باريس تفننت في كسر هذه السلطة من خلال إعطاء بعض القادة العامين في بعض المدن الجزائرية مثل وهران وبجاية، إستقلالية أوسع وأكبر، فما بين عامي 1834 و 1845 مر على حكم الجزائر خمسة حكام عامين عسكريين إلى جانب تسعة منهم بالنيابة [59] لكن عدم الاستقرار أثر سلبا في كل

المحاولات الرامية إلى وضع قانون أساسي خاص بالجزائر، كذلك لم تعط السلطات المدنية المكانة المنوطة بها في ظل هيمنة النظام العسكري على كل السلطات، ودعم المعمرين له ووقوفهم إلى جانبه ضد النظام المدني الذي في نظرهم يهدد مصالحهم داخل الجزائر ويضعهم في نفس المرتبة التي هي عليها الأهالي، لذلك كان المقتصد المدني محدود الصلاحيات والعمل كذلك، لذلك تفطن السيد جانتي دي بوسي GENTY DE BUSSY إلى كل المشاكل والعوائق التي تواجه وظيفة المقتصد المدني، فقام بمجارات العسكريين حتى لا يعرقلوا عمله، وذلك إما بإخضاع العسكريين للسلطة المدنية أو بغلق إدارة تكون بيد العسكريين تماما مع توظيف طاقم إداري داخل الجيش.

هذا في وقت حاولت إدارة الاحتلال جاهدة هدم دولة الأمير عبد القادر بكل مؤسساتها ابتداء من عام 1842 إلى جانب توسيع المناطق المحتلة، وتزايد عدد المستوطنين، ففي 31 مارس من عام 1839 كان هناك 9032 نسمة من الفرنسيين و 21526 نسمة من الأوروبيين غير الفرنسيين، هذه المعطيات والوقائع، أثبتت بما لا يترك مجالا للشك نية حكومة الاحتلال الفرنسي في ضم الجزائر بطريقة رسمية إلى ممتلكاتها ما وراء البحر، وتوسيع سيطرتها خارج القارة الأوروبية وذلك بوضع قانون خاص بالجزائر يجعل منها أرضا فرنسية، في انتظار الدمج الكامل للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، ومن ثم يتم مسخ الشخصية الجزائرية وحلّ محلها الشخصية الفرنسية [60]

الفصل الثالث

القوانين والمراسيم والصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بالجزائر الفرنسية

القوانين والمراسيم الصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بالجزائر الفرنسية

أصدرت السلطات الفرنسية عدة تعليمات ومراسيم وقوانين الهدف منها ربط المجتمع الجزائري حضاريا وثقافيا بالمجتمع الفرنسي، ولتحقيق هدا الهدف الكبير لابد من ضرب مقومات المجتمع الجزائري، وعلى وجه الخصوص اللغة العربية لما لها من مكانة خاصة لدى الفرد والمجتمع فكانت بالنسبة للجزائريين لغة العلم والمعرفة ولغة القرآن، كما أنها كانت الوسيلة اللغوية الأساسية للتخاطب بين الأفراد لكونها موغلة في وجدان الأمة الجزائرية وبدلك فإنها تشكل خطرا على التواجد الاستعماري في الجزائر وتهدد استمراريته مستقبلا، هده الوضعية جعلت الساسة الفرنسيين يولون لها اهتماما بالغا، لذلك راحوا يخططون لضرب اللغة العربية في الصميم من خلال الإسراع في بناء المدارس الفرنسية وإرغام السكان بالقوة على إدخال أولادهم لتعليم اللغة الفرنسية مجانا، ولتوسيع هدا العمل الهدام اقتطعت مبالغ ضخمة خصصت لمجال التعليم في الجزائر [61].

ونظرا لاهتمامات السلطات الاستعمارية بالتوسع واحتلال العديد من المناطق داخل التراب الجزائري، رأت أنه من الأفضل لها دعم طلب المؤسسات الدينية المسيحية المتضمن المساعدات المادية والمعنوية لإنشاء المدارس الفرنسية في كل منطقة يتم احتلالها، وتكون تحت وصاية الآباء البيض لتمسيح أبناء الأهالي خاصة الفقراء

والمعوزين الدين لم يكن باستطاعتهم تعليم أبناءهم [62]، وبذلك تكون فرص إنجاح المخطط الاستعماري كبيرة جدا، لكون السلطات الاستعمارية بهده الطريق قد ضربت عصفورين بحجر واحد، أولا ستتمكن من تعميم اللغة الفرنسية، وبالتالي تستطيع تكوين أجيال مفرنسة يكون دورها مستقبلا حماية الثقافة الفرنسية وتوسيعها على أكبر نطاق بين أفراد المجتمع الجزائري ولن يكلفها الكثير لا ماديا ولا معنويا لأن الدين سيقومون مقامها هم الجزائريون أنفسهم من المفرنسين كأداة فاعلة لكونهم جزائريون، وبالتالي لن يكون هناك نفور من السكان إدا ما عرفوا أن إخوانهم هم الدين يشرفون على التعليم مباشرة [63].

لقد بدأت المعالم الثقافية للجزائر الفرنسية تتضح خاصة بعد إقبال أبناء القياد والباشاغات على تعليم اللغة الفرنسية كمرحلة أولى ثم إرغام أبناء العامة من المواطنين الجزائريين ثانية وهم السواد الأعظم من سكان الجزائر على تعليم اللغة الفرنسية، وقد ربطت العديد من القضايا المصيرية بهذا الجانب منها بالدرجة الأولى الحصول على وظيفة أو ما شابهها يستلزم على المعني معرفته التامة للغة الفرنسية لكن فرنسا كانت تهدف بالأساس إلى إدماج هده الفئة [64].

اعتنت السلطات الاستعمارية بهذا الجانب عناية كبيرة وعلى رأسها ملوك فرنسا وكذلك الحكام العامين في الجزائر المدنيين منهم والعسكريين [65]، وراحت تصدر الأوامر الملكية منها وغير الملكية

للتطبيق الفوري والالتزام بذلك، وهدا ما ميز كل المراحل، الاستعمارية التي مر ت بها الجزائر تحت الهيمنة الفرنسية، ومن أهم القوانين والمراسيم والتعليمات مابين 1830 و1900 المتعلقة بالجانب التعليمي الصادرة عن الهيئات الفرنسية الرسمية ما يلي :

1- **الأمر الملكي** الصادر عن الملك الفرنسي **لويس فليب** بتاريخ 13 أفريل 1839 الخاص بتنظيم التعليم في الجزائر الذي يعطي امتيازات واسعة للمشرفين على هذا القطاع في الجزائر.

2- **الأمر الملكي** الصادر بتاريخ 23 أفريل 1843 الخاص بالترخيص للآباء البيض، المبشرين بناء المدارس في المناطق التي تم احتلالها من طرف ،جيش الفرنسي مستغلين الأوضاع المزرية التي آل غليها الجزائريون لتحقيق أهدافهم .

3 - **الأمر الملكي** الصادر عن الملك **لويس فيليب ملك فرنسا** بتاريخ **14** جويلية 1844 ، المتعلق بمراقبة كل المؤسسات التربوية العامة منها والخاصة في الجزائر .ولن تعطى أية مسؤولية للإشراف على التعليم في الجزائر إلا للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في **الأمر الملكي** الصادر بتاريخ 29 سبتمبر 1832، **والأمر الملكي** المكمل الصادر في 13 نوفمبر1837، ويشترط على العاملين في التعليم في الجزائر أن يكونوا قد مارسوا مهامهم سابقا في إحدى المؤسسات التعليمية الملكية ولا يعترف بهم كأعضاء هيئة التدريس الجامعية إلا إذا

توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في **الأمر الملكي** المؤرخ في 20 جانفي 1839.

القرار الحكومي الصادر عن وزير الحرب بتاريخ11 جويلية 1846 المتعلق بإنشاء لجنة خاصة بالمترشحين لمنصب معلم إبتدائي في الجزائر، وهذا بناء على **قانون 28** جوان 1833المتعلق بالتعليم الابتدائي، وكذلك **الأمر الملكي** الصادر في 15 أفريل 1845 الخاص بموظفي المصالح المدنية في الجزائر.

4- **القرار الملكي** الصادر عام 1848 المتعلق بإحداث تنظيم جديد على التعليم العام في الجزائر وتأسيس أكاديمية الجزائر.

6- **القرار الحكومي** الصادر عن رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية السيد **كافينياك** والمؤرخ في 16 أوت 1848، والمتضمن إلحاق إدارة التعليم في المدارس الفرنسية واليهودية بوزير التعليم العام، أما مصلحة التعليم العام المتعلقة بالمدارس الخاصة بالأهالي المسلمين، فسوف تبقى تابعة لوزير الحرب.

7- **القرار الحكومي** الصادر عن رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية السيد **كافنياك** والمؤرخ **في 21 سبتمبر 1848** المتضمن تحويل متوسطة مدينة الجزائر إلى ثانوية بناء على قرار النظام التنفيذي المؤرخ **في 30** ماي 1848 وقرار 16

أوت السابق ومرسوم 15 نوفمبر 1811 وقانون المالية المؤرخ في 8 أوت **1847**.

8 - القرار الامبراطوري الصادر في 14 جويلية 1850 المتضمن تأسيس المدارس العربية الفرنسية في كل من المدن التالية: الجزائر – قسنطينة – عنابة– وهران – مستغانم – البليدة.

وهذا القرار يخول للحاكم العام في الجزائر عن طريق الولاة المعينين في المدن الكبرى بفتح هذا النموذج من المدارس في المناطق التي تكون مناسبة لذلك.

9 - المرسوم الحكومي الصادر عن حكومة الجمهورية الثانية المؤرخ في 30 سبتمبر850، المتعلق بتأسيس وتنظيم التعليم العربي الإسلامي العالي تحت إشراف الحاكم العام في الجزائر. وقد أقر إنشاء ثلاث مدارس عليا في كل من تلمسان وقسنطينة والمدية ويهدف إلى تكوين نخبة مفرنسة تتولى الوظائف الإدارية والقضائية.

10- القرار الامبراطوري المؤرخ في 14 مارس 1857 والقاضي بتأسيس المعهد الامبراطوري العربي – الفرنسي وكان مقره بمدرسة السلطانية بالجزائر العاصمة، وبموجب القرار يتولى وزير الحربية الإشراف على تسييره.

11- القرار الوزاري الصادر عن وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 24 أفريل 1857 المتعلق بتعيين مجلس الإدارة بالنسبة للمدارس، وقد شمل تسعة فصول خاصة بتنظيم التسيير.

12- المرسوم الامبراطوري المؤرخ في 4 أوت 1857 المتضمن إنشاء مدرسة خاصة بالطب والصيدلة يكون مقرها الجزائر العاصمة.

13- المرسوم الامبراطوري المؤرخ في 2 أوت 1858 المتعلق بالتعليم العام والعقائد في الجزائر الصادر عن الامبراطور نابليون الثالث والذي يوصي بأن يكون التعليم تحت إشراف الأمير المكلف بوزارة الجزائر والمستعمرات.

14- المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 19 فبراير 1859 المتعلق بتأسيس معهد بلدي خاص بالتعليم الثانوي بناء على القرارات السابقة منها البند 74 من قانون 15 مارس 1850.

15- القرار الحكومي المشترك الممضى من طرف السيدي المارشال بيليسي والدوق مالاكوف المعتمد على البند11 من القرار الامبراطوري المؤرخ في 14 مارس1857 وباقتراح من عميد أكاديمية الجزائر المتضمن

وضع المقاييس المتعلقة بتنصيب معيد في المعهد الامبراطوري .

16- القرار الحكومي المشترك الممضى من طرف السيدين المارشال بيليسي والدوق مالاكوف المؤرخ في قصر الحكومة بتاريخ 8 ماي 1861 الملحق بالقرار التنظيمي المؤرخ في 14 مارس 1857 القاضي إلغاء الدرجة الرابعة بالنسبة لأساتذة المعهد الإمبراطوري بالجزائر.

17- القرار الحكومي المشترك الممضى من طرف المارشال بيليسي والدوق مالاكوف في قصر الحكومة و المؤرخ في 10 أكتوبر 1861 والقاضي بتحويل المدرسة العربية الفرنسية للبنات إلى ورشة للتعليم المهني .

18- القرار الحكومي المشترك بين السيدين المارشال بيليسي والدوق مالاكوف الممضى في قصر الحكومة والمؤرخ في **13** جوان **1862** المتضمن إعادة تنظيم مجلس التعليم بالنسبة للمعهد الإمبراطوري، وهذا اعتمادا على قرار وزير الحربية المؤرخ في 24 أفريل 1857.

19- المرسوم الإمبراطوري الممضى من طرف نابليون الثالث، المؤرخ في **1** أكتوبر **1853** والمعتمد على القرارات السابقة منها قرار 14 مارس 1857، ويتضمن إحداث منصب مفتش لمؤسسات التعليم العمومي الخاصة بالأهالي الجزائريين .

20- المرسوم الإمبراطوري الممضي في باريس من طرف الإمبراطور نابليون الثالث في **4** مارس **1865**، والمتضمن إنشاء مدرسة المعلمين بالنسبة للجزائريين الأهالي والأوروبيين وهو المرسوم المعتمد على البند **81** من قانون **15** مارس **1850** الخاص بالتعليم وكذلك المرسومين السابقين **14**جويلية و**30** سبتمبر**1850** .

21 – القرار المشترك بين المارشال ماك ماهون والدوق دي مونج المؤرخ في **2**ماي **1865** بقصر الحكومة بالجزائر العاصمة المتعلق بنظام المدارس العربية – الفرنسية المزدوجة وهو القرار المستند إلى المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1863 الخاص بإنشاء منصب مفتش مؤسسات التعليم العمومي في الجزائر [66].

نماذج من القوانين الرسمية التي نظّمت الحكم في الجزائر الفرنسية

تعاقبت على الجزائر أمم عديدة منذ العصور الحجرية إلى الحملة العسكرية الفرنسية، منهم الفنيقيون، وإن كانوا لم يتوغلوا إلى الداخل إلا القليل، ثم الرومان والبيزنطيين اللذين شيدوا قلاعا وحصونا، وكان العرب اللذين وفدوا من شبه الجزيرة العربية خلال الفتح الإسلامي. وقد استطاعوا أن ينصهروا مع السكان الأصليين مكونين بذلك أمة واحدة يرجع الفضل في تماسكها وتاخيها إلى الدين الإسلامي واللغة العربية.

وحينما تعرضت الجزائر للغزو الفرنسي هبّ سكان هذا البلد للدفاع عن الوطن بعدما سقطت مدينة الجزائر في جويلية 1830 [67]، ووقع الداي المعاهدة المشؤومة التي ضمنت له حق العودة إلى بلاده رفقة أفراد عائلته وإلى جانب الحفاظ ممتلكاتهم، كما ضمنت الأمان للجنود الإنكشاريين، وعرفت تلك الاتفاقية بمعاهدة الاستسلام [68].

وقبل هذا فقد اتسمت العلاقات الديبلوماسية بين الإيالة وفرنسا بالتوتر المستمر [69]، وتأزمت عندما ألح الداي حسين على ضرورة دفع الفرنسيين لما عليهم من ديون يعود تاريخها إلى الفترة 1793- 1794 عندما زودتهم بكميات كبيرة من الحبوب، وهي الأزمة التي انتهت بحادثة المروحة التي اتخذها الفرنسيون ذريعة تضاف إلى قائمة ذرائعهم للاحتلال الجزائر [70].

ومن مدينة الجزائر بدأت مقاومة الشعب العفوية [71]، لاسترجاع كرامة الوطن، وجاءت تلك المقاومة كرد فعل على الأعمال اللانسانية التي اقترفها في حقهم المستعمرون، كتحويل جامع كتشاوية إلى كاتدرالية بعد قتل المصليين اللذين كانوا بداخله. كما ثار السكان ضد استسلام الداي والبايات، ووقف الفلاحون ضد سياسة الاستيلاء على أراضيهم، وتجلت أهم مقاومة منظمة في المقاومة التي تزعمها الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي [72].

وقد عرفت الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي، استقلالا نسبيا في أجزاء واسعة منها:

1- **منطقة الشرق**: دام فيها الحكم العثماني إلى غاية سنة 1838 وهو تاريخ سقوط مدينة قسنطينة.

2- **منطقة ميزابة**: أصبحت هذه المنطقة محميات فرنسية وفقا لمعاهدة 29 أبريل 1853 إلى غاية 21 ديسمبر 1883 تاريخ خرق الفرنسيين المعاهدة واحتلوا المنطقة.

3- **منطقة القبائل**: ظلت هذه المنطقة شبه مستقلة حتى قيام الجنرال راندون عام 1853 بحملة عسكرية على رأس 13000 جندي.

4- **منطقة الطوارق**: ظلت مستقلة، وأعترف الفرنسيون بذلك من خلال المعاهدة التجارية التي أبرمها الحاكم العام مع ممثلي الآزجر، وتم هذا بتاريخ 26 نوفمبر 1862.

5- **منطقة الأمير**: كانت مقسمة إلى ثماني مقاطعات، اعترفت لها فرنسا بحدودها السياسية ولو مؤقتا. هذا الاعتراف تم عبر اتفاقيتين عرفت الأولى باسم معاهدة ديمتشال في 26 فبراير 1834، وعقدت الثانية مع الجنرال بيجو في 30 ماي 1837، وعرفت باسم معاهدة التافنة، وفي الأخير الفرنسيون هم اللذين نقضوا المعاهدة [73].

حكمت الجزائر طول الأربعين سنة الأولى من قبل عسكريين (1830- 1869) ونذكر منهم:

1- الماريشال دي بورمن ← 14 جوان 1830- 2 سبتمبر 1830
2- الماريشال كلوزال ← 2 سبتمبر 1830 – 20 فيفري 1831.
3- اللواء برتزان ← 20 فيفري 1831 – ديسمبر 1831.
4- اللواء ريفاري ← ديسمبر 1831 – مارس 1833.
5- اللواء افيزار ← مارس 1833 – جويلية 1833
6- اللواء فوارول ← جويلية 1833- جويلية 1834.

محافظ عام:

1- اللواء ديريوي درلون ← جويلية 1834 – أفريل 1835
2- اللواء رباتال ← أفريل 1835 – جويلية 1835
3- الماريشال كلوزال ← أوت 1835 – فيفري 1837
4- اللواء دمريمرن ← 12 فيفري 1837 – أكتوبر 1837
5- الماريشال فالي ← أكتوبر 1837 – جويلية 1840

6- اللواء شارم ← جويلية 1840 – 29 ديسمبر 1840

7- اللواء بيجو ← 29 ديسمبر 1840 – جويلية 1847

8- اللواء دبي بار ← جويلية 1847 – سبتمبر 1847

9- اللواء بادو ← جويلية 1847 – سبتمبر 1847

10- دوف أومال ← 11 سبتمبر 1847 – 25 فيفري 1848

11- اللواء كافينياك ← فيفري/ مارس 1848 – ماي 1848

12- اللواء شانقرنييه ← ماي 1848 – جوان 1848

13- اللواء ماري مونج ← جوان 1848- سبتمبر 1848

14- اللواء شارون ← 9 سبتمبر 1848- جوان 1850

15- اللواء بليسييه ← جوان 1850 – أكتوبر 1850

16- اللواء ديبول ← 20 أكتوبر 1850 – ديسمبر 1851

17- اللواء رندون ← 11 ديسمبر 1851 – جوان 1857

18- اللواء رونو ← جوان 1857 – 2 جوان 1858

وزراء الجزائر والمستعمرات: (مرسوم 2 جوان 1858)

1- الأمير جيروم نابليون ← جوان 1858 - 1859

2- شاسلو لوبات ← 1859 – نوفمبر 1860

محافظ عام:

1- المارشال بليسييه ← ديسمبر 1860 – سبتمبر 1864

2- المارشال ماك ماهون ← سبتمبر 1864- جويلية 1870

3- اللواء، دبريو ← جويلية1870- أكتوبر 1870

4- اللواء ولسين استرهازي ← أكتوبر 1870 – نوفمبر 1870

انطلاقا من هذه القائمة لحاكم الجزائر من اليوم الأول للدخول الإستعماري إلى غاية 1870، حكم الجزائر واحد وثلاثون حاكما، أغلبيتهم عسكريون أي:

- 6 مارشالات
- 21 جنيرالا

ما يساوي 27 ضابط سامي من بين واحد وثلاثون اللذين حكموا الجزائر في هذه الفترة [74].

أما النصوص القانونية التي صدرت ونظمت الحكم في الجزائر من 1830 إلى 1870 هي 877 نصا قانونيا مقسما على الشكل التالي:

406 مرسوم	أي ما يعادل	46,29%
234 قرار	أي ما يعادل	26,68%
105 قانون	أي ما يعادل	11,97%
68 تعليمة	أي ما يعادل	07,75%

35 مقرر أي ما يعادل 03,99%

27 منشور أي ما يعادل 03,07%

02 سيناتوس كونسولت أي ما يعادل 0,25%

❖ أنظر الجدول ص 85

ولو نظرنا إلى القوانين والأوامر التي صدرت في هذه الفترة وقسمناها إلى عشريات لما لخصنا أي العشرية الأخيرة من العهد الأول أي العسكري (1830- 1970) هي أكثرهم نصوصا قانونية.

حيث نلاحظ أن:

- العشرية الأولى: 1830- 1839 - صدرت فيها 39 نصا قانونيا أي ما يعادل 04,44%
- العشرية الثانية: 1840 – 1849 - صدر فيها 153 نصا قانونيا أي ما يعادل 17,44%
- العشرية الثالثة 1850 – 1859 - صدرت فيها 308 نصا قانونيا أي ما يعادل 35,12%
- العشرية الرابعة 1860 – 1869 - صدرت فيها 325 نصا قانونيا أي ما يعادل 37,05%

أما سنة 1870 صدرت فيها 52 نصا قانونيا.

قائمة بعض النصوص القانونية
الصادرة بين 1830 و 1870

Convention – 5 juillet 1830 Entre le général en chef de l'armée française et son altesse le Dey d'Alger.

Ordonnance – 10 mars 1831 Relative à la formation d'une légion étrangère.

Ordonnance 12 Mai 1836 Sur l'organisation de l'infanterie légère d'Afrique

Ordonnance 7 Décembre 1841 Qui réglemente l'organisation de l'infanterie indigène en Algérie.

Ordonnance 7 Décembre 1841 Qui réglemente l'organisation de la cavalerie indigène en Algérie.

Arrêté 1er février 1844 Portant nation des bureaux arabes.

Ordonnance 21 juillet 1845 Qui réorganise le corps de cavalerie et le devise en trois régiments.

Arrêté 29 Mais 1846 Portant que les commandants des brigades de gendarmerie exerceront les fonctions d'huissier dans les territoires mixtes et arabes.

Décret 6 Mai 1849 qui détermine le rang des commandants de division et de sub-division dans les ceremones publique.

Décret 13 septembre 1849 : pour promulgation en Algérie de la loi du 09 sont 1849 sur l'état de siège.

Décret 29 septembre 1854 qui maintient aux ..... de guerre la connaissance des crémés et délits commis par les indigènes en territoire militaire.

Décret 09 Janvier 1855 qui crée un second bataillon de travailleurs indigènes dans chacune de trois provîmes d'Algérie.

Décret 10 mars 1855 qui détermine la composition et l'effectif de la gendarme d'Afrique.

Visa 09 juillet 1858 Visa du gouverneur général pour promulgation en Algérie de la loi du 4 juillet 1858 formant le code de justice militaire pour l'armée de mer.

Circulaire 1er septembre 1859 qui prescrit au commandant supérieure des forces de terre et de mer en Algérie et aux gouverneurs et commandants des colonies de foire promulguer et publier en Algérie et dans les colonies le décret du 28 mai 1858 et l'arrêté des ministère de la marine du 22 avril 1859, concernant le feux et signaux que les maires de l'état et ceux du commerce doivent porter pendant la nuit et par temps de carmé...

Décret 15 Mars 1860 qui attribue aux officiers des bureaux arabes le caractère d'officier de police judiciaire

pour la recherche des crimes délits et contraventions commis par les indigènes en territoires militaires.

Décret 04 juin 1862 Portant réorganisation du corps des interpretres de l'armée.

Arrête (G.G) 20 Mars 1865 relatif à la tenue des registres de l'état civil pour le territoire militaire.

Décret 05 Mars 1866 Relatif au recrutement des bureaux arabes .

Décret 17 mars 1866 Qui étend la juridiction des juges de paix en territoire militaire.

Arrête (G.G) 31 Mai 1866 Relatif à l'exercice des fonctions d'huissier en territoire militaire.

Arrêté (G.G) 2 juin 1866 Qui permet de confier le ministère d'huissier dans certaines localités du territoire militaire a un sous officier de l'armée.

Circulaire (G.G) 21 Mars 1867 Portant instruction réglementaire sur le service des bureaux arabes.

Arrêté (G.G) 20 Mai 1860 Portant organisation municipal en territoire militaire .

Arrêté (G.G) 31 Mai 1869 Relatif au mode de constatation des actes de l'état civil pour les consistants

du territoire militaire établis en dehors d'une conscription communal.

Arrêté (G.G) 15 juillet 1869 Portant que les fonctions d'huissier conférées aux commandants de brigade de gendarme en territoire militaire, seront également remplies par les chefs de poste.

Décret du 31 Mai 1870 Relatif aux attributions des préfets et généraux commandants des provinces en Algérie.

Arrêté Relatif à l'exécution du décret du 31 mai 1870 sur les attributions des préfets et des généraux commandants des provinces en Algérie.

Arrêté (G.G) 05 octobre 1870 Portant modification aux articles 33 et 67 de l'arrêté du 20 mai 1868 sur l'organisation municipale en territoire militaire.

جدول حسب نوع النص القانوني (75)

	قرار	منشور	مرسوم	مقرر	تعليمة	قانون	من ك	مج	%
1830	2					1		3	0,34
31	2				1	1		4	0,45
32	2							2	0,22
33	1							1	0,11
34	2				2	1		5	0,57
35	3				3	1		7	0,79
36	1		1		1			3	0,34
37	1				1	1		3	0,34
38	1				1	4		6	0,68
39	2				3			5	0,57
1840						1		1	0,11
41	6				6	1		13	1,48
42	6				5	1		12	1,36
43	5				8	1		14	1,59
44	4		1		8	2		15	1,71
45	4		2		10	3		19	2,16
46	9				8			17	1,93
47	1	1			7			9	1,02
48	24		6		2	4		36	4,10
49	5		6	1		5		17	1,93
1850	5	1	8	1		11		26	2,96
51	7	1	23			7		38	4,33
52	11		32	1		1		45	5,13
53	4	1	13	1		2		21	2,39
54	5		20			2		27	3,07
55	6	1	15	1	1	5		29	3,30
56	5	1	16			4		26	2,96
57	2	2	11			3		18	2,05

39
4,44%

153
17,44

308
35,12

%	مج	س ك	قانون	تعليمة	مقرر	مرسوم	منشور	قرار	
5,24	46		5		11	18	2	10	58
3,64	32		3		7	13		9	59
4,67	41		1		1	33	2	4	1860
3,76	33		2		3	19		9	61
3,99	35		3		2	22	2	6	62
3,07	27	1	6			10	1	9	63
4,44	39		3		1	25	1	9	64
4,44	39	1	4		2	18	2	12	65
2,39	21		3			17	1		66
3,30	29		3	1	1	17	3	4	67
3,99	35		7		1	16	1	10	68
2,96	26					11	2	13	69
5,92	52		3		1	33	2	13	1870
	877	2	105	68	35	406	27	234	مج
		0,23	11,97	7,75	3,99	46,29	3, 07	26,68	%

%	مج	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيراير	جانفي	
0,34	3	3												183
0,45	4	1			1		1				1			3
0,22	2				1				1					3
0,11	1									1				3
0,57	5			1	1	1	1					1		3
0,79	7	1	2					1	1		2			3
0,34	3					2			1					3
0,34	3			1			1				1			3
0,68	6					1	1	1	2	1				3
0,57	5					3				2				3
0,11	1													184
1,48	13	1	2	3				1	2	1	3			4
1,36	12	5	2		2	1				1	1			4
1,59	14	4			2			2		1	3		2	4
1,71	15	1	2	3	1	1	1	1	2		1	1	1	4
2,16	19		3	1			3	1	2	4		2	2	4
1,93	17	1	2	1	1	1	2		3	1	1	1	3	4
1,02	9				3			1	1	1	1		2	4
4,10	36	7	6	3	1	7	3	2	1	2	1	1	2	4
1,93	17	2	2	1		1	5		1		3	2		4
2,96	26	2	1	1	1	4	5	4			3	4	1	185
4,33	38	7	1	2	2	2	3	4	2	4	2	5	4	5
5,13	45	3	7	3	2	2	3	4	1	3	9	5	3	5
2,39	21	1	3	1		6	1	3			1	1	4	5
3,07	27		1	1		3	2	7	6	2	3		2	5
3,30	29	3	4	3	1	3	3		3	2	3	3	1	5
2,96	26	9		1	3	3	3		1	1	1	1	3	5
2,05	18	4		1		1	4	4	1	2			1	5
5,24	46	9	2	6	2	2	3	4	5	1	4	4	4	5
3,64	32	4		2	8	5		3	1	2	2	4	1	5
4,07	41	2	2	2	4	2	6	3		1	8	5	6	186
3,76	33	2		2	3	9	2	3	3	3	4	1	1	6
3,99	35	3	2	1	1	2	12	2	1	6	3		2	6
3,07	27		1	3	1	2	3	2	8	3	2		2	6
4,44	39	7	5	2	1	6	6	2		2	3	2	3	6
4,44	39	1	2	2	2	4	7	3	4	7	4	1	2	6

21	6		4	1		1	1	2	1	3	1	1
29	2	1	1	3	3	5	2	1		5	3	3
35	7	2	1		7	2	1	8		3	3	1
26	2	3	3	3	1	4	3		1		1	5
52	9	6	6	15	2	3	2	3		2	1	3
877	107	64	62	66	33	95	68	67	56	83	53	66
	12,42	7,29	7,00	7,52	10	10,8	7,75	7,63	6,38	46,9	6,04	7,52

قراءة تاريخية في مضامين القوانين والمراسيم الفرنسية ذات الصلة بمفهوم الجزائر الفرنسية الإستعمارية

لم تتوقف القوانين والمراسيم والقرارات وحتى التصريحات الرسمية وغير الرسمية في دعم عملية الاستيطان بجميع أشكالها، وكانت بدايتها تلك الشروط التي عرفت بالمراسيم الوزارية والتي نصت على أن الفرنسيين والأوروبيين الأجانب والراغبين في الاستيطان في الجزائر عليهم تبرير ذلك بعمل يكون مضمونا مسبقا في مكان معين لدى صاحب عمل معروف في الجزائر، أو حيازة الراغب في الهجرة على مبلغ مالي يقدر ما بين 400 و 1500 إلى 3000 فرنك فرنسي حسب الظروف.

- وهناك كذلك منشور المارشال بيجو في 10 أفريل 1847 الذي ينزع ما نسبته 1/5 من أراضي الشعب الجزائري ويوزعها على المستوطنين.

- وأيضا مرسوم الجمعية الوطنية بتاريخ 20 سبتمبر 1848 الذي ينص على تأسيس المستعمرات الزراعية في الجزائر.

- وكذلك النداء العام بتاريخ 23 سبتمبر 1848 الذي يدعو المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة والراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر أن يسجلوا أنفسهم على مستوى بلدياتهم، وقد وصل عدد المسجلين 100 ألف.

- أيضا إنشاء لجنة خاصة في 24 سبتمبر 1848 مكونة من النواب وبعض الموظفين لدراسة ميزانية الاستيطان وقد وافقت على مبلغ 50 مليون فرنك.

كذلك مشروع الحكومة الفرنسية المتمثل في إنشاء مستوطنات جديدة يمنح لكل مستوطن ما بين 2 إلى 10 هكتار مع توفير وسائل الاستيطان من منزل وآلات عمل وبذور وحتى الحيوانات إلى جانب الحماية العسكرية.

- و ما بين 1848 و 1850 تم إنشاء 42 قرية خاصة بالمستوطنين طبقا للقوانين الخاصة بعملية الاستيطان منها قرية مارنغو (حجوط حاليا) والعفرون وسان كلو وقالة وماندوفي و كاستيليون.

- كذلك قانون 26 أفريل 1851 الذي أعطى للمستوطن حق الملكية والتصرف الحر فيما يكسب من أملاك وعقارات.

- القوانين الخاصة بتأسيس الشركات الفلاحية الكبرى منها:

1- مؤسسة جونيفواز La Compagnie Genevose التي تحصلت على 20 ألف هكتار بنواحي سطيف، وقد تأسست خصيصا لبناء المستوطنات.

2- شركة الهبرة والمقطع Société El Habra et El Mactaa وقد ظهرت عام 1864 وتحصلت على 24 ألف هكتار.

3- الشركة الجزائرية ظهرت عام 1868 وهي الأخرى تحصلت على 100 ألف هكتار.

- هناك أيضا مرسوم 2 جوان 1858 الذي أصدره نابليون الثالث والذي نص على إنشاء وزارة المستعمرات وقد جاء لطمأنة المعمرين.
- كذلك قوانين 21 جويلية و 4 سبتمبر 1871 التي تسمح بتأجير الأراضي للمعمرين ما قدره 100 ألف هكتار دون ضرائب.
- وأيضا مرسوم 6 أكتوبر 1871 الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة.

- وهناك مراسيم 30 سبتمبر 1878 التي تهدف إلى إنشاء أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة، وخلق قرى على مساحة تقدر بـ 40 هكتار كأقصى حد وخلق كذلك مزارع على مساحة 100 هكتار.
- ثم جاء قانون وارني Loi Warnier المعروف بقانون 26 جويلية 1873.
- كذلك القانون الخاص بنظام التبعية « Le système du rattachement » والمعروف بمرسوم 26 أوت 1881 والذي يهدف أساس إلى توطين الوافدين الجدد من المهاجرين الأوروبيين في الجزائر.

إنعكاسات هذه القوانين على الوضع الداخلي للمجتمع الجزائري

كانت انعكاسات هذه القوانين الجائرة سلبية على علماء الجزائر ومثقفيها مما أحدث هجرة كبيرة نحو الدول العربية، ومنها المغرب الأقصى الذي شهد بدوره هجرة واسعة، علما أن الجزائر فرضت وجودها ضمن حواضر العالم الإسلامي، قبل الاحتلال الاستعماري، فكانت مؤسساتها بكل أنواعها في خدمة سكان الجزائر، لكن الاحتلال عجّل بزوال هذه المؤسسات ومن ثم بداية القضاء على مقومات الشعب الجزائري العربية الإسلامية وحلّ محلها مؤسسات أجنبية بعيدة كل البعد عن الدين والعباد، وقد أدرك عدد كبير من علماء الجزائر، هذا الخطر الداهم الذي كان يفوق عددهم فقط في مدينة الجزائر قبل عام 1830، ثلاثمائة وسبعون حسب الإحصاء الذي قام به بابرجوهانسن B.JOHANSSEN، هذا بغض النظر عن الوكلاء الذين كانوا مكلفين بصيانة المؤسسات وبعد الاحتلال مباشرة تعرض أغلبهم إلى التسريح من وظائفهم حيث وصل عدد الوكلاء المطرودين ما بين 150 إلى 200 بدعوى أن الإدارة الاستعمارية ليس بمقدورها توفير أجورهم [76].

إن الشعور المتزايد لدى هذه الفئة من العلماء بخطر الاحتلال وضربه صميم مقومات الشعب الجزائري، عبرت عنه هذه الفئة في آخر لحظة من تاريخ الجزائر السيدة، بحيث اجتمع في أول خميس بعد

دخول الفرنسيين العاصمة مجلس مكون من العلماء والفقهاء لدراسة قضية أداء صلاة الجمعة التي كانت تلقى آنذاك باسم أمير المؤمنين السلطان العثماني وبعد تداول الرأي فيما بينهم استقروا على الصيغة التالية: " اللهم أيد الملة الحنيفية، وأحي قلب من أحي السنة النبوية ونجّنا من الفتن الدنيوية والأخروية إنك على كل شيء قدير..." [77].

لقد أدركت فئة العلماء مرة أخرى أن زوال المؤسسات التي بنوها بأفكارهم وسواعدهم بدأت معالمها تتلاشى أمامهم جراء الهدم الاستعماري لها. هذه المؤسسات التي جمعت كلمة الدين والمسلمين، وصانت لهم أرزاقهم التي انتزعت منهم، فتشتت الملكيات العامة والخاصة، وبالتالي فإن إبادة الشعب الجزائري لا تعني إزالة هذه المؤسسات والمراكز الإشعاعية إنما هي نفي وتهجير علمائها على الرغم من أن فقدان هذه المؤسسات في بدايةُ الأمر كان له وقع سيء على المجتمع الجزائري، وعليه فإن هذه الهجرة القسرية كانت بدافع الخوف على الملة والدين، وهذا ما دفع مجموعة من العلماء إلى الهجرة إلى المغرب الأقصى ومنهم: الفقيه الحاج الداودي المتوفي عام 1854 وكذلك الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي المتوفي عام 1876 والعلامة الفقيه أحمد بن القاضي المتوفي عام 1847 ومحمد بن عبد الله المجاوي المتوفي عام 1850، وعبد القادر المجاوي المتوفي في نفس السنة، وأيضا القاضي محمد المجاوي المتوفي عام 1849 بالإضافة إلى

كل من الشيخ محمد القنادسي المتوفي سنة 1861 والفقيه أبو حامد المشرفي المتوفي عام 1895 [78].

والملاحظ أن فترة المقاومات الشعبية الأكثر تنظيما، اعتمدت في إعلان راية الجهاد باسم هؤلاء العلماء والفقهاء، فكانوا زادها القوي في إثارة القبائل ضد الاحتلال الفرنسي لكونه احتلالا مسيحيا وصليبيا ضد الدين الإسلامي والمسلمين وبالتالي فعلى هؤلاء كتب الجهاد، لكن نهاية مقاومة الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري عام 1848 والعد التنازلي الذي عرفته مقاومة الأمير عبد القادر ابتداء من عام 1842 إلى غاية عام 1847، أثر سلبا، بل كان عاملا أساسيا دفع العلماء والفقهاء إلى الهجرة خوفا على أرواحهم ودينهم فكانت قبلة جماعة منهم المغرب الأقصى، مفضلين الغربة عن البقاء تحت سلطة الكفار، وكانت أول دفعة احتضنتها مدينة فاس، ممثلة في الشخصيات التالية:

- العلامة الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي الحسني
- العلامة الفقيه أحمد بن الهاشمي الجعفري
- الفقيه الحبيب ابن يخلف الشباني الجعفري
- الفقيه العلامة محمد بن عبد الله المجاوي الجليلي الحسني
- الفقيه عبد القادر ابن الشيخ المشرفي الحسني
- الفقيه ابن عبد الله السقاط

والملاحظ أن هؤلاء العلماء لم يهربوا بمفردهم من وجه الاحتلال، إنما هاجروا بعائلاتهم وأقاربهم وذويهم إلى أرض الإسلام بالمغرب الأقصى لقرب المسافة بينها وبين الجزائر [79].

بالإضافة إلى هؤلاء العلماء هناك مجموعة أخرى من الفقهاء الذين هم كذلك فضلوا الهجرة إلى ديار الإسلام ورفضوا البقاء أيضا تحت حكم الكفار ومنهم:

- العلامة الفقيه علي أبو طالب المختاري الحسني
- العلامة الفقيه محمد بن سعد البطيوي
- العلامة الفقيه الحاج الداودي العبيدي التلمساني
- العلامة الفقيه أحمد بن القاضي الوادفلي
- العلامة الفقيه المعسكري الحسني

ومع هجرة العلماء والفقهاء إلى المغرب الأقصى، كانت هناك كذلك موجة كبيرة صاحبت هذه الكوكبة من العلماء، حيث فتحت الهجرة أمام كل الرافضين للاحتلال الاستعماري الفرنسي، فكانت أسرة الأمير عبد القادر وعائلته وأقاربه هي الأخرى انتقلت إلى فاس وبعد انتهاء مقاومته انتقلت إلى طنجة ومنها إلى دمشق فيما بعد كذلك العديد من سكان المناطق الغربية التي وقفت إلى جانب مقاومة الأمير عبد القادر منها تلمسان ومستغانم ومعسكر، والتحقت قبائل عديدة خوفا من انتقام الاحتلال الفرنسي، منها قبائل بني عامر وغريس

والحشم وغيرها من العشائر والقبائل التي والت وناصرت مقاومة الأمير عبد القادر [80].

لقد استمرت الإبادة الجماعية للمجتمع الجزائري من طرف إدارة الاستعمار العسكري الفرنسي، كرّد فعل للمقاومات الشعبية التي وقفت سدّا منيعا في وجه الاحتلال وعرقلت توسعه على نطاق واسع، فكانت الإبادة العشوائية التي أتت على الأخضر واليابس ولم تنجو منها لا الحيوانات ولا الأشجار، فكيف بالإنسان [81].

يضاف إلى ذلك، ما تم الإشارة إليه وهي تلك القوانين الجائرة والمؤسسات الهدامة التي أنشأتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر قصد مسخ مقومات شخصية الشعب الجزائري العربية الإسلامية، وعليه راحت إدارة الاستعمار الفرنسي تسن القرارات والقوانين والمراسيم لتكريس هيمنتها وربط الجزائر بها لتصبح مستقبلا واقعا مقبولا لدى الخاص والعام، ومن ثم تخضع الشعب الجزائري بدوره إلى الأمر الواقع وهو الجزائر الفرنسية.

كما كان جانب التعليم والثقافة الجزائرية المبنية على البعد الديني إحدى أهداف الاستعمار التي لابد من تدميرها، وحلّ محلها مؤسسات تعليمية وثقافية فرنسية دورها سلخ الأجيال الصاعدة في الجزائر عن ثقافتها الأصلية ولغتها الأم العربية.

والحقيقة التي غابت عن إدارة الاستعمار الفرنسي أنها لم تقض على هوية المجتمع الجزائري رغم اضطهاد العلماء والفقهاء

وتهجيرهم وتشريد عائلاتهم، حيث أدت هذه السياسة الوحشية إلى تفقير الجزائر علميا وثقافيا، حتى يعم الجهل والأمية، ومن ثم تطرح بدائلها التعليمية المتمثلة في المدارس الفرنسية وبالمقابل ولإنجاح هذه السياسة التعليمية بادرت إلى غلق المدارس العربية والمعاهد الدينية التي تعرّي الاحتلال وتصفه على حقيقته، بالإضافة إلى التمادي في الاستيلاء على أوقاف المسلمين وكذلك الجوامع والمساجد والزوايا والكتاتيب.

هذا إلى جانب تشجيع النعرات المذهبية بين المالكية والحنفية والإباضية، واستغلال الأوضاع لإنجاح سياستها بين أفراد المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تسميم العقائد من خلال تأسيس المدارس بلغة المستعمر موجهة خصيصا لأبناء المجتمع الجزائري والهدف منها هو طمس مقومات الأجيال الجديدة وإبعادها عن عاداتها وتقاليدها في بعديها العربي والإسلامي، وبالمقابل فرنسة هؤلاء لتكوين جيل تتكون لديه قابلية الاستعمار بل يكون المدافع الأول عن المؤسسات والقيم الفرنسية داخل الجزائر، وهذا يعني بالدرجة الأولى تهجين المجتمع ورفضه لأية مقاومة ضد التواجد الاستعماري، وقد استطاعت الإدارة الاستعمارية في هذا الصدد تكوين طبقة من الجزائريين حلّت محلها في العديد من القضايا ذات الأهمية والتي لها علاقة مباشرة بأوضاع المجتمع الجزائري في العديد من المجالات بما في ذلك تكوين طبقة من العملاء لإجهاض المقاومات الشعبية من الباشاغات والأغوات والقياد.

وبذلك أصبحت هذه الطبقة عبر مراحل التواجد الاستعماري هي المدافعة عن إنجازات هذا الاستعمار أكثر من الفرنسيين وحتى المعمرين أنفسهم [82].

خاتمة الباب الأول

خاتمة الباب الأول

ما من شك أن مصطلح الجزائر الفرنسية جسدته الدولة الفرنسية الاستعمارية ميدانيا على أرض لا تمت لها بأية صلة لا حضاريا ولا عرقيا وهذا ما سعت إليه الإدارة الاستعمارية من خلال المشاريع العسكرية التي تم وضعها من خلال عسكريين مختصين، وكان أهم ما انبثقت عن هذه المشاريع هي الرغبة الملحة من طرف هذه الإدارة في احتلال الجزائر ابتداء من الملك لويس رابع عشر الذي وضع في مفكرته السياسية ضرورة البحث عن مناطق نفوذ خارج القارة الأوروبية تكون بمثابة الرئة الاحتياطية لاقتصاد بلاده، والأداة الفاعلة لنشر تعاليم المسيحية قصد إعاده مد نة فرنسا الدينية بين الأمم المسيحية الغربية.

والملاحظ أن عدم تمكنه من تحقيق هذا الحلم يعود بالدرجة الأولى، إلى طموحاته التوسعية في أوروبا والعالم الجديد أمريكا لكن الذي حصل هو أنه فقد كل شيء أمام بريطانيا العظمى.

ومن جهة أخرى يلاحظ كاستنتاج لهذا الباب هو طول النفس الذي انتهجته الإدارة الاستعمارية الفرنسية حيال الجزائر، وهذا ما ميز مرحلة حكم نابليون بونابرت الذي بعث من جديد الروح الاستعمارية في احتلال الجزائر، وهو بدوره كثرت عليه القضايا، حيث أراد أن يحتل العالم كله، جاعلا من الجزائر قضية أساسية لكونها كانت تمثل بالنسبة له الخطر الإسلامي الحقيقي في منطقة حوض

المتوسط، الذي يهدد مصالح المسيحيين، لذلك رأى هو الآخر ضرورة إزالة هذا الخطر، عن طريق القوة العسكرية ولكن من خلال وضع مخطط واضح المعالم عن الجزائر يسهل على الجيوش الفرنسية مهمة احتلالها عسكريا.

وإن نجح نابليون بونابرت عكس سابقيه من حكام فرنسا في تسهيل مهمة الجواسيس في وضع مخططاتهم عن الجزائر، وعلى وجه الخصوص صاحب المشروع الإحتلالي الذي سيطبق فيما بعد وهو الضابط بوتان والذي وضع مشروعه عام 1808 بأمر من نابليون بونابرت، فإن إمبراطور فرنسا فشل في وضع هذا المشروع حيز التنفيذ، بسبب ما كان يعانيه من مشاكل داخل القارة الأوروبية وخارجها، لذلك لم يكن له الوقت الكافي لإنجاز هذا المشروع، وجاءت معركة واترلو التي قضت على كل أحلامه بما فيها احتلال الجزائر، ليستمر حلم الفرنسيين رغم تواصل هزائمهم الواحدة تلو الأخرى، حيث بادروا مرة أخرى إلى خلق مبررات احتلال الجزائر، وكانت البداية في مؤتمر فيينا عام 1815، ثم بعده مؤتمر إكس لاشابيل عام 1818 والذي تم فيه اتهام الجزائر بالقرصنة البحرية ضد السفن البحرية المسيحية في حوض المتوسط.

ومن الاستنتاجات المهمة حول موضوع المشاريع الإحتلالية، هو تواصل هذه المشاريع ودراستها لأوضاع الجزائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الطائفية أو الطبقية مع التركيز على

النواحي الجغرافية وأين تكمن مصادر القوة ومواقع الضعف وهذا يوحي بأن فرنسا الاستعمارية لم تسقط من قاموسها الاستعماري فكرة احتلال الجزائر رغم ما كانت عليه من قوة بحرية، وبقيت فعلا تنتظر الفرصة السانحة لتحقيق هذا المشروع، وقد حالفها الحظ خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بالتحديد عام 1827 عندما تحطم الأسطول البحري الجزائري في معركة نافارين بشبه جزيرة المورة، آخذة بعين الاعتبار التنافس الغير معلن بينها وبين حليفتها بريطانيا في احتلال الأراضي داخل القارة الإفريقية وخاصة المناطق الإستراتيجية منها، وبالتحديد الجزائر لكونها كانت الدولة الوحيدة في الشمال الإفريقي تزخر بموارد اقتصادية هامة مثل الحبوب والزيوت وأنواع الصوف إلى جانب تجارتها المزدهرة مع دول الضفة الغربية للبحر المتوسط.

وفي عام 1830 استطاعت فرنسا مباغتة الجزائريين عسكريا معتمدة على مشروع بوتان السابق الذكر، لتجعل من حملتها العسكرية أمرا واقعا بالنسبة للدول الغربية الأخرى خاصة بريطانيا التي كانت من أبرز الدول المسيحية المعارضة للاحتلال الفرنسي للجزائر وهذا ليس حبا في الجزائر، وإنما هي الأخرى كانت تحلم في احتلال منطقة الشمال الإفريقي خاصة الجزائر لما كانت عليه من نمو مزدهر بسبب خيراتها الطبيعية منها المرجان بسواحل القالة، لكن فرنسا كانت السباقة في احتلال الجزائر ولم تترك الفرصة لغيرها من الدول

الأوروبية الأخرى، لذلك كان لها السبق في جعل الجزائر فرنسية عوض أن تكون انكليزية.

ومن بين الاستنتاجات أيضا، هو استطاعة فرنسا الاستعمارية من تحقيق هذا المشروع الاستعماري عندما فصلت في مسألة التردد في البقاء في الجزائر أو الخروج منها بعد طردها للداي حسين حاكم الجزائر، وعليه كان بقاؤها الذي جسد هذا المشروع الذي حمل شعار الجزائر الفرنسية، حيث تم إلحاق الجزائر بفرنسا إداريا ومؤسساتيا من خلال حكمها المباشر للمنطقة، كما بادرت في هذا السياق إلى سن القوانين والأوامر والمراسيم الملكية والتعليمات الوزارية التي تصب كلها في تكريس الهيمنة الأجنبية على المجتمع الجزائري بعد أن قضت على كل القوانين السابقة التي كانت تسير حياته الاجتماعية وحتى السياسية والتي كلها لم تخرج عن نطاق البعد الديني بكل ما يحمله من أبعاد ذات الصلة المباشرة بالمجتمع الجزائري والرامية إلى تهجينه وسلخه عن كل مقاومته.

هوامش الباب الأول

1- حول العلاقات الفرنسية العثمانية على عهد سليمان القانوني وفرانسوا الأول، محمد فريد بك المحامي تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي دار النفائس، ط 6 بيروت 1988.

2- بالنسبة لهذه الدول العظمى خاصة البحرية منها والتي ظهرت قوتها جلياً وعلى رأسها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا، أنظر بالتفصيل عبد الفتاح حسن أبو علية وإسماعيل ياغي التاريخ الحديث، داخل الجبل للطباعة، القاهرة 1979.

3- لقد فتحت أطماع لويس الربع عشر ملك فرنسا الباب على مصراعيه لملوك فرنسا الذين جاءوا بعده ومن أبرزهم نابليون بونابرت الذي وضع عدة مشاريع خاصة بحملات عسكرية ضد الجزائر وكان من أهمها و أبرزها مشروع بوتان عام 1808 والذي لم يتحقق إلا في عهد الملك شارل العاشر الذي أطاحت به ثورة 1830.

4- بعد حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798، بدأ يفكر بكل جدية في احتلال الجزائر إلا أن حروبه المضنية داخل أوربا وخارجها حالت دون تحقيقه لهذا الحلم، خاصة وأن الجزائر آنذاك كانت بالنسبة له خطرا دينيا يهدد سلامة الصليبين في حوض البحر المتوسط، لذلك سعى لاحتلال الجزائر من خلال وضع المشاريع العسكرية والتي كان من أبرزها مشروع بوتان السابق الذكر.

5- هناك العديد من الكتاب الفرنسيين الذين تناولوا الجزائر بالوصف والتدقيق منهم الكاتب شارل فرانسوا.

6- دو تاليران كان وزير خارجية نابليون، هو الآخر بادرا إلى وضع مشروع عسكري لاحتلال الجزائر.

7- كان دو كرسي قنصل فرنسا في الجزائر مابين 1782و1791 واسمه الكامل هوجون باتيست ميشال دو كرسي، وكان ضمن قائمة القناصل والسياسيين والعسكريين الذين وضعوا مشاريع عسكرية لاحتلال الجزائر وقد عرضوها على حكومتهم في باريس.

8- تولّى مولتيدو منصب قنصل فرنسا في الجزائر مابين 1796 و1820 ويدخل هو كذلك ضمن القناصل الذين فكروا في احتلال الجزائر عسكرياً فوضع مشروعاً للقيام بحملة عسكرية خلال هذه الفترة.

9- تعتبر حروبه في كل من إسبانيا وإيطاليا من أبرز الحروب التي عرفتها القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، حيث إستطاع بسط نفوذ فرنسا في هذه الدول.

10- لم يتوان نابليون بونابرت في استمرار جمع المعلومات حول الجزائر لاحتلالها عسكريا، ومنها المعلومات التي جمعها الضابط بيرج والضابط هولان اللذين كانا وراء وضع خارطة تقريبية للجزائر وسوا حلها.

11- نفس المشروع المقدم إلى نابليون الذي جاء فيه ذكر ما تحتويه خزينة الجزائر من أموال طائلة تفوق المائتان مليون(200) فرنك فرنسي، وهذا ما زاد من إصرار نابليون على ضرورة احتلال الجزائر.

12- حول الحملة التي قادها نابليون بونابرت ضد مصر، أنظر بالتفصيل عبد الفتاح حسن أبوعليه وإسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص291.

13- في الوقت الذي عارضت الجزائر احتلال فرنسا لمصر عام 1798 بشدة ونتج عنها قطع علاقاتها معها تضامنا مع الحكومة المصرية، ستكون مصر محمد علي باشا لاحقا، إحدى المحطات الأساسية التي

إعتمدت عليها فرنسا في احتلالها للجزائر على عهد الملك شارل العاشر عام 1830.

14- لم يستطيع نابليون بونابت رغم انشغالاته بحروبه داخل أوروبا وخارجها نسيان الجزائر، وقد تحقق له ذلك من خلال مشروع الضابط بوتان الذي وضع على عهده عام 1808، ليكون احتلال الجزائر عام 1830.

15- كانت هزيمة نابليون بوبليون الأخيرة في معركة واترلو عام 1815 ليتم نفيه إلى جزيرة سانت هيلانة ويموت هناك عام 1822، وقد نقل جثمانه فيما بعد على عهد الملك لويس فليب ليدفن في الأنفاليد les invalides في باريس حول الموضوع عد إلى أبو علية وياغي، مرجع سابق ص302.

16- حول حملة اللورد إكسماوث الإنكليزي على الجزائر عام 1816 عد إلى مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج3، مكتبه النهضة الجزائرية، الجزائر – مطابع بدران بيروت 1964، ص262.

17- أشار الأستاذ سعد الله في كتابه محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث أن نابليون كان يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية لذلك كان يخطط لحملة كبيرة ضد دول المغرب العربي وبالتحديد الجزائر لذلك أعطيت الأوامر لضابط الهندسة بوتان للتوجه إلى الجزائر التي وصلها في 24 ماي 1808 على متن سفينة لوروكان le requin للمزيد من المعلومات راجع أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، (بداية الاحتلال) ش وت ت، الجزائر 1982، ط 3، ص 20- 21.

18- هناك محاولات ظهرت على عهد أسرة آل بوربون لاحتلال الجزائر خاصة على عهد كل من لويس الثامن عشر وشارل العاشر حول هذه المحاولات أنظر سعد الله، نفس المرجع ص 25- 33.

19- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، الجزائر1987.

20- نفس المرجع.

21- correspondances des deys d'Alger, Paris T2, PP 555-556 Plantet (F)

22- جمال قنان: معاهدات الجزائر، نفس المرجع.

23- سعد الله: محاضرات، نفس المرجع السابق.

24- جمال قنان قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 63- 64.

25- حول مشروع كلارمون دي تونير عام 1827 عد إلى: سعد الله، محاضرات، مرجع سابق، ص 27.

26- حول هذا المشروع عدا إلى: * Fernal: campagne de l'frique1830 paris S. D.

27- * Castellan (Maréchal: journal du maréchal Castellane (1804-1862), T2 édition Plon paris1900.

28- * Colombel Alexandre: du parti qu'on pourrait tirer d'une expédition d'Alger, Paris 1830.

29- * Desprez (F. A) : journal d' un officier de l'armée d' Afique, Paris 1830.

-30 * louis de baudi cour : la colonisation de l' Algérie ; ses éléments, paris 1856.

-31 * Bodichon (eugene) : étude sur l' Afrique, Alger 1847. voir aussi Bugeaud (thomas) de la colonisation de l'Algérie paris édition Challamel, 1849.

-32 حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري، ش و ن ت، الجزائر 1976.

-33 حول موضوع زيارة اللجنة الإفريقية للجزائر، أنظر سعد الله : محاضرات في التاريخ الحديث ، مرجع سابق ،ص 97 إلى 114 .

-34 بالنسبة لموقف حمدان بن عثمان خوجة من الاحتلال الفرنسي عكسه المصدر الذي ألفه عن الاحتلال وهو المرآة، مصدر سابق.

-35 حول هذه التقارير التي وضعتها اللجنة الإفريقية، عد إلى سعد الله: محاضرات.. مرجع سابق، أنظر بالتحديد الفصل السادس الخاص باللجنة الإفريقية.

-36 حول شخصية الداي حسين باشا (1818 -1830) وانظر بالتفصيل :

* E, CAT: petite histoire de l' Algérie, tome 1, avant 1830 Alger Adolphe Jourdan, libraire édition 1889 p p336-337.

-37 لقد تناول الدكتور جمال قنان هذه المعركة بكل تفاصيلها في كتابه السابق الذكر قضايا

ودراسات في التاريخ الجزائر الحديث و المعاصر.

38- كانت هناك العديد من المجاز الجماعية الرهيبة التي إقترفها قادة الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري الأعزل سوف تكون محور الدراسة الموالية بعنوان الجرائم المباشرة.

39- بالنسبة لمعرفة قسنطينة الثانية، راجع بالتفصيل بوضرساية بوعزة : الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1830 – 1848، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ 1992.

40- حول موضوع معاهدة التافنة وانعكاساتها على الوضع في الجزائر أنظر: أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808- 1847 ج1، ش و ن ت الجزائر 1983- ص 313 وما يليها.

41- * Bugeaud, (général thomas) l' Algérie des moyens de conserver et d' utiliser cette conquête paris, Denty. Alger brochet et bastide 1842 et voir aussi Bugeaud: de la colonisation de l' Algérie . Opcit, p 80.

42- حول المراحل الأخيرة من مقاومة لأمير عبد القادر عد إلى أديب حرب، مرجع سابق، ج 2 ص ص567- 574.

43- انظر جمال قنان: دراسات مرجع سابق، ص ص 143- 147، وكذلك

* Meynier (G) : La pacification historique du Sahara et la pénétration Saharienne 1852-1930.

44- * Merle (J-T) : anecdotes historique et politique pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830 Paris1831.

45- حول هذه التعليمات وغيرها عد إلى الفصل الثالث من هذا العمل.

46- تناول حمدان بن عثمان خوجة في كتاب المراة إدارة، بيرمون للجزائر

47- حول هذه اللجنة التي أسسها ديبرمون، عد إلى
Yacono Xavier, histoire de la colonisation PUF, paris ❖ 1989.

48- حول تركيبة هذه اللجنة عد إلى ياكونو إكزافيي، مرجع سابق

49- * Rozet : voyage dans la régence d' Alger, paris 1833.

50- أديب حرب مرجع سابق، ص ص 38- 46.

51- c.r): politiques coloniales au maghréb, paris 1972. * Ageron (

52- لقد تم تعيين أول مقتصد مدني من طرف رئيس مجلس الوزراء، وهو المفتش المالي كازمير بيري .Casimir Périer

53- * Julien Charles Andrés : Histoire de l'Algérie Contemporaine, Conquête et Colonisation, Paris 1964.

54- * Clauzel (le maréchal) ; nouvelles observations de m. le maréchal Clauzel sur la colonisation de l' Algérie, paris 1883.

55- هذا الربط قد يتغير مع تغير الأوضاع في الجزائر انطلاقاً من طبيعة النظام الحاكم، ومدى إستقلاليته في إتخاذ القرارات التي يراها مصيرية.

56- حول صلاحيات الحاكم العام في تسييره لشؤون الجزائر أنظر بالتفصيل:

- Galibert Léon : l' Algérie moderne et ancienne, paris 1846.

57- نفس المصدر.

58- حول دور هؤلاء الموظفين بالضبط ما أشار إليه دي غورنوا في كتابه النظام المدني في الجزائر وقد طبع الكتاب بالجزائر عام 1864 ويحتوي على 466 صفحة.

59- نفس المصدر.

60- نفسه.

61- * Géniaux (ch) : nos écoles indigènes et la paix françaises.

62- * louis vignon: la France Algérie, paris 1893.

63- كنموذج لهذه السياسة التي طبقتها إدارة الاحتلال للمغرب الأقصى حيث أوفدت بعض الجزائريين المتفرنسين من المتبربرين لتعليم أبناء المغرب الأقصى اللغة الفرنسية ومنهم نهليل وبوليفة وكنون.

64- حول موضوع فرض الفرنسية على أبناء الجزائر عد إلى :

CHEFFAUD (M) l'enseignement des musulmans en ❖ Algérie de 1830 à1946

paris 1947.

65- هناك عدد كبير من هولاء الحكام الذين أولوا أهمية بالغة لهذا الجانب وخصص له ميزانية معتبرة لما له من دور فعال في القضاء على مقومات الشعب الجزائري وهي اللغة العربية والدين الإسلامي، وهذا ما أشار إليه كلين في كتابه التعليم في الجزائر منذ الاحتلال: إلى عام 1920 الجزء الثاني.

66- حول كل هذه القوانين والمراسيم والتعليمات عد إلى أعداد الجريدة الرسمية الخاصة بكل هذه السنوات إلى جانب ما هو موجود في أرشيف ما وراء البحر باكس أنبروفانس.

67- لقد خصص الأستاذ جمال قنان في كتابة دراسات وأبحاث في التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر جزءاً لا بأس به حول معركة إسطاولي في 14 جوان 1830

68- حول معاهدة 5 جويلية 1830 المشؤومة عد إلى حمدان بن عثمان خوجة المرآة، أيضا زوزو في كتابه نصوص ووثائق وسعد الله في كتابه محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث.

69- هذه العلاقات الثنائية ذكرها الأستاذ جمال قنان في كتابه المعاهدات الجزائرية الفرنسية.

70- جمال قنان قضايا ودراسات، مرجع سابق.

71- كانت أول مقاومة شعبية عرفتها الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي هي مقاومة متيجة، حول الموضوع عد إلى يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 وكذا للأستاذ سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث الفصل الخامس إبتداء ص 85.

72- العديد من الكتاب و المؤرخين الذين تناولوا بالدارسة والتحليل مقاومة الأمير عبد القادر ومنها كتاب أديب الحرب بعنوان التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 - 1847، ج1- 2.

أما عن مقاومة الحاج أحمد باي فالكتابات تكاد تكون معدومة ومن أبرزها رسالة الماجستير للدكتور بوعزة بوضرساية بعنوان الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1830- 1848.

73- الجزائري محمد بن عبد القادر : تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية بيروت 1964.

74- وضع دلادي في كتابة الاستيطان الفرنسي قائمة مفصلة لكل الحكام الفرنسيين الذين تولوا تسيير الجزائر إداريا مابين 1830 إلى غاية 1962.

75- وضع هذا الجدول إنطلاقاً من المعلومات والإحصائيات التي تم جمعها وتصنيفها ثم غربلتها، مستقاة من مصادر أساسية.

76- مع بداية الحملة العسكرية واحتلال العاصمة تعرضت المؤسسات الجزائرية إلى الدمار والتخريب.

77- حول فئة العلماء من الجزائريين الذين تعرضوا للتهجير عد إلى ما كتبه عمار هلال في كتاب هجرة الجزائيين نحو الشام.

78- نفس المرجع.

79- لقد تميزت المقاومات الشعبية كلها بدون استثناء بالعامل الديني الجهادي الذي قامت بيه الزوايا آنذاك.

80- وضع هلال عمار قائمة لهؤلاء العلماء الذين هاجروا أو هجروا إلى المشرق والمغرب العربيين في كتابه الهجرة نحو الشام.

81- هناك نماذج عديدة لهذه الأنواع من الإبادة سواء ما جاء ذكره في المصادر الفرنسية أو المراجع والمصادر العربية التي عاصرت الاحتلال الفرنسي.

82- كانت منطقة القبائل من أكثر المناطق في الجزائر التي تعرضت لهذا المسح واستطاعت تمسيح العديد من أطفال المنطقة، عدا إلى خديجة بقطاش حول السياسة التبشيرية في الجزائر.

الباب الثاني

الإبادة الجماعية (المباشرة وغير المباشرة

الفصل الأول: إبادة العنصر البشري

الفصل الثاني: الجرائم الدينية والثقافية

الفصل الثالث: الإبادة الغير مباشرة من خلال ظاهرة الإستيطان وانعكاساته الخطيرة على المجتمع الجزائري

الخاتمة:

الفصل الأول

إبادة العنصر البشري

إبادة العنصر البشري

لم يكن هدف الإستعمار الفرنسي، نشر الحضارة أو تأديب حاكم الجزائر الداي حسين [1]، حين خطط منظروه في توجيه حملة عسكرية ضد الجزائر، إنما كان الهدف الحقيقي هو البحث عن أرض جديدة في غير أوروبا لدفع عجلة اقتصادها، وتوسيع نفوذها ونشر مسيحيتها ولا يتأتى هذا المجهود الكبير، و تتحقق هذه الطموحات إلا على كاهل أمة يختلف شكلا ومضمونا عنها، فكان الشعب الجزائري هو ضحية الإستعمار الفرنسي، وكان بإمكانه أن يكون ضحية استعمار آخر، لكن فرنسا الإستعمارية هي التي استغلت ضعف الجزائر خلال القرن التاسع عشر [2]، وسبقت غيرها من الدول الإستعمارية في احتلال الجزائر [3] ليتعرض الشعب الجزائري إثر ذلك إلى إبادة حقيقية ومنظمة، لم يكن نظام الحكم العسكري وحده المسؤول عنها ما بين 1830 و 1870 [4]، وإنما حتى نظام الحكم المدني هو الآخر ساهم في هذه الإبادة بتوجيه من المعمرين الذين سيطروا سيطرة تكاد تكون شبه مطلقة على النظام الحاكم في الجزائر [5].

إن الطريقة التي انتهجتها إدارة الإحتلال الفرنسي في إبادة الشعب الجزائري، لم تر البشرية خلال القرن التاسع عشر مثلها إلا نادرا، بحيث تناست هذه الإدارة شعاراتها الجوفاء التي أنتجتها ثورتها عام 1789، وهي العدالة والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان،

وما إلى ذلك من شعارات لم تخرج عن النطاق الجغرافي لفرنسا فقط [6].

لذلك جاءت الحملة العسكرية عام 1830، وهي مزودة بدوافع دينية نابعة من كراهية الصليبي المتخلف عقائديا وأخلاقيا للمسلم صاحب الحضارة الراقية التي دوخت بمعالمها العالم وكانت اللبنة الأساسية في قيام الحضارة الغربية المبنية على إستعباد الآخر لذلك كان الشعب الجزائري المنتمي للحضارة العربية الإسلامية ضحية الإستعمار الفرنسي البغيض [7].

لقد بدأت معالم هذه الإبادة المنظمة تتضح وتظهر مع معركة إسطاولي في 14 جوان 1830 التي انهزم فيها جيش الداي حسين، هذا الإنهزام الذي سمح للجيش الفرنسي بالهجوم على العاصمة، وإبادة كل من يعترض طريقه، وهدم المباني وحرق القرى وتخريب الحقول والبساتين بحجة المقاومة التي كانت تعيق تقدمه نحو العاصمة [8].

وما إن وصلت الطلائع الأولى لجيش الإحتلال الفرنسي إلى العاصمة الجزائر على جثث الجزائريين، بدأ التفكير في الإستقرار، قصد ربط الجزائر بفرنسا إداريا، وجعلها قطعة فرنسية، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالقوة العسكرية، لذلك انتقلت إدارة الإحتلال الفرنسي من مرحلة الإستقرار الإداري إلى مرحلة التوسع العسكري، لذلك فإن الحملات العسكرية كانت الأداة الفاعلة التي بواسطتها تمت هذه

الإبادة، بغض النظر عما نتج عنها من مصائب عانى منها الشعب الجزائري لفترات زمنية طويلة الأمد، لم تنته إلا باسترجاع الإستقلال والسيادة الوطنية.

وما ميز هذه الإبادة أنها لم تنحصر في إبادة العنصر البشري إنما جاءت شاملة، لتمس عناصر أخرى، لا تقل أهمية منها العنصر الديني والعنصر الثقافي والإجتماعي.

إن الحملات العسكرية المتواصلة أتت على الأخضر واليابس مما نتج عنها رد فعل قوي من طرف الشعب الجزائري من خلال المقاومات الشعبية [9]، ليكون رد فعل الإستعمار الفرنسي أكثر دموية فتلطخت أيادي الجيش الفرنسي ضباطه وجنوده، بدماء الجزائريين، فكانت المجازر والمذابح الرهيبة التي يندى لها الجبين، التي لم تنحصر في جهة معينة من الوطن إنما شملت شماله وجنوبه وشرقه وغربه لتتجسد بذلك مظاهر هذه الإبادة في كل معانيها اللاإنسانية واللاأخلاقية.

أ- المجازر المرتكبة خلال فترة نظام الحكم العسكري ما بين 1830- 1870

ما من شك أن الزحف البربري الفرنسي على الجزائر العاصمة عام 1830 بعد معركة اسطاولي خلف وراءه العديد من القتلى جراء القصف المدفعي الفرنسي المتواصل على المناطق الآهلة بالسكان

والمؤدية طرقها إلى العاصمة الجزائر، لتكون هذه المعركة وهذا الزحف فاتحة عهد الإبادة.

بعد أن استقر قادة الإحتلال الفرنسي على الرأي القائل ببقاء قواتهم العسكرية في الجزائر [10]، كان لزاما عليهم القيام بحملات عسكرية أطلقوا عليها بالحملات التأديبية هذه الحملات واجهتها مقاومة شعبية قوية عرفت بمقاومة متيجة التي كان من أبرز زعمائها الشيوخ بن زعمون وسيدي السعدي والآغا محي الدين بن المبارك، وهي أول مقاومة شعبية غير منظمة ضد الإحتلال الفرنسي والتي استمرت حسب المصادر إلى غاية عام 1840 [11]، ذلك لأن سياسة الإحتلال الفرنسي في البداية كانت تعتمد على الإحتلال الضيق [12] بمعنى إحتلال المناطق الساحلية والمحيطة بالجزائر العاصمة، وهذا ما دفع بقوات الإحتلال إلى إستعمال سياسة الحديد والنار بسبب ضراوة وشدة المقاومة، وكان من بين أهم المناطق مقاومة للإحتلال، منطقة الجزائر وضواحيها القريبة مثل الحراش، ومنطقة البليدة ومنطقة المدية، كما أن خسائر العدو الفرنسي المتتالية ماديا ومعنويا ولدت لدى قادته نوعا من الإنتقام، فكانت المجازر الدموية التي يندى لها جبين الإنسانية خلال القرن التاسع عشر.

1- مجزرة العوفية:

عرفت هذه الإبادة الدموية بمجزرة العوفية، التي ارتكبها الجيش الفرنسي بقيادة الدوق دي روفيغو [13] في حق قبيلة من القبائل

العربية التي كانت تقطن منطقة وادي الحراش، وكان عدد كبير من هذه القبائل إلتحق بقوات الحاج أحمد باي واتجهت نحو قسنطينة بعد معركة اسطاولي كما أن قبيلة العوفية من قبائل متيجة التي قاومت الإحتلال الفرنسي منذ البداية وبدافع الإنتقام ارتكب الدوق دي روفيغو أول عمل إجرامي في حقها، وكان ذلك في 7 أفريل من عام 1830، حيث وصل عدد أفرادها الذين تم إبادتهم حوالي إثنا عشر ألف نسمة، ولكي يبرر جريمته الشنعاء إدعى أن هذه القبيلة هي التي سطت على البعثة التي أرسلها فرحات بن سعيد من بسكرة إلى الكونت دي روفيغو بالجزائر العاصمة وهو إتهام لا أساس له من الصحة لكون القبيلة كانت بريئة من تهمة السرقة، ومن أبرز وأهم المصادر الجزائرية التي تحدثت عن بشاعة هذه المجزرة الرهيبة التي نفذت بيد السفاح دي روفيغو، ومما جاء في شهادته وتعقيبا عليها مايلي: "تلك الفضيحة ستكون صفحة سوداء في تاريخ الأمم، والتي لا يصدق الكثير أنها وقعت في القرن التاسع عشر عهد الحرية والحضارة الأوروبية..." [14]

2- مجزرة البليدة:

هذه المجزرة البشعة هي الأخرى كانت من تصميم جيش الإحتلال الفرنسي وبأمر من السفاح كلوزيل [15]، وكان ذلك في 26 نوفمبر 1830 وسبب ذلك أن البليدة كانت عاصمة أول مقاومة شعبية واجهت الجيوش الفرنسية في سهول متيجة أو ما اصطلح عليه في المصادر العربية بأوطان متيجة وهي المناطق الساحلية ودواخل

العاصمة وممتدة غربا من حجوط إلى شرقا من بودواو وسلسلة الأطلس البليدي جنوبا، وهي منطقة وعرة المسالك والأحراش، كانت في السابق وراء العديد من الهزائم الفرنسية منها هزيمة قائد الحملة الفرنسية الكونت ديبورمون في 23 جويلية 1830، وكانت هذه الهزيمة عند عودته من حملته على مدينة البليدة على رأس ألف ومائتان عسكري، وقد أشار المؤلف روبين الفرنسي إلى هذه الهزيمة لذلك خطط الحاكم العام الجديد كلوزيل الذي خلف ديبرمون في الجزائر لإحتلال مدينة البليدة لما لها من أهمية بالنسبة لمقاومة متيجة وكذلك للإنتقام من هزيمة الفرنسيين على مشارفها، لذلك أعطى أوامره لقائد الحامية في المنطقة وهو الضابط ترولير في 26 نوفمبر من عام 1830 باقتحام مدينة البليدة ومهاجمة رجال المقاومة المرابطين داخلها بقوة عسكرية كبيرة مزودة بالمدافع وهي إختصاص فرنسي اشتهر في كل الحروب التي خاضها نابليون بونابرت داخل أوروبا وخارجها وتعتبر العمود الفقري في سلاح الجيش الفرنسي لذلك وجه هذا الضابط مدافعه تجاه المدينة دون أن يميز بين سكانها من الأطفال والنساء والشيوخ، وقد كانت حصيلة هذه المجزرة الرهيبة أكثر من أربعمائة جزائري شهيد جلهم من سكان المدينة العزل، وقد أدى تساقط الجثث داخل المدينة إلى رعب الجيش الفرنسي من فضاعة المشهد، كما تعرضت المنطقة في 21 أكتوبر 1835 مرة أخرى لحملة عسكرية على يد الحاكم العام كلوزيل،

حيث قام بقتل الأبرياء، وحرق منازلهم وتشتيت شملهم في الجبال والأحراش ونهب خيراتهم [16].

3- مجزرة المدية:

أكبر دليل على بشاعة هذه المجزرة جاء على لسان أحد الجزائريين المعاصرين للإحتلال وأول رائد للمقاومة السياسية خلال القرن التاسع عشر صاحب كتاب المرآة حمدان بن عثمان خوجة، ومما جاء ذكره حولها مايلي: " قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في هذه المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة لم ينج منها لا رجال ولا نساء ولا أطفال وهناك تمّ تقطيع الرضع وهم على صدور أمهاتهم.."

وإن كانت هذه المجزرة الأليمة المرتكبة في حق الجزائريين، قاسية فقد سبقتها حملات إبادة أخرى منها الحملة التي قادها قائد الحملة دي بورمون نفسه عام 1830.

إن مجزرة المدية تحمل بصمات السفاح كلوزيل وذلك غير مرة، فكانت عام 1830 ثم تكررت بشكل أكثر عنفا وقساوة عام 1831 ثم نفس المشهد يتكرر على سكان المدية عام 1836 وأيضا عام 1840، وكان في كل حملة يسقط الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء.

هذه الإبادة المنظمة أفرغت المنطقة، وأسقطت عاصمة بايلك التيطري نهائيا في يد جيش الإحتلال الفرنسي عام 1840، وقد شهد شاهد من الفرنسيين عن هذه المجازر التي كانت تتعرض لها المدية مرارا وتكرارا وهو الضابط دي سميث الذي ذكر في 20 ماي 1841

مايلي: " من حسن الحظ أن الفرنسيون في باريس لا يعرفون كيف كانت معاملة هذه المدينة البائسة، فهي اليوم خراب وهدم ودمار في كل مكان.. " [17]

4- مجزرة أولاد رياح

لقد نفذ هذه المجزرة أحد غلاة الإستعمار الفرنسي الذي دخل التاريخ الفرنسي من بابه الواسع بسبب جرائمه وأفعاله الدموية على غرار بقية القادة العسكريين في الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر ألا وهو الجنرال بيليسي [18].

يعود سبب هذه المجزرة إلى دعم قبائل أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة، لمقاومة الشيخ الشريف محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة، وهي المقاومة التي استمرت ما بين 1844 و1847، وهي الفترة الزمنية التي تعرض فيها جيش الإحتلال إلى هزائم كبيرة على يد هذا المقاوم مدعما بقبائل الظهرة بما فيهم أولاد رياح، والظاهر أن الإنتقام من قتلى الفرنسيين المتزايد زاد الطين بلة حيث قتل الضابط بياتريكس رئيس المكتب العربي بمدينة تنس الساحلية، كذلك سحق الفرق العسكرية التي كان يقودها الرائد كانروبير بما في ذلك ضابط الهندسة الحربية في 22 أفريل عام 1845، كذلك إضعاف قوات الجنرال سانت آرنو الذي فشل في إطفاء نار المقاومة، ومما دفعه إلى إخبار الجنرال بورجولي على أن هناك ما مجموعه إثنان وعشرون قرية في جبال الظهرة كلها تدعم ثورة الشيخ

بومعزة، ونظرا لإشتداد المقاومة في منطقة الظهرة توالت أعداد كبيرة من جيوش الإحتلال عليها منها القوة العسكرية التي كان يقودها الجنرال بيجو والتي وصلت المنطقة وبقيت فيها ما بين 9 ماي و 12 جوان من عام 1845.

أما عن أحداث هذه المجزرة الرهيبة، فإن قبائل رياح، وخوفا من إنتقام إدارة الإحتلال العسكرية منهم اعتصموا بإحدى الأغوار الموجودة في جبال الظهرة المطلة على مدينة تنس على أمل أن لا تصلهم القوات الفرنسية، لكن الجنرال بيليسي لم يستطع التخلص من عقدة الإنتقام، فتمام أول الأمر بحرق كل ممتلكات هذه القبيلة جنوب مدينة تنس ثم تابعهم إلى ذلك الغار المسمى بغار الفراشيش والمحزن هو أن الذين اعتصموا داخل هذه المغارة هم من النساء والأطفال والشيوخ لكون جل رجال القبيلة كانوا ضمن رجال مقاومة الشيخ الشريف بومعزة.

لقد قام الجنرال بيليسي في 17 جانفي من نفس العام بسد مداخل هذا الغار، ثم أشعل جنوده النار في الحطب الذي تم جمعه وتكديسه عند المداخل، وبدأ الدخان يتسرب إلى الداخل لخنق الجزائريين بعد نفاذ الهواء، وفي يوم 18 جانفي، وصلت تعزيزات عسكرية لزيادة محاصرة الغار حتى لا تفرّ القبيلة ليلا وفي اليوم الثالث سمع دوي انفجار هائل أتى على كل من كان في الداخل، وذكرت المصادر أن عدد الشهداء من الجزائريين فاق الألف نسمة، لكن بيليسيه

في تقريره الموجه إلى إدارة الإحتلال ذكر عدد الستمائة فقط، ورغم إرتكابه لهذه المجزرة الرهيبة إلا أنه امتدح من طرف الجنرال بيجو صاحب سياسة الأرض المحروقة في الجزائر، كما أن إدارة الإحتلال تكتمت عن الجريمة الشنعاء بعدم نشرها لتقرير بيليسي.

وإلى جانب شهادات الكتابات الفرنسية المعاصرة لهذه المجزرة أمثال بول أزان، إلا أن الدكتور سعد الله نقل في كتابه الحركة الوطنية الجزء الأول عن شهادة صحيفة التايمز بقولها: " إنها مذبحة فظيعة جعلت حتى المتوحشين يخجلون ".

إن هذه المجزرة ما هي إلا حلقة من حلقات سلسلة الإبادة التي ميزت سياسة الإحتلال الفرنسي التي قامت على الحديد والنار [19].

5- مجزرة السبيعة:

هي الأخرى كان يقف وراء تنفيذها أحد سفاحي الجيش الفرنسي في الجزائر وهو العقيد كافينياك [20]، وقد وقعت هذه المجزرة البشعة عام 1844 في حق قبيلة السبيعة التي كانت تقطن في الضفة اليسرى من وادي الشلف، وسبب هذه المجزرة هو إنتقام الفرنسيين أيضا من موقف هذه القبيلة المدعم للمقاومة في الظهرة خاصة ثورة الشيخ بومعزة التي ذاع صيتها في أوطان الظهرة، وما أن سمع شيوخ هذه القبيلة بالتعزيزات العسكرية الفرنسية ضدهم وكان على رأسها السفاح بولنياك حتى دفعهم الخطر الصليبي إلى الإعتصام بالمغاور المجاورة، والهروب من وجه جحافل العدو الصليبي عوض الرضوخ

والإستسلام، لكن كافينياك تعقبهم إلى هذه المغارات وأمر جيوشه بالهجوم على الأبرياء، بعد تمتين إغلاق مداخلها، ثم أمر مرة أخرى ضباطه بتفجير المدخل ليتحقق من سدّه نهائيا و لا تكون هناك فرصة لهروب أفراد القبيلة وتسللهم ليلا من بعض الثغرات، بعد ذلك جاء المشهد الثاني المتمثل في جمع أكوام كبيرة من الحطب وإشعال النار فيها ليتسرب الدخان إلى الداخل المغارات، ويتم بذلك القضاء على كل أفراد القبيلة خنقا ومن نجى منهم سيواجهه رصاص العدو الفرنسي المتربص بهم عند مدخل هذه المغارات وقد جاءت شهادة روسي لتكشف بشاعة هذه المجزرة، ولا إنسانية الجيش الفرنسي في تعامله مع كل من ينصب له العداء حتى وإن كان طفلا أو شيخا أو إمرأة، ومما جاء في هذه الشهادة مايلي: "وفي اليوم التالي اضطر بعض المحاصرين الذين مات أغلبهم اختناقا إلى الخروج ليجدوا رصاص كافينياك في إنتظارهم..." (21)

6- مجزرة أولاد نايل

إن الدور الفعال الذي لعبه أولاد نايل في المقاومات الشعبية لم ينل حقه بالدراسة الجادة والمعمقة والإعتقاد الموضوعي أن السبب الرئيسي لهذه المجازر هو هذا الدور الإيجابي، حيث تعاونوا تعاونا كبيرا مع العديد من زعماء المقاومات الشعبية، ومن بينهم الشيخ محمد الهاشمي المعروف تاريخيا بالشيخ الشريف بوعود الذي استطاع إثارة أولاد نايل ضد الإحتلال الفرنسي في العديد من مناطق تواجدهم من

بوسعادة إلى غاية الجلفة، ونفس الموقف الإيجابي كان مع الشيخ الشريف بن عبد الله المدعو بومعزة في نفس الفترة الممتدة مابين 1844 إلى 1849 [22].

ومع الشيخ بوزيان زعيم ثورة واحة الزعاطشة عام 1849 وعلى هذا الأساس وضع قادة الإحتلال قبائل أولاد نايل في خانة القبائل المتمردة والتي لابد من كسر شوكتها لكونها تشكل خطرا على تواجدها في عدة مناطق، وهي كذلك خزان كبير للمقاومة الشعبية لابد من الإحتياط منه، وكان السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو إبادة هذه القبائل بشتى الطرق والوسائل [23].

الملاحظ أن كل المجازر البشعة التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري تحمل بصمات أصحابها من القادة العسكريين وكان نصيب أولاد نايل هذه المرة المجرم ماري مونج، الذي قام بالهجوم على هذه القبائل بذريعة أنهم استقبلوا زعيم مقاومة الظهرة الشيخ بومعزة كقائد وفاتح، لذلك كان جزاؤهم هو التقتيل الجماعي دون رحمة ولا شفقة مستعينا في أعماله الإجرامية هاته بالضابط كامو حاكم مقاطعة مليانة، وقد كافئته الإدارة الإستعمارية الفرنسية على مجزرته هاته، حيث تمت ترقيته حاكما عاما على الجزائر ابتداء من جوان عام 1848، وكان أغلبية الشهداء الذين سقطوا برصاصه من الأبرياء العزل [24].

نماذج من الإبادة الجماعية كرد فعل فرنسي على الثورات الشعبية:

استمرت إدارة الإحتلال الفرنسي على عهد النظام العسكري في ارتكاب المجازر، بحيث لم تتوقف عند حدّ معين، بغضّ النظر عن المجازر الرهيبة التي تمت الإشارة إليها سابقا، وجدت هذه الإدارة المتعفنة ضالتها في الإعتماد على حجج واهية، تمثلت في دعم أفراد القبائل العربية للثورات الشعبية، وهو ما أثار حفيظة هذه الإدارة التي راحت تبيد كل قبيلة تشك في دعمها لأية ثورة.

1- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة الزعاطشة:

ككل الثورات الشعبية كان سببها السياسة القمعية المطبقة ضد الجزائريين، الذين رفضوا التواجد الأجنبي الصليبي بكل أشكاله ولم يستسيغوا تواجدهم وهم أسياد في وطنهم تحت رحمة إدارة صليبية، لذلك انتفضت القبائل ضد هذا التواجد الدخيل، وهو ما لم تهضمه هذه الإدارة الإستعمارية فراحت تنتقم بأسلوبها المعهود القائم على إبادة العنصر البشري الجزائري، وهذا ما وقع للقبائل التي شاركت إلى جانب الشيخ بوزيان قائد ثورة الزعاطشة حيث جهزت فرنسا في تنفيذ إبادتها خيرة ضباطها ومنهم الجنرال هربيون الذي قاد حملة الإبادة بنفسه وكذلك الضابط سيروكا وأيضا رئيس المكتب العربي لمنطقة

بسكرة ديبوسكي والملازم باردو والملازم بان، هذا إلى جانب العقيد كلربوسيا الذي اشتهر بجرائمه الفضيعة والذي حاول إبادة أولاد سحنون القاطنين بمنطقة بريكة في معركة مدوكال في 9 جويلية 1849، وقد تمكن خلالها من الإستيلاء على ألفين من الجمال وإثنا عشر ألف رأس من الأغنام ليلتحق يوم 16 جويلية من نفس العام بالجنرال هربيون لخنق سكان واحة الزعاطشة وفرض الحصار عليهم من كل ناحية، كما انضم إلى هذه المجزرة كل من الضابط جاكلان والعقيد بيتي والعقيد بارال والعقيد كانروبير والضابط دومنتي والمقدم باريزات والعقيد دوماس، وكانت حصيلة هذه المُجزرة المنظمة يفوق عدد الشهداء الذين سقطوا في ساحة المعارك أكثر من ألف مجاهد والعدد مضاعف في صفوف السكان العزل الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال، كما تم شنق أكثر من 1500 مجاهد بشهادة الفرنسيين أنفسهم، وهذا في غياب المصادر المحلية التي تناولت أحداث هذه المجازر، بغض النظر عن تخريب الواحة وهدم البيوت وقطع أرزاق سكانها حيث تم قطع أكثر من 10 آلاف نخلة، وسلب الآلاف من الإبل والأغنام وعوض أن تؤنب إدارة الإحتلال هؤلاء الضباط على ما اقترفوه من جرائم، كافئتهم على أفعالهم الدنيئة هاته حيث تم ترقية الضابط كانروبير إلى جنرال، أما سانت أرنو فقد تلقى بدوره تهاني الإدارة المركزية على قمعه لهذه الثورة إبادته لأهلها.

وهذا يوحي بأن كل هذه الأعمال الإجرامية تمت بأمر من الحكومة الفرنسية [25].

2- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة محمد الأمجد بن عبد المالك المعروف بالشيخ بوبلغة

هذه الثورة هي الأخرى، ردّ عليها الفرنسيون بجرائم مماثلة كالتي تعرضت لها المقاومات والثورات السابقة. وهي المجازر التي تعرضت لها كل القبائل وسكان المناطق التي أيدت ودعمت هذه الثورة ما بين 1851 و 1855، وكان من أبرز الضباط الفرنسيين الذين وقعوا سجل هذه المجازر الجنرال بلاتيني والعقيد دوريل والضابط بوبريتر الذي اشتهر بقسوته على سكان منطقة القبائل والجنرال بوسكي، وحاكم بجاية العسكري الضابط وانجي والجنرال كامو هذا الأخير أعطيت له الأوامر بحرق قرية أولاد سيدي يحي العيدلي وبني وغليس وبني منصور ونفس العمل الإجرامي قام به كل من الجنرال كوني والضابط بورباكي الذي كان مرابطا في كل من بوغني وذراع الميزان وهذا الأخير أعطيت له الأوامر لإبادة سكان المعاتقة، ولم يكتف القادة العسكريون عند هذا الحد بل تحرك الحاكم العام آنذاك بليسي بنفسه بجيش كبير إلى المنطقة في 25 أكتوبر 1851، وقد أشار الكاتب والضابط بول أزان إلى الإرهاب الذي مارسه الحاكم العام ضد السكان العزل فقتل منهم ما قتل وفرض على باقي السكان غرامات مالية باهضة كما صادر أملاكهم، أما عام 1853 فقد شهد زحف الحاكم

العام راندون على سكان هذه المناطق، بقوات عسكرية ضخمة وصلتها في ماي 1854، أتت على كل شيء، مع تحرك قوات أخرى قادمة من قسنطينة بقيادة الجنرال ماكماهون وقوات أخرى بقيادة الجنرال كامو، على أن يكون مكان اللقاء منطقة القبائل، وكانت نتيجة هذه الحملة هو إبادة العديد من سكان بني مليكش الذين دعموا ثورة الشيخ بوبغلة وقبائل أخرى من المنطقة [26].

3- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة سي قويدر التيطراوي:

ولئن كان هذا الشيخ وابنه المختار ينتميان إلى منطقة التيطري إلا أنهما توليا الثورة بعد الشيخ بوبغلة في منطقة القبائل، وكان ذلك عام 1855، وقد أدى ظهور مقاومته إلى تأجيج نار الثورة في هذه المناطق منها بني يني وتيزي راشد وبني راثن، وهذا ما تولد لدى الإدارة الإستعمارية ردّ فعل لكون مصالحها معرضة لخطر المقاومة، حيث قام الضابط بوبراتر، قائد الناحية بإصدار أوامر تقضي بمحاكمة ومصادرة ممتلكات القبائل التي وقفت إلى جانب هذه الثورة، كما تعرضت هذه المناطق إلى الإبادة المنظمة، قصد تخويف المناطق الأخرى المتبقية، وكان الجنرال راندون هو المجرم الذي اشتهر بهذه المجازر [27].

4- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة السي الصادق في الصحراء ما بين **1858** و **1859**.

واكبت هذه الثورة التي تعتبر امتدادا للثورات السابقة ضد الإحتلال الفرنسي، الإصلاحات التي طبقها حاكم فرنسا آنذاك نابليون الثالث، ومنها استحداثه لوزارة الجزائر والمستعمرات برئاسة الأمير جيروم وهذا النظام انعكس سلبا على الصحراء الجزائرية لكونه كان يشجع على احتلالها عسكريا، وهذا ما سمح للقادة العسكريين من ارتكاب المجازر الرهيبة في حق سكان الصحراء، خاصة وأنه سبق لهؤلاء القادة من ارتكاب مجزرة الزعاطشة حينها أدركوا ضرورة التصدي بكل قوة لثورة السي الصادق ابنه ابراهيم في خنقة سيدي ناجي وبسكرة عموما، فكانت المجازر الرهيبة التي ارتكبها في حق قبائل المنطقة، تحمل بصمات كل من الجنرال غاستو والجنرال ديفو وقد ذكر الأستاذ يحي بوعزيز في كتابه ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول الخاص بثورات القرن التاسع عشر، نقلا عن كتاب شارل أندري جوليان تاريخ الجزائر المعاصر، أن القوات الفرنسية انقلبت على السكان العزل وأخذت تقتل بالجملة وتصادر أملاكهم وتحرق ديارهم وخيامهم على غرار ما صنعته في الزعاطشة قبل ذلك بحوالي عشر سنوات ولم تميز حتى بين الثوار وغيرهم، وهي عادة الفرنسيين تجاه الثوار الجزائريين في كل ثوراتهم طوال فترة الإحتلال الفرنسي [28].

6- رد الفعل الفرنسي على ثورة المسيلة والحضنة بقيادة بوخنتاش عام 1860.

لم يكن لهذه الثورة أي سبب آخر إلا رفض الإحتلال الصليبي على غرار كل الثورات السابقة وحتى اللاحقة، لذلك كان التواصل بين هذه الثورات قائما، وفي الوقت نفسه كان رد الفعل الفرنسي بنفس المبررات والطرق القائمة على القمع والبطش وارتكاب المذابح في حق السكان، وقد قام جيش الإحتلال الفرنسي بقيادة العقيد بان بارتكاب إبادة جماعية في حق قبائل أولاد عمر، بمساعدة الجنرال نيم دومارس، ونظرا لهول ما وقع لهم من مجازر رهيبة دوّنها شعراء الشعر الشعبي مازالت الذاكرة الشعبية تحتفظ هذه الوقائع الرهيبة من خلال الشعر الشعبي ومنها القصيدة التي ألفها أحد شعراء الشعر الملحون الذين عايشوا هذه الأحداث، وقد نقلها الدكتور يحي بوعزيز عن فيرو في كتابه ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول الخاص بثورات القرن التاسع عشر[29].

7- رد الفعل الفرنسي على ثورة منطقة فرجيوة والزواغة بجبال البابور ما بين 1849 و 1864

ما من شك أن طابع الثورة التي اندلعت في جبال البابور كان طابعا دينيا يعود إلى الإخوان الرحمانيين في المنطقة، وبتعرض مصالح الإحتلال إلى الخطر خاصة مصالح المعمرين كان رد الفعل قويا وعنيفا،

حيث تعرضت قبائل الزواغة وفرجيوة إلى حملة إبادة منظمة لم يفرق فيها الجيش الفرنسي بين المقاوم والإنسان العادي البسيط، وما تبقى من الأحياء منهم من تم نفيه، ومنهم من فرضت عليه الضرائب التي لم يستطع السكان دفعها مما اضطرهم إلى التخلي عن أراضيهم إلى المعمرين، ومن جهة أخرى قامت إدارة الإحتلال الفرنسي بتقسيم هذه المناطق إلى تجمعات سكنية صغيرة يسهل عليها مراقبة سكانها [30].

8- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة بني سناسن عام 1859 على الحدود الغربية

مع امتداد هذه الثورة في العديد من المناطق الغربية مثل الغزوات وتلمسان والعريشة، شعرت إدارة الإحتلال الفرنسي كعادتها بخطورة هذه الثورة التي أصبحت تهدد مصالحها على المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب الأقصى، لذلك سارعت إلى القضاء عليها من خلال القيام بجرائم بشعة لتخويف السكان، وإذلالهم وكسر شوكة الثورة، لذلك وجهت حملة عسكرية كبيرة، قدرت بحوالي خمسة عشر ألف جندي فرنسي بقيادة عدة جنرالات مشهورين ببطشهم ولطخت أياديهم بدماء الجزائريين الأبرياء منهم مارتن بري واسترهازي ويوسف المملوك وديفو وغيرهم كثيرون ومن بين المجازر التي ارتكبها هؤلاء المجرمين المجزرة التي وقعها الجنرال إسترهازي ويوسف المملوك في حق بني سناسن وتافوغالت وتاغمة حسب ما ذكره الأستاذ يحي بوعزيز نقلا عن شارل أندري جوليان وقارو في كتابه الآنف الذكر.

ولم يكف هذه القبائل ما عانوا منه من إبادة على يد زبانية الإستعمار بل فرضت على ماتبقى منهم من الأحياء الضرائب الباهضة بمعدل 200 فرنك فرنسي على كل بندقية يتم استرجاعها [31].

9- ردّ فعل الفرنسيين على ثورة الشريف محمد عبد الله ما بين 1842 و 1859.

لقد كانت إنطلاقة هذه الثورة من تلمسان فكريا لتنتقل عمليا فيما بعد إلى منطقة الصحراء وبالتحديد من زاوية الرويسات ثم توقرت وورقلة ابتداء من عام 1851، وقد قدمت له عدة قبائل صحراوية الدعم منها العشانبة والمخادمة والأرباح، وأمام هذه التطورات رأت إدارة الإحتلال الفرنسي ضرورة القيام بردّ فعل عنيف ضد هذه الثورة حيث كانت بدايته بالأوامر التي أعطاها الجنرال راندون للتحرك عسكريا، حيث توجه كل من الجنرال يوسف المملوك وبيليسي دي رينو وماكماهون بقواتهم العسكرية، وكانت بداية الإنتقام من الأغواط عام 1852، التي استحلها الضباط لجنودهم، فعاثوا فيها فسادا وقتلوا العديد من سكانها دون رحمة ولا شفقة، وقد ذكر الأستاذ بوعزيز في نفس المرجع نقلا عن قارو، مايلي:" ارتكب الفرنسيون في الأغواط بعد احتلالها، فضائع فاستحلوها للجنود ثلاثة أيام يقتلون الناس بالجملة ويرمون جثثهم في الآبار والحواسي ولمدة ثمانية أيام وهم يقتلون الناس الذين يستسلمون لهم بالجملة عشرة فعشرة أو خمسة عشر، حتى

حفيت السيوف، ومارس الجنود النهب والسلب لحلي النساء والإعتداءات على عفافهن.." [32].

وفي عام 1853 تعرضت منطقة نقوسة والرويسات إلى جرائم بشعة بسبب شدة المقاومة فيها بقيادة بن عبد الله ومساعدة بن ناصر بن شهرة، وهي الجرائم التي اقترفها كل من الضباط دوريوو بارال ونيقو، في حق سكان هذه المناطق الثائرة [33].

10- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة أولاد سيدي الشيخ ما بين 1864 و 1881

لقد كان سبب الإنتقام من ثورة أولاد سيدي الشيخ واضحا خاصة بعد مقتل الضابط بوبراتر الذي ارتكب العديد من الجرائم في منطقة القبائل لينتقل إلى الشرق والجنوب والغرب لنفس الغرض، لكنه قتل على يد أولاد سيدي الشيخ في أفريل 1864 في معركة عوينة بوبكر وقد جسدت إدارة الإحتلال إنتقامها من ثورة أولاد سيدي الشيخ من خلال الفرق العسكرية التي تم إرسالها إلى مناطق الثورة بقيادة كل من دوليني والجنرال يوسف الملوك والجنرال ليبر والجنرال روز والجنرال مارتينو والجنرال موريس والضابطين دومونت وأرشنار فيما بعد تم إرسال الجنرال شانزي والجنرال ومفن وكانت نتيجة هذه الحملات المتتالية ضد القبائل المدعمة للثورة قاسية جدا حيث تم حرق محاصيلها الزراعية وتعرضها للقتل الجماعي، وإلقاء القبض على شيوخها وزعمائها ونفيهم إلى المناطق النائية إلى جانب فرض الضرائب

التي أرهقت كاهل القبائل، مما دفعهم إلى التخلي عن أراضيهم ومواشيهم لصالح الفرنسيين [34].

ب- المجازر المرتكبة خلال فترة الحكم المدني

بانتهاء الحكم العسكري عام 1870 الذي كان مرتبطا بسقوط نابليون الثالث ووقوعه أسيرا لدى الألمان، لم تنته الإبادة الجماعية للعنصر البشري في الجزائر، لذلك كانت فترة حكم النظام المدني هي استمرار للمجازر المرتكبة على عهد نظام الحكم العسكري سابقا، بل كانت في أحيان كثيرة أكثر دموية لأن المستوطنين هم الذين كانوا يقفون وراء معظمها من أجل تقليص عدد سكان الجزائر، وفتح المجال أمام الوافدين الجدد من المعمرين حتى تتكاثر أعدادهم على حساب سكان الجزائر، ويصبحون هم الأكثرية، بهذه السياسة القائمة على إفناء العنصر الجزائري وتعويضه بالعنصر الصليبي الأوروربي [35].

1- ردّ الفعل الفرنسي ضد ثورة مولاي الشقفة 1871

تعرضت جل المناطق التي انتشرت فيها هذه الثورة إلى مذابح جماعية وإبادة رهيبة جاءت كرد فعل للدعم الذي لقيه زعيم هذه الثورة من سكان المنطقة، وقد تجلى أول عمل إجرامي ضدهم هو حرق زاوية مولاي الشقفة والمنازل التي كانت تأوي المقاومين وكان ذلك مابين 4 و 5 سبتمبر من عام 1871 كما جرد سكان المنطقة من كل ممتلكاتهم الزراعية بالدرجة الأولى وأعطيت للمستدمرين الجدد، ومن جهة أخرى

قامت إدارة الإحتلال بنفي العديد منهم ومحاكمتهم محاكمة جائرة وغير عادلة، إلى جانب القوانين العقابية المطبقة عليهم، خاصة بعد إلقاء القبض على الشيخ مولاي الشفقة زعيم هذه الثورة في مناطق جيجل وماجاورها في 21 أوت 1871 [36].

2- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة بني مناصر في شرشال وملیانة عام 1871

كان ردّ الفعل الإستعمار على هذه الثورة قويا وعنيفا، اعتمد بالدرجة الأولى على أسلوب التقتيل الجماعي، لإضعاف المقاومة شعبيا.

وفي هذا الإطار انطلقت قوات عسكرية كبيرة برية وبحرية في إتجاه مناطق الثورة المتواجدة تقريبا على الساحل، وقد انطلقت هذه القوات من الجزائر وملیانة وبجاية بقيادة الضابط بونسارك والضابط بوسكي، مدعمة بالطرادات البحرية لافيسو وكليبر ودساكس وقد نتج عن هذا الهجوم المدمر إبادة حقيقية في حق سكان المناطق الثائرة، لعدم تكافئ القوتان، فكانت البداية بهدم زاوية الشيخ البركاني في ملیانة، ثم عرضت جل العائلات إلى عقوبات صارمة تمثلت في مصادرة أراضيها، وتدمير المنازل على العائلات وهي بداخلها إلى جانب محاكمتهم محاكمة جائرة على يد مجالس عسكرية وكانت الأحكام العسكرية الصادرة في حقهم تتراوح ما بين المؤبد والنفي والأشغال الشاقة [37].

3- ردّ الفعل الفرنسي ضد ثورة المقراني عام 1871

بعد تمكن العدو الفرنسي من إخماد الثورة عسكريا وحسم الموقف لصالحه عاد أدراجه إلى الإنتقام من سكان المناطق الذين احتضنوا الثورة وكانوا عمودها الفقري، فكان الإنتقام شديدا، وكانت البداية بالتقتيل الجماعي في كل المناطق التي وصلها جيش الإحتلال حتى لا يعود السكان مرة أخرى لدعم الثورة، ومن بقي منهم حيا، فرضت عليه الضرائب الجائرة كانت على النحو التالي: يدفع كل من شارك في الثورة ضد جيش الإحتلال مائتان وعشرة فرنكات كضريبة للمشاركة التي تدل على عدائه العلني للإدارة الفرنسية، وفي حالة عدم قدرة السداد يتم مصادرة الأملاك وتطبيق قانون الحجز والتحفظ على الأطفال والنساء بالدرجة الأولى.

أمّا الذي أتهمته إدارة الإحتلال الفرنسي أنه قدم المساعدات للثورة فقد ألزمته بدفع ضريبة قدرتها آنذاك بحوالي مائة وأربعون فرنك. ما من شك أن الحاكم العام آنذاك ماكماهون وقادته من أمثال الجنرال ديفو والجنرال لالمان والجنرال أرجورو كانوا وراء المحن القاسية التي تعرضت لها كل المناطق شرقا وجنوبا التي كانت مراكز للمقاومة، ومن أبرزها إحالة الموقوفين الذين شاركوا في الثورة على المحاكم الخاصة المدنية منها والعسكرية وكذلك فرض الغرامات الباهضة على السكان بسبب وقوفهم ودعمهم للثورة قدرت بحوالي 36 مليون فرنك، وقد سلم هذا المبلغ الضخم للمستوطنين الجدد

كمساعدات لهم، كذلك تم مصادرة الأراضي وحجز الممتلكات لصالحهم أيضا إلى جانب حبس كل ما من تشك إدارة الإحتلال في دعمه للثورة دون تمييز بين الرجل والمرأة والمسنّ، وهذا ما حدث لزوجة زعيم الثورة الشيخ المقراني وابنته وإبنة شقيقة بومزراق، كذلك أخذت الإبادة أشكال قاسية أخرى منها النفي إلى المناطق البعيدة خارج الجزائر ومنها كاليدونيا الجديدة التي امتلأت بالمقاومين المنفيين [38].

4- ردّ فعل الفرنسيين ضد ثورة الشيخ الكبلوتي 1871

تعوّدت إدارة الإحتلال على قتل وتشريد وإذلال الجزائريين الرافضين لهيمنتها والإنتقام منهم شرّ إنتقام، وهذا ما وقع لهذه الثورة، حيث تعرض سكان سوق أهراس والمناطق المجاورة لها إلى التقتيل دون رحمة ولا شفقة فكان الضحايا الأوائل قبائل الحنانشة والصبايحية، حيث أحيل أغلبهم على المحاكم الجائرة التي كانت أحكامها قاسية جدا منها حكم الإعدام والأعمال الشاقة المؤبدة، وقد شهدت ساحة مدينة سوق أهراس الإعدام الجماعي على يد الجنود الفرنسيين حتى تحول لونها إلى لون الدم، هذا إلى جانب النفي، ومصادرة أراضي وممتلكات كل القبائل التي شاركت في الثورة، بالإضافة إلى عملية حجز الأسر والعائلات كرهائن لمساومة المقاومين على الإستسلام [39].

5- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة واحة العامري 1876

لقد كانت انعكاسات هذه الثورة خطيرة على سكان الواحة نفسها لعدم تكافئ قوة الثورة مع قوة الإحتلال الفرنسي، لذلك وقع لها

ما وقع في السابق لواحة الزعاطشة، وكان يقف وراء إبادة سكان هذه الواحة عدة ضباط فرنسيين منهم الجنرال كارتيري والجنرال روكبرين والعقيد ناروي، حيث تم محاصرة الواحة من كل الإتجاهات لإنجاح خطة الإبادة الجماعية، وقد اعتمدت قوات الإحتلال على سلاح المدفعية فكانت طلقاتها عشوائية لا تفرق بين السكان، مما أحدث مجزرة رهيبة في حق سكان الواحة بدون استثناء، وقد ذكر الأستاذ يحي بوعزيز في نفس الكتاب نقلا عن هنري قارو أن الجنرال كارتيري أعطى الأوامر لقواته بعد قنبلة المدافع للواحة بتخريبها وهدم منازلها على رؤوس سكانها بدون استثناء وقام كذلك بمصادرة أملاكهم وتوزيعها على المستوطنين لبيعها مرة أخرى إلى المتعاونين معهم من الجزائريين، وبعد تخريب الواحة تخريبا كاملا، بدأت عملية قطع الأرزاق من خلال قطع أشجار النخيل التي كانت تغطي الواحة كلها، هذا إلى جانب محاكمة سكانها وقادة ثورتها بدون استثناء كذلك أمام المحاكم المجالس العسكرية، وقد صدرت في حقهم أحكام قاسية وهي الأحكام التي تراوحت ما بين الإعدام والأشغال الشاقة، والمؤبد والنفي، كذلك فرض الغرامات والضرائب الباهضة، وقد تعرضت قبائل البوازيد التي تبنت الثورة داخل الواحة إلى التهجير الجماعي خارج الإقليم القسنطيني الذي تنتمي إليه المناطق الجنوبية الشرقية، أما القبائل الأخرى التي دعمت الثورة تعرضت هي الأخرى إلى القهر والإذلال، حيث أرغم سكانها على الأعمال الشاقة كشقّ الطرقات، وكان منها الطريق الرابط

بين بسكرة وباتنة، إلى جانب تعميم دفع الضرائب على كل القبائل الثائرة في المنطقة [40].

6- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة الأوراس عام 1879:

تمثل أول ردّ فعل في قتل أكثر من 562 جزائري في إطار إبادة جماعية منظمة ضد القبائل الثائرة ومنها أولاد داود وبني بوسليمان وتقريبا كل القبائل القاطنة في المناطق الغربية للأوراس.

وكان يقف وراء هذه الإبادة الحاكم العسكري لمقاطعة قسنطينة آنذاك إلى جانب بعض قادته منهم الجنرال بوستكينار والضابط كوربي والجنرال لوجيرو الذي انطلق بقوة عسكرية كبيرة من مدينة باتنة والعقيد كاجار الذي انطلق هو الآخر بقوة عسكرية مماثلة من بسكرة، ثم قوة عسكرية أخرى انطلقت من خنشلة بقيادة العقيد غوم بالإضافة إلى قوات عسكرية أخرى من عنابة وسكيكدة وسطيف وقسنطينة، وكانت النتيجة هي الإنتقام من القبائل الثائرة بشتى الوسائل وبكل الأساليب حيث تمت مصادرة ممتلكاتهم بعد قتل عدد كبير منهم إثر مداهمة المنازل كما تم فرض ضرائب حربية قدرت بعشرين مرة على الضرائب العادية على قبائل حلحة وأولاد داود وبني بوسليمان، كما صادرت قوات الإحتلال أكثر من 2777 هكتار من الأراضي الخصبة، بغض النظر عن سرقة أغنامهم وإبلهم نكاية فيهم، واعتمدت على أسلوب حجز الأسر والعائلات كذلك كرهائن لإضعاف رجال المقاومة وهو أسلوب غير حضاري نابع من كراهية الفرنسي الصليبي للعربي

المسلم، أما عن قادة هذه الثورة فقد صدرت في حقهم أحكام جائرة كانت تتراوح بين الإعدام والأعمال الشاقة والمؤبد والإقامة الجبرية والسجن العادي مابين عامين إلى خمسة أعوام، وقد نقل الأستاذ يحي بوعزيز هذه العقوبات في نفس الكتاب عن كتاب الكونت دي مارغون ص 195- 206 [41].

7- ردّ الفعل الفرنسي على ثورة بوعمامة 1881- 1883

لقد شهد الجنوب الغربي لإقليم وهران، هو الآخر القمع والإبادة وكل أنواع الإضطهاد بسبب ثورة الشيخ بوعمامة التي كانت حلقة من حلقات الثورات الشعبية السابقة في هذه المنطقة الجنوبية، وبالتحديد استمرارية لثورة أولاد سيدي الشيخ، وما زاد في درجة إنتقام العدو الفرنسي لسكان هذه المناطق هو فشل العديد من الحملات العسكرية وقتل قادتها على يد المجاهدين منهم الضابط وينبرينر نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض، وكان ذلك في 22 أفريل من عام 1881، وكذلك الضابط برينغارد الذي لقي حتفه في 3 جوان من نفس السنة.

وكردّ فعل على ذلك قام الجنرال نيغريي بحملة إبادة عام 1881 ضد بعض القبائل التي أيدت الشيخ بوعمامة وكان من أبرزها المهاية، وفي أواخر جوان من نفس العام وجه العدو الفرنسي قوات عسكرية كبيرة تضمنت أربع فرق، الأولى بقيادة المقدم جانان، والفرقة الثانية تحد إمرة العقيد زواياني، والثالثة بقيادة برونتيار والرابعة تولاها

حاكم البيض تاديو، ثم خلفه على رأسها الجنرال نيقريي، وكانت النتيجة المؤلمة هي تعرض مناطق كل من عين الصفراء، وعين بن خليل ورأس الماء والعريشة ومشرية والبيض وسبدو وسعيدة وخيثر وفرندة إلى القمع والتقتيل المنظم لكونها كانت مراكزا أساسية وحساسة للمقاومة، وهذا ما حدث على يد الضابط السفاح مارمي عام 1882 الذي أتى على كل شيء دون رحمة ولا شفقة، وجرائمه انتشرت حتى خارج الجزائر ووصلت إلى المغرب الأقصى وإسبانيا، وقد نقل الأستاذ يحي بوعزيز عن الكاتب الفرنسي الضابط غرول GRAULLE في كتابه إنتفاضة بوعمامة، أبريل 1881 وكتابه مطبوع في عام 1905 بباريس. بالإضافة إلى ما قام به أيضا الجنرال سوسي من أعمال وحشية ضد قبائل بني غيل الذين كانوا وراء قتل الضابطين باربي وماسون وجرح الضابط لاكروا [42].

8- ردّ الفعل الفرنسي على مقاومة التوارق

كانت الصحراء الكبرى الجزائرية الحلقة المفقودة في السياسة الإستعمارية الفرنسية، لذلك تحولت اهتمامات إدارة الإحتلال إلى الصحراء، حيث كانت بداية التوسع والإحتلال عن طريق عمليات الإستكشاف التي هي في الأصل إحدى أوجه هذا الإحتلال، لكنها قوبلت بالرفض من طرف سكان الصحراء، وتجسد ذلك في التصدي لهؤلاء المستكشفين حيث تم قتل الضابط فلاترز في 16 فبراير من عام 1881 في منقطة بير الغرمة بمنطقة الهوقار، إلى جانب رفاقه من

العسكريين، منهم روش وغيار ومارسون ودونري وديارنور، ونفس المصير لقيه

عسكريون آخرون عام 1886، منهم بالات وفي عام 1889 منهم الضابط كميل دول وقرامبل، وفي عام 1896 تم إبادة الماركيز موري، وعلى هذا الأساس قررت إدارة الإحتلال الإنتقال إلى سياسة البطش والإبادة، وبدأت بإنشاء مراكز عسكرية متقدمة في الصحراء، وتنظيم حملات الإبادة ضد قبائل التوارق التي اعتبرتها مجرمة، فكانت حملة باجول وشاتولي وبارت وكولو ومن الحملات التي اشتهرت بإبادتها سكان التوارق، حملات ايميل جانتي ما بين 185 و 1897 و 1899 و1900. وحملة فورو ولامي ما بين 1898 و 1900 بأمر من فيردناند فورو الذي بادر إلى احتلال أعماق الصحراء مع بداية عام 1867، وكانت نتيجة هذه الحملات أن تعرضت العديد من مناطق الجنوب التي قاومتها إلى الإبادة والتدمير والتخريب منها عين صالح وواحة تيحيكليت وقرارة وإقليم توات وتيممون، ومن الضباط الفرنسيين الذين اشتهروا بأعمالهم الإجرامية الضابط لابرين الذي تم تعيينه على رأس القيادة العسكرية عام 1902، وكانت عين صالح مقر قيادته، هذا إلى جانب الجرائم التي ارتكبها الضابط كوتنيس ضد قبائل التوارق [43].

الفصل الثاني

الجرائم الثقافية والدينية

1- تحويل وهدم المساجد والجوامع

2- هدم الزوايا

3- هدم المدارس والكتاتيب

4- هدم الأضرحة والقباب

5- الأملاك الخاصة والعامة

6- الإنعكاسات السلبية على طبقة العلماء

ما من شك أن تعرض المجتمع الجزائري إلى الإبادة الشاملة، كان عن قصد إستعماري بغيض لذا كان من الضروري على الإدارة الإستعمارية الفرنسية التركيز بالدرجة الأولى على ارتكاب جرائم في حق المؤسسات الدينية والثقافية على حدّ سواء لما قدمته من حصانة للمجتمع في تكوين واقعه الثقافي وتوجهه الروحي.

إن المؤسسات الدينية بكل أنواعها كانت تقوم على قواعد رسخت بموجبها ذلك الترابط الفطري بين أفراد المجتمع الجزائري في التضامن والتآخي باسم الدين، لذلك راح الفرد الجزائري يسعى بما لديه من إمكانات مادية ومعنوية إلى إقامة هذه المؤسسات، مما زاد في انتشارها عبر ربوع الجزائر خاصة مع أواخر القرن الثامن عشر الميلادي [44].

وللوقوف على حقيقة هذا التطور الذي ميّز المجتمع الجزائري من خلال اهتمامه بثقافة القرن الثامن والتاسع عشر لابد من التعرف على تنوع هذه المؤسسات الدينية كالربط والزوايا والكتاتيب والجوامع والأضرحة والقبب والمدارس القرآنية [45]، وهذا ما جعل الجزائر آنذاك تشكل لبنة حضارية قوية ذات طابع عربي إسلامي في قالب جزائري أندلسي عثماني، أزعجت فيما بعد إلى حدّ كبير الإحتلال الفرنسي فكانت العائق الكبير بالنسبة إليه في عدم تمكنه من إخضاع الشعب الجزائري بالسهولة التي كان يتوقعها وعلى الرغم من بساطة هذه المؤسسات إلا أن الإدارة الإستعمارية لم تستخف بها، بل كانت تعلم

أنها الرابط القوي الذي يربط أفراد المجتمع الجزائري في مواجهة أي تيار غريب عن الوطن، خاصة إذا كان صليبيا، وهذا ما دفع الإدارة الإستعمارية إلى استخدام سياسة الهدم.

لقد ازدهرت المؤسسات ذات الطابع الديني والثقافي المزدوج، مما جعل عددها يرتفع. وهذا ما لم يكن يرضى به الإستعمار وهذا الإرتفاع يعود أساسا إلى الإهتمام المتزايد من طرف القائمين على هذه المؤسسات التي بدورها ارتبطت بالأحياء المتواجدة داخل المدن مثل الجزائر وقسنطينة ووهران وتلمسان والبليدة والتي وصل عددها عام 1830 إلى أكثر من مائة وست وسبعون مؤسسة دينية حسب الإحصاء الذي قام به رايموند أندري والمنشور في كتابه، المدن العربية الكبرى، ومما ذكره أن مدينة الجزائر لوحدها كان بها ثلاثة عشر جامعا ومائة وتسع مسجدا صغيرا واثنان وثلاثون ضريحا (مزار)، واثنا عشر زاوية، ونفس الإحصاء ذكره كل من ديفولكس وأيضا بيليسي دي رينو الذي ذهب إلى ذكر أكثر من ثمانية عشر زاوية وتسعا وثمانين مسجدا للماكية وأربعة عشر مسجدا للحنفية [46].

المساجد والجوامع :

من أبرز المؤسسات الدينية التي حافظت على مقومات الشعب الجزائري، وكانت مركزا للجهاد ضد الإحتلال، وهذا ما فعله كل من الأمير عبد القادر وكل المجاهدين لذلك لم تغمض عين الإحتلال وبالتالي عمد على الإستيلاء عليها، وتحويل أغلبها إلى مرافق ومصالح أخرى

والبقية منها تعرضت إلى الهدم، ففي العاصمة الجزائر عند احتلالها كانت بها وحدها 176 (مائة وستة وسبعون) مسجدا لتصل عام 1899 إلى خمسة فقط، وأهم المساجد التي عبث بها الإحتلال هي:

- جامع القصبة حوّل إلى كنيسة وأصبح يسمى كنيسة الصليب المقدس.
- جامع علي بتشين حوّل إلى كنيسة أطلق عليها كنيسة (سيدة النصر) وقد شيد عام 1623.
- جامع كتشاوة حوّل عام 1832، بعد قتل 4000 (أربعة آلاف من المصلين المعتصمين داخله).
- مسجد القائد علي حُوّل إلى مقر جمعية (أخوات القديس جوزيف)
- مسجد السيدة هُدّم عن آخره وكان من أروع ماجد العاصمة عمارة وقد أقيم على أنقاضه فندق (دي لاريجانس (La REGENCE).
- جامع سيدي الرحبي حُوّل عام 1833 إلى الصيدلية المركزية ثم هدم فيما بعد.
- جامع السيدة مريم إستولى عليه المتصرف العسكري ثم هدّم عن آخره.
- مسجد الشماعين هو الآخر أعطي للمتصرف العسكري، وتعرض بعدها للهدم.
- جامع سيدي عمار التنسي حُوّل إلى ثكنة عسكرية عام 1830 ثم إلى مقر المدفعية ليتعرض إلى الهدم.

- مسجد صباط الحوت حُوّل إلى مخزن للحبوب عام 1830 ثم إلى ثكنة عسكرية ليهدم نهائيا.
- جامع عبدي باشا حُوّل إلى ثكنة عام 1830.
- جامع القشاش حُوّل هو الآخر إلى مستشفى مدني ثم أصبح بعدها مخزنا مركزيا ثم هدّم عن آخره. وكذلك الحال بالنسبة لباقي المدن الجزائرية الكبرى، ففي قسنطينة حُوّل:
- مسجد باي صالح إلى كنيسة بعد احتلالها عام 1837.
- جامع سوق الغزل إلى كاتدرائية.
- جامع الرحبة (رحبة الصوف) حُوّل إلى مخزن للحبوب ثم هدّموا مناورته.

كما هدمت قوات الإحتلال المساجد والجوامع التالية: جامع سيدي فرج وجامع سيدي الفرجاني وجامع سيدي مسلم وجامع جابنة الوزناجي.

أما الجوامع والمساجد التي حوّلها العدو الفرنسي إلى ثكنات منها: جامع سيدي بوناب وجامع سيدي راشد وجامع سيدي البيازري.

أما مدينة وهران عبث الفرنسيون هي الأخرى بمساجدها حيث حُوّل مسجد سيدي محمد الهواري الذي تأسس عام 1799 إلى مخزن عام الجنود الإحتلال.

- جامع خنق النطاح حُوّل إلى مستشفى عسكري عام 1831.

كذلك مدينة تلمسان التي كان بها أكثر من 18 (ثمانية عشر) جامعا، فقد تعرض البعض منها إلى الهدم والتحويل وكان مسجد سيدي أبي الحسن الذي بني عام 1279م من أعرق المساجد حوّل إلى متحف.

ونفس الوضع شهدته مدينة معسكر عاصمة الأمير عبد القادر حيث حُوّل فيها جامع العين البيضاء إلى مخزن للحبوب لتموين قوات الإحتلال، علما أن هذا الجامع كان المنطلق الأول للجهاد من طرف المقاومة في الغرب بزعامة الأمير عبد القادر وكذلك مدينة عنابة التي كان بها 37 (سبع وثلاثون) مسجدا كانت موجودة قبيل الإحتلال لم يبق منها إلا جامع واحد هو جامع صالح باي، حيث حوّل جامع سيدي أبي مروان إلى مصالح عسكرية بعد أن هدّم.

أما بجاية فهي الأخرى لقيت جوامعها ومساجدها نفس المصير ومنها:

- الجامع الكبير هدّم بعد احتلال مدينة بجاية عام 1933
- جامع سيدي الموهوب تعرض إلى التخريب الكامل.

2- الزوايا:

لقد تعرضت الزوايا إلى نفس أعمال الهدم والبيع والتحويل فكان مصيرها نفس مصير المساجد والجوامع، وحسب الإحصائيات فقد تجاوز عدد الزوايا التعليمية وحدها 349 (ثلاثمائة وتسع وأربعون) زاوية وكانت ذات بعد اجتماعي وديني وثقافي، فإلى كونها تأوي العجزة والمسافرين والغرباء وعابري السبيل، فإنها كانت من

ناحية أخرى محطات علمية لطلاب العلم كحفظ القرآن وأصول الدين والمنطق والبيان وعلم الحساب والتصوف والحديث والفقه، وهذا الدور الريادي هو الذي دفع سلطات الإحتلال إلى القضاء عليها بكل الوسائل والطرق ومن هذه الزوايا:

- زاوية القشاش التي تعرضت للهدم مع المسجد الذي كانت ملحقة به.
- زاوية سيدي الجودي إشتراها أحد المعمرين وأصبحت من ممتلكاته.
- زاوية شختون حُوّلت إلى ثكنة عسكرية ثم إلى مستشفى عسكري أيضا.
- زاوية الصباغين هدمت عن آخرها مع المسجد الذي كانت ملحقة به.
- زاوية المقياسية هدمت هي الأخرى مع الجامع المنسوبة إليه.
- زاوية الشبارلية التي يعود تأسيسها إلى الشيخ الحاج محمد خوجة المكتاجي عام 1786، حوّلت إلى مقر للدرك من عام 1830 إلى غاية عام 1835، وفي عام 1840 أصبحت تابعة إلى إحدى الأسواق.
- زاوية الشرفة التي أسسها محمد بقطاش عام 1709، استولى عليها جيش الإحتلال ثم استمكلت نهائيا عام 1841، ثم حوّلت إلى فندق.
- زاوية سيدي عامر التنسي هدّمت عام 1830، وبنيت على أنقاضها ثكنة.

- زاوية القاضي بناها مصطفى آغا عام 1795، لكن سلطات الإحتلال نقلتها ثم هدمتها عام 1857.

- وهناك زوايا أخرى كان لها كذلك دور ريادي وبالغ الأهمية قبيل، وأثناء الإحتلال في الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري، وهذا ما جعلها تكون عرضة هي الأخرى للهدم والتخريب والإنقراض بسبب إستيلاء الإحتلال الفرنسي، على الأوقات الإسلامية التي كانت تمولها[48].

3- المدارس:

لقد شنّ الإحتلال الفرنسي حربا على مقومات الشعب الجزائري منها التعليم العربي الذي كانت المدارس آنذاك القاعدة الأساسية له في أغلبية المدن الجزائرية ونظرا لخطورة هذه المؤسسات على الوجود الإستعماري راحت سلطاته تهدم وتخرب هذه المدارس من خلال قمع واضطهاد المشرفين عليها وحتى المعلمين فيها أحيلوا على المحاكمة فمنهم من سجن ومنهم من نفي ومنهم من طرد.

وكان لسلطات الإحتلال ما أرادت من خلال محاربتها العلنية لهذه المؤسسات ومن أبرزها:

- مدرسة القشاش كانت مشهورة بما تقدمه من علوم هدمت مع الجامع الذي كانت ملحقة به.

- مدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام يسيره أحد المعمرين.

- مدرسة الأندلس تعرضت للهدم والتخريب.

- مدرسة جامع السيدة مريم تعرضت للتدمير هي الأخرى.
- مدرسة جامع السلطان لقيت نفس المصير.
- مدرسة جامع خير الدين دمرت عن اخرها كذلك.
- مدرسة جامع سيدي عبد الرحمان الثعالبي تعرضت للهدم أيضا.

ومن مجموع اثنتا عشر مدرسة ثانوية يضاف إليها عدد المدارس الملحقة بالزوايا والمساجد لم يبق منها إلا عددا قليلا بمعية من سلطات الإحتلال لإبقاء المجتمع الجزائري على حالة من الأمية والجهل رغم أن نسبة التعليم قبل الإحتلال بين أبناء الجزائر وصلت 20 % وهي نسبة تدل على التطور العلمي والثقافي للمجتمع.

كما أن مدينة قسنطينة قبيل الإحتلال عام 1837 كان بها أكثر من 80 (ثمانين) مدرسة و 7 (سبعة) معاهد لكن بعد الإحتلال لم يتبق منها سوى عددا قليلا جدا وكذلك الشأن بالنسبة لعنابة التي كان بها 39 (تسعة وثلاثون) مدرسة إلى جانب المدارس التابعة للمساجد لم يبق منها هي الأخرى إلا 3 (ثلاث) مدارس فقط [49].

وقد عممت ظاهرة وتخريب وتحويل هذه المؤسسات الثقافية على باقي المدن الكبرى للجزائر، ووضع البقية تحت تصرف الإدارة الإستعمارية للحدّ من نشر التعليم العربي لذا راحت تصدر المراسيم تلو الأخرى منها مرسوم 18 أكتوبر 1892 القاضي بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية وكذلك قرار عام 1904 الذي يمنع التعليم العربي كذلك.

كما أن هذه الإدارة حاولت سابقا تفريغ التعليم العربي من محتواه من خلال إصدار مرسوم 14 جويلية 1850 الذي بموجبه تأسست المدارس المختلطة الفرنسية- الإسلامية، ومن جهة أخرى، عملت سلطات الإحتلال على نهب التراث الجزائري مدة طويلة فلم تنجوا المخطوطات ولا الوثائق ولا أمهات المكتب من السرقة والإتلاف والحرق. وأبرز كارثة ما تعرضت له مكتبة الأمير عبد القادر بعد أسره عام 1847 من تلف وقد انتابه حزن شديد لما حدث لمكتبته الخاصة [50].

وفي هذا الجانب كتب الجنرال دوكرو تقريرا إلى نابليون الثالث عام 1864 جاء فيه مايلي: " يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية.. كلما إستطعنا إلى ذلك سبيلا. وبعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا".

لم تنحصر أشكال الإبادة على المساجد والجوامع والزوايا والمدارس التي أصابها الهدم والدمار، إنما انتقلت هذه المظاهر اللاأخلاقية واللاإنسانية إلى الأضرحة والقباب التي لم تسلم هي الأخرى ونوجز بعضها على النحو التالي:

4- الأضرحة والقباب:

- ضريح سيدي بتقة بالعاصمة احتله مهندسون عسكريون وحوّلوه إلى مصلحة الجسور والطرقات التابعة لهم.

- ضريح بنت جعفر الكتانية تم ردمها لتوسيع مدينة الجزائر وكان يوجد خارج باب الوادي.
- ضريح سيدي بوحمة هو الآخر تم هدمه لتوسيع الطريق العام بمحاذاة باب عزون.
- ضريح سيدي بوقدور الذي يعود تاريخه إلى القرن السادس عر هو الآخر تعرض لتشويه.
- ضريح سيدي أوجامي المتوفي عام 1556 تعرض مكانه إلى السطو من طرف الدرك مع بداية الإحتلال، ليستأجر فيما بعد وذلك عام 1850.
- ضريح سيدي الجودي تم نقل ملكيته عام 1838.
- ضريح سيدي الرمان حوّل مكانه إلى حديقة.
- ضريح سيدي السيد تم إلحاقه بثكنة الدرك عام 1833، ليحول عام 1844 إلى مدرسة الطرز التي كانت تشرف عليها المعمرة لوسي بن عبان.
- ضريح سيدي الطيب حول في عهد الإحتلال إلى حديقة مازالت موجودة إلى اليوم عند مدخل باب الوادي تسمى حديقة مارنغو.
- ضريح سيدي عبد الحق الذي كان موجودا بباب عزون، تمّ هدمه لتعبيد الطريق العام.

- ضريح سيدي عبد القادر الجيلاني قام بتجديده الداي أحمد باشا عام 1808 وباحتلال الفرنسيين للجزائر قاموا بهدمه عام 1866 لشق طريق.

- ضريح سيدي عيسى الذي يعود إلى عام 1628 مباشرة بعد احتلال العاصمة حوّل إلى إقامة للجيش الفرنسي وبعدها حوّل إلى سينما وفي عام 1875 أصبح مبنى خاص بمصالح الجمارك.

- ضريح سيدي فليح، كان به مسجدا قبل الإحتلال الفرنسي لكنه مع احتلال العاصمة حوّل إلى مخزن لقوات الإحتلال مع بداية عام 1836، وبعد ذلك نقلت ملكيته إلى مصالح الدومين عامْ 1842.

- ضريح سيدي فرج الذي ينسب إليه المكان الساحلي الذي بدأت منه الحملة على العاصمة، والمتواجد قرب هضبة اسطاولي، هو الآخر دمر عن آخره وبني مكانه الحصن.

- ضريح سيدي مسعود أصبح ملكية للسيد جيلر وهو أحد المتعهدين بالأشغال العمومية، وحوّله مباشرة إلى دار.

- ضريح سيدي مصباح هو الآخر نقلت ملكيته إلى الدومين عام 1841.

- ضريح الولي سيدي دادة، تم إلحاقه بأحد الأديرة المسيحية، لكنه دمر عام 1864 قصد توسيع الدير ليصبح كملحق له ويحوّل فيما بعد إلى مدرسة للبنات.

ضريح سيدي يعقوب الأندلسي كان يوجد بالقرب من منطقة بوزريعة، وهو الآخر تعرض للتشويه، ثم ألحق بأحد مستشفيات الجيش الفرنسي.

أما القبب فهي الأخرى كانت على منوال الأضرحة حيث لم تسلم من الهدم ومنها:

- قبة بنت جعفر الكتانية وقع لها ما وقع للضريح حيث هدمت لتوسيع باب الوادي.
- قبة سيدي بن سالم، هي الأخرى على غرار الضريح ألحقت بالثكنة العسكرية عام 1830، ثم ضمت إلى الثانوية الجديدة عام 1862.
- قبة سيدي بوشاقور وقع لها ما وقع للضريح حيث نقلت ملكيتها إلى الدومين عام 1844.
- قبة بوطويل تم إلحاقها بالخدمات العسكرية عام 1830، ثم حوّلت عام 1860 إلى مقر لفرقة المدفعية.
- قبة سيدي سالم تم إلحاقها بإحدى الثكنات العسكرية.
- قبة سيدي السعدي هي الأخرى تعرضت للتشويه.
- قبة سيدي عبد المولى تعرضت بدورها للسطو عام 1840، ثم أصبحت ملكية لأحد المعمرين [51].

إن الجرائم الفرنسية المرتكبة في حق رموز مقومات الشعب الجزائري من مساجد وجوامع ومدارس وزوايا وكتاتيب، كانت وراء محاولة توقيف الحركة العلمية في كل حواضر الجزائر، القائمة على

اللغة العربية والدين الإسلامي، وقد وقع ذلك بمجرد إحتلال الفرنسيين لهذه المدن والسيطرة عليها، ومن ثم بدأت عملية هدم هذه المؤسسات والإحتجاز الأوقاف التي تعتبر مصدر رزق لها للقائمين عليها، لذلك كانت النتائج وخيمة على الطبقة الجزائرية المثقفة آنذاك التي أجبر أغلبيتها على الهجرة خارج الوطن.

لقد أثبتت إدارة الإحتلال الفرنسي أنها احتلت الجزائر من أجل الهيمنة والسيطرة عن طريق القوة العسكرية، وليس كما كانت تدعيه أنها احتلت الجزائر من أجل إنقاذها من دكتاتورية الداي حسين، وقد برهنت عن أهدافها الخطيرة، رغم تعهداتها الكاذبة التي كانت بدايتها بقائد الحملة العسكرية الكونت ديبورمون، الذي لم يحترم العهد الذي قطعه على نفسه في احترام ملكية الجزائريين ومقدساتهم، وهو التعهد الذي أكده البند الخامس من معاهدة الإستسلام المشؤومة المؤرخة في 5 جويلية من عام 1830، ومما جاء في هذا البند مايلي: "... تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرّة، ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من ديانتهم، وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم.

إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك، وأن تبادل هذا الإتفاق يتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح"[52].

لقد كانت مبررات إدارة الإحتلال فرنسي في انتهاج سياسة الإبادة بكل أنواعها واهية ولا أساس لها، وهذا ما جعلها تستمر في

هدم وتحويل المؤسسات دينية دون مراعاة الشعور الروحي للشعب الجزائري.

وقد تم تدمير أجمل وأروع المساجد والجوامع في كل المدن الكبرى ومنها على سبيل الذكر جامع السيدة الذي كان يتربع على مساحة شاسعة تبدأ من فحص باب الوادي إلى حدبة السلطان، وقد ذكر أوميرات في المجلة الإفريقية العدد 229 لعام 1898 تحت عنوان الملكية الحضرية في الجزائر، أن تكلفة الهدم قدرت بحوالي عشرة آلاف فرنك فرنسي إستمرت عملية الهدم للجامع قرابة عامين كاملين، ما ذكر أنه ما بين 1830 و 1832 تم هدم خمسة مساجد من مجموع ثمانية عشر مسجدا بساحة الحكومة بالجزائر العاصمة، وهذه المساجد هي مسجد البادستان ومسجد الربطة ومسجد الصباغين.

وفي غياب المصادر العربية الجزائرية حول الإبادة المنظمة التي تعرضت لها المؤسسات الدينية بكل أشكالها وأنواعها، من هدم وتخريب وتحويل بقيت بعض الإشارات حول الموضوع التي وردت على لسان بعض الفرنسيين من خلال تقاريرهم عن أوضاع الجزائر خلال فترة الإحتلال وكان من بينهم السيد جانتي دي بوسي الذي قدم تقريرا عن وضعية هذه المؤسسات ومنها المدارس القرآنية آنذاك حيث ذكر في هذا التقرير الصادر بتاريخ 20 أكتوبر من عام 1832 أن النظام العسكري قضى على جزء كبير منها، فمن مجموع ثمانين مدرسة كانت قائمة قبل الإحتلال بمدينة الجزائر العاصمة وحدها، تقلص العدد بعد الإحتلال

إلى أقل من أربعين مدرسة، ونفس المصير لقيته المدارس المنتشرة عبر الوطن في العديد من المدن الكبرى مثل قسنطينة هران وتلمسان والبليدة، وكذلك كان مصير الزوايا التي تعرضت أملاكها إلى المصادرة والحجز وجردت من مصادرها، مما أدى إلى التأثير سلبا على الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري، كما قامت إدارة الإحتلال إلى استعمال القوة العسكرية لطرد وكلاء أوقاف هذه المؤسسات الدينية وقد بلغ عددهم في مدينة الجزائر وحدها في بداية الإحتلال إلى مائة وخمسين وكيلا.

ومما جاء على لسان المستعمرين أنفسهم حول ما قاموا به من ضرب لمقومات الشعب الجزائري، ما ذكره السيد رين بأن إدارة الإحتلال أهملت التعليم وكذلك المؤسسات الدينية التي كانت موجودة آنذاك، وقد أكد كذلك هذا الطرح السيد دي طوكفيل بقوله: "... لقد تلاشت الأضواء من حولنا، وتوقف اختيار رجال الدين، والقانون حتى جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا وشقاء وجهلا، مما كان عليه في السابق..."

إن تدمير وهدم ومصادرة المؤسسات الدينية، لم يكن وليد الصدفة وإنما كان عن قصد بحيث كان من إدعاءاتهم أن عدد هذه المؤسسات تجاوز حاجيات المجتمع الجزائري الذي أصبح ليس بإمكانه سدّها وهذا من المغالطات الإستعمارية، لأنه لا يعقل لمجتمع دعم ماديا ومعنويا هذه المؤسسات لفترات تاريخية طويلة الأمد، في حين أصبحت

على عهد الإستعمار عبئا ثقيلا على كاهل المجتمع الجزائري، وهذا يتنافى والحقيقة التاريخية لهذا المجتمع، الذي اصطدم بأول قرار تعسفي أصدره قائد الحملة العسكرية وأول حاكم عام عسكري الكونت دي برمون ما بين شهري جويلية وأوت عام 1830 يقضي بتكوين لجنة تتولى مهمة الإشراف على أملاك الحرمين ذات الصلة بتسيير المساجد والجوامع، التي ما أن تولى كلوزيل مهام تسيير الجزائر حتى قام بمصادرتها بناء على القرار الذي أصدره في 8 سبتمبر من عام 1830، ومما جاء في هذا القرار مايلي: " إن المؤسسات مهما كانت... وأملاك مكة والمدينة تلحق ضمن أملاك الدومين"، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد إنما تعداه إلى المساس بكرامة علماء الجزائر والمفتين والقضاة وكل المشرفين على هذا النوع من أملاك المسلمين، أن يقدموا إلى المسؤول عن الدومين (الأملاك العامة) كل ما يخص هذه المؤسسات [53].

5- الأملاك الخاصة والعامة:

لم تكن معاهدة الإستسلام المشؤومة الموقعة في 5 جويلية 1830 بين الكونت ديبرمون قائد جيوش الإحتلال الفرنسي وحاكم الجزائر الداي حسين إلا إخضاع الضعيف للقوي والمغلوب للغالب وعلى الرغم من أن البند الخامس منها ينص على عدم المساس بالدين الإسلامي ولا المساس بأملاك الشعب الجزائري ولا بتجارتهم ولا صناعتهم، إلا أن الممتلكات الخاصة تعرضت للسطو والإبتزاز.

لقد قام جنود الإحتلال وضباطه بطرد سكان القصبة حيث مقر الداي حسين ثم بدأوا يحفرون الأراضي على أمل العثور على كنوز الجزائر المدفونة وقد تمّ هدم الأسوار لنفس الغرض، كما أجبر الخواص على ترك أملاكهم ومساكنهم خوفا على أرواحهم وهذا حسب شهادة حمدان خوجة نفسه. كذلك ضمت الأملاك الخاصة من أراضي ومساكن إلى سلطة الإحتلال، حيث تم افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها يضاف إليها عملية تجميع القبائل وتجريدهم من أراضيهم في إطار قانون كان قد أصدره الوالي العام راندون وبدأ بتطبيقه ابتداء من عام 1863 [54].

وفي شهادة لحمدان خوجة أن أغنياء مدينة الجزائر أجبروا على مغادرة البلاد وترك أملاكهم وعرضت للنهب والسلب وهذا ما أثر سلبا على الطبقات الفقيرة التي سخطت على هذه السياسة [55].

كما استولى جنود العدو على أثاث السكان خاصة الأسلحة المرصعة بالذهب والفضة والأحجار الكريمة، ومن المساكن التي تعرضت للسطو دار السيد حمدان خوجة صاحب كتاب المرآة. كذلك تم الإستيلاء على كل الديار التي كانت في مدينة الجزائر والمعدة للراحة [56].

إن الأملاك الخاصة التي أخذت بالقوة لم يتحصل أصحابها على أي تعويض، بل كانت تخرب على مرأى ومسمع منهم فكانت

الأبواب تهشم لتحرق وسياجات الحديد تقلع لتباع، أما أرضيات المساكن فكانت تحفر بحثا على الكنوز الوهمية.

وإذا كانت الممتلكات الخاصة داخل العاصمة تعرضت للسطو والتخريب والهدم فإن ضواحيها لقيت نفس المصير فالضباط السامون كانوا يتسابقون لإختيار أجمل المساكن والحدائق ثم يقومون بتخريبها بعد الإقامة فيها [57].

كما أن المحلات التجارية سلبت من الجزائريين وأعطيت لليهود بالدرجة الأولى، وقد عبّر جانتي دي بوسي على هذه السياسة بقوله: " إننا أخذنا الجزائر، فنحن أصحابها بلا منازع وسنعمل فيها كل ما يحلوا لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره" [58].

وقد أكد التقرير الذي وضعته اللجنة الإفريقية عام 1833 على هذه السياسة القائمة على الهدم والتخريب ومما جاء فيه مايلي: " لقد حطمنا... وجرّدنا السكان الذين وعدناهم بالإحترام.. وأخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض.." وهذا المسلك إعتمده السفاح بيجو في مخططه الذي تضمن عدة أساليب جهنمية منها تخريب القرى التي يسكنها الأهالي تخريبا تاما [59].

كما أن الإستيلاء على الأملاك الخاصة ألحق أضرارا بالغة بأصحابها وهذه شهادة أحد الفرنسيين وهو السيد دلسبيس DELSPES "الأهالي المجردين من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسوّل..." [60].

وحتى الصناعة التقليدية على اعتبار أنها محصورة في عدد معين من سكان الجزائر فقد تعرضت إلى الدفن ولم يصبح لها أي وجود، أما الأملاك العامة فهي تلك التركة التي تركها وراءه الداي حسين وكان في مقدمتها أموال الشعب في الخزينة العامة للإيالة والتي قدرت بـ 50 م دولار استولت عليها سلطات الإحتلال واعتبرتها ملكا لها، كذلك الأوقاف الإسلامية التي تم الإستيلاء عليها بموجب أمر مؤرخ في 8 سبتمبر 1830 ثم تبعه أمر ثاني في 7 ديسمبر 1830 الذي يخول للحاكم العام حتى التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير أو بالكراء وبهذه الأوامر تم تأميم الممتلكات العامة التي أصبحت تحت تصرف المعمرين فيما بعد حيث باعت لهم الإدارة الفرنسية من أملاك الأوقاف ما قيمته 4495839 فرنك، كما وصلت معاول الهدم إلى الممتلكات عامة في كل المدن الكبرى، حيث لم يكتف جنود الإحتلال بقطع الأشجار وتخريب أنابيب المياه وهدم سواقيها إلى جانب تغير أسماء الشوارع وتهديم الأسواق التي راجت آنذاك بل قاموا بتحويلها إلى ساحات عامة، كما تم تهديم عدة منازل في العاصمة لإقامة ساحة الحكومة وحوّلت هذه الأملاك كذلك إلى ملاهي ومحافل دينية ومقاهي على الطراز الفرنسي، وفي هذا المجال وحسب المصادر الفرنسية حول الأملاك بصفة عامة نقل الدكتور سعد الله مايلي:

- أملاك البايلك (الدولة): كان عددها 5000 (خمسة آلاف) ملكية، تحوّلت إلى الإدارة الإستعمارية وقد شملت عدة منشآت منها الثكنات

والمباني الرسمية وممتلكات الحكام والوزراء وكبار الموظفين في الحكومة الجزائرية.

- أملاك بيت المال: وهي ما يعود إلى بيت المال من الأملاك التي يتم إحتجازها والتي ليس لها وريث.
- الأملاك الخاصة: وهي متعددة منها العقار ونحوه.
- أملاك الأوقاف: على الرغم من كونها أملاك عامة إلا أنها كانت على أنواع متعددة:

أولها: أوقاف مكة والمدينة وهي كثيرة وغنية، ثانيها: أوقاف المساجد والجوامع، ثالثها أوقاف الزوايا والأضرحة ورابعها أوقاف الأندلس ثم أوقاف الأشراف وسادسها أوقاف الإنكشارية [61].

الإنعكاسات السلبية على طبقة العلماء

كانت إنعكاسات هذه القوانين الجائرة سلبية على علماء الجزائر ومثقفيها مما أحدث هجرة كبيرة نحو الدول العربية، ومنها المغرب الأقصى الذي شهد بدوره هجرة واسعة، علما أن الجزائر فرضت وجودها ضمن حواضر العالم الإسلامي، قبل الإحتلال الإستعماري، فكانت مؤسساتها بكل أنواعها في خدمة سكان الجزائر، لكن الإحتلال عجل بزوال هذه المؤسسات ومن ثم بداية القضاء على مقومات الشعب الجزائري العربية الإسلامية وحلّ محلها مؤسسات أجنبية عن الدين والعباد، وقد أدرك عدد كبير من علماء الجزائر هذا

الخطر الداهم، والذين كان يفوق عددهم فقط في مدينة الجزائر وحدها قبل عام 1830، ثلاثمائة وسبعون، حسب الإحصاء الذي قام به بابرجوهانسن B.JOHANSSEN، هذا بغض النظر عن الوكلاء الذين كانوا مكلفين بصيانة المؤسسات وبعد الإحتلال مباشرة تعرض أغلبهم إلى التسريح من وظائفهم حيث وصل عدد الوكلاء المطرودين ما بين 150 إلى 200 بدعوى أن الإدارة الإستعمارية ليس بمقدورها توفير أجورهم [62].

إن الشعور المتزايد لدى هذه الفئة من العلماء بخطر الاحتلال، وضربه صميم مقومات الشعب الجزائري، عبرت عنه هذه الفئة في آخر لحظة من تاريخ الجزائر السيدة، بحيث اجتمع في أول خميس بعد دخول الفرنسيين العاصمة مجلس مكون من العلماء والفقهاء لدراسة قضية أداء صلاة الجمعة التي كانت تلقى آنذاك باسم أمير المؤمنين السلطان العثماني وبعد تداول الرأي فيما بينهم استقروا على الصيغة التالية: " اللهم أيد الملة الحنيفية، وأحي قلب من أحي السنة النبوية ونجّنا من الفتن الدنيوية والأخروية إنك على كل شيء قدير.."

لقد أدركت فئة العلماء مرة أخرى أن زوال المؤسسات التي بنوها بأفكارهم وسواعدهم بدأت معالمها تتلاشى أمامهم جراء الهدم الإستعماري لها، هذه المؤسسات التي جمعت كلمة الدين، والمسلمين، وصانت لهم أرزاقهم، التي انتزعت منهم، فتشتت الملكيات العامة والخاصة، وبالتالي فإن إبادة الشعب الجزائري لا تعني إزالة هذه

المؤسسات والمراكز الإشعاعية إنما هي نفي وتهجير علمائها على الرغم من أن فقدان هذه المؤسسات في بداية الأمر كان له وقع سيء على المجتمع الجزائري، وعليه فإن هذه الهجرة القسرية كانت بدافع الخوف على الملة والدين، وهذا ما دفع مجموعة من العلماء إلى الهجرة إلى المغرب الأقصى ومنهم الفقيه الحاج الداودي المتوفي عام 1854 وكذلك الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي المتوفي عام 1876 والعلامة الفقيه أحمد بن القاضي المتوفي عام 1847 و محمد بن عبد الله المجاوي المتوفي عام 1850، وعبد القادر المجاوي المتوفي في نفس السنة، وأيضا القاضي محمد المجاوي المتوفي عام 1849 بالإضافة إلى كل من الشيخ محمد القنادسي المتوفي سنة 1861 والفقيه أبو حامد المشرفي المتوفي عام 1895 [63]

والملاحظ أن فترة المقاومات الشعبية الأكثر تنظيما، اعتمدت في إعلان راية الجهاد باسم هؤلاء العلماء والفقهاء، فكانوا زادها القوي في إثارة القبائل ضد الإحتلال الفرنسي لكونه احتلالا مسيحيا وصليبيا ضد الدين الإسلامي والمسلمين وبالتالي فعلى هؤلاء كتب الجهاد لكن نهاية مقاومة الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري عام 1848 والعد التنازلي الذي عرفته مقاومة الأمير عبد القادر ابتداء من عام 1842 إلى غاية عام 1847، أثر سلبا، بل كان عاملا أساسيا دفع العلماء والفقهاء إلى الهجرة خوفا على أرواحهم ودينهم فكانت قبلة جماعة منهم

المغرب الأقصى، مفضلين الغربة عن البقاء تحت سلطة الكفار، وكانت أول دفعة احتضنتها مدينة فاس، ممثلة في الشخصيات التالية:

- العلامة الفقيه محمد بن الأخضر المجاجي الحسني
- العلامة الفقيه أحمد بن الهاشمي الجعفري
- الفقيه الحبيب ابن يخلف الشباني الجعفري
- الفقيه العلامة محمد بن عبد الله المجاوي الجليلي الحسني
- الفقيه عبد القادر ابن الشيخ المشرفي الحسني
- الفقيه ابن عبد الله السقاط

والملاحظ أن هؤلاء العلماء لم يهربوا بمفردهم من وجه الإحتلال، إنما هاجروا بعائلاتهم وأقاربهم وذويهم إلى أرض الإسلام بالمغرب الأقصى لقرب المسافة بينها وبين الجزائر [64].

بالإضافة إلى هؤلاء العلماء مجموعة أخرى من الفقهاء الذين كذلك فضلوا الهجرة إلى ديار الإسلام ورفضوا البقاء أيضا تحت حكم الكفار ومنهم:

- العلامة الفقيه علي أبو طالب المختار الحسني
- العلامة الفقيه محمد بن سعد البطيوي
- العلامة الفقيه الحاج الداودي العبيدي التلمساني
- العلامة الفقيه أحمد بن القاضي الوادفلي
- العلامة الفقيه المعسكري الحسني

ومع هجرة العلماء والفقهاء إلى المغرب الأقصى، كانت هناك كذلك موجة كبيرة صاحبت هذه الكوكبة من العلماء حيث فتحت الهجرة أمام كل الرافضين للإحتلال الإستعماري الفرنسي، فكانت أسرة الأمير وعائلته وأقاربه هي الأخرى انتقلت إلى فاس وبعد إنتهاء مقاومته انتقلت إلى طنجة ومنها إلى دمشق فيما بعد وكذلك العديد من سكان المناطق الغربية التي وقفت إلى جانب مقاومة الأمير عبد القادر منها تلمسان ومستغانم ومعسكر، هي الأخرى أجبرت على الهجرة والتحقت قبائل عديدة خوفا من إنتقام الإحتلال الفرنسي، منها قبائل بني عامر وغريس والحشم وغيرها من العشائر والقبائل التي والت وناصرت مقاومة الأمير عبد القادر [65].

لقد استمرت الإبادة الجماعية للمجتمع الجزائري من طرف إدارة الإستعمار العسكري الفرنسي، كردّ فعل للمقاومات الشعبية التي وقفت سدّا منيعا في وجه الإحتلال وعرقلت توسعه على نطاق واسع، فكانت الإبادة العشوائية التي أتت على الأخضر واليابس ولم تنجو منها الحيوانات والأشجار فكيف بالإنسان.

يضاف إلى ذلك، ما تم الإشارة إليه وهي تلك القوانين الجائرة والمؤسسات الهدامة التي أنشأتها الإدارة الإستعمارية في الجزائر قصد مسخ مقومات شخصية الشعب الجزائري العربية الإسلامية، وعليه راحت إدارة الإستعمار الفرنسي تسن القرارات والقوانين والمراسيم لتكريس هيمنتها وربط الجزائر بها لتصبح مستقبلا واقعا

مقبولا لدى الخاص والعام، ومن ثم تخضع الشعب الجزائري بدوره إلى الأمر الواقع وهو الجزائر الفرنسية.

كما كان جانب التعليم والثقافة الجزائرية المبنية على البعد الديني إحدى أهداف الإستعمار التي لابد من تدميرها، وحلّ محلها مؤسسات تعليمية وثقافية فرنسية دورها سلخ الأجيال الصاعدة في الجزائر عن ثقافتها الأصيلة ولغتها الأم العربية [66].

والحقيقة التي غابت عن إدارة الإستعمار الفرنسي أنها لم تقض على هوية المجتمع الجزائري رغم اضطهاد العلماء والفقهاء وتهجيرهم وتشريد عائلاتهم، حيث أدت هذه السياسة الوحشية إلى تفقير الجزائر علميا وثقافيا، حتى يعم الجهل والأمية، ومن ثم تطرح بدائلها التعليمية المتمثلة في المدارس الفرنسية وبالمقابل ولإنجاح هذه السياسة التعليمية بادرت إلى غلق المدارس العربية والمعاهد الدينية التي واجهت الإحتلال الثقافي ووصفته على حقيقته [67]، بالإضافة إلى التمادي في الإستيلاء على أوقاف المسلمين وكذلك الجوامع والمساجد والزوايا والكتاتيب هذا إلى جانب تشجيع النعرات المذهبية بين المالكية والحنفية والإباضية [68]، واستغلال الأوضاع لإنجاح سياستهم بين أفراد المجتمع الجزائري، وكذلك تسميم العقائد من خلال تأسيس المدارس بلغة المستعمر موجهة خصيصا لأبناء المجتمع الجزائري والهدف منها هو طمس مقومات الأجيال الجديدة وإبعادها عن عاداتها وتقاليدها في بعديها العربي والإسلامي، وبالمقابل فرنسة هؤلاء لتكوين

جيل تتكون لديه قابلية الإستعمار بل يكون المدافع الأول عن المؤسسات والقيم الفرنسية داخل الجزائر [69]، وهذا يعني بالدرجة الأولى تهجين المجتمع ورفضه لأية مقاومة ضد التواجد الإستعماري، وقد استطاعت الإدارة الإستعمارية في هذا الصدد تكوين طبقة من الجزائريين حلّت محلها في العديد من القضايا ذات الأهمية والتي لها علاقة مباشرة بأوضاع المجتمع الجزائري في العديد من المجالات بما في ذلك تكوين طبقة العملاء لإجهاض المقاومات الشعبية من الباشاغات والآغوات والقياد، وبذلك أصبحت هذه الطبقة عبر مراحل التواجد الإستعماري هي المدافعة عن إنجازات هذا الإستعمار أكثر من الفرنسيين وحتى المعمرين أنفسهم [70].

الفصل الثالث

الإبادة الغير المباشرة من خلال ظاهرة الإسيطان

لقد تنوّعت وتعددت أشكال الإبادة الجماعية للجزائريين من طرف الفرنسيين خلال فترة بداية الإحتلال الفرنسي (1830- 1900)، فلم تكن إبادة مباشرة فقط على غرار المذابح والمجازر التي إرتكبت في (الظهرة، متيجة) ولكن كان هناك نوع آخر من الإبادة للجزائريين لا تقل خطورة عن تلك المجازر بل تفوقها فظاعة وشراسة وهي الإبادة غير المباشرة والتي لا تظهر للعيان إلا من خلال تتبعها ودراستها وتتمثل بإختصار في طبيعة الحكم الفرنسي خلال هذه المرحلة 1830- 1900 ونتائجه الوخيمة على المجتمع الجزائري.

مرحلة الحكم العسكري (1830-1871)

خضعت الجزائر خلال هذه الفترة لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي، وابتداء من 15 أفريل 1845 صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية. وفي نفس هذه السنة تقرر إنشاء ثلاث مقاطعات بالجزائر هي الجزائر، وهران، وقسنطينة، وفي هذه المقاطعات توجد الأراضي التي تخضع للحكم المدني، وأراضي تخضع للحكم العسكري، والأراضي المختلطة [71].

وضمن هذا التنظيم يتضح أن السلطات الفرنسية أرادت أن تضع مقاليد حكم الجزائر في يد المعمرين الأوروبيين بدلا من ضباط الجيش الفرنسي الذي عرف عنهم أنهم كانوا يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين، ولعل رفض الجنيرال "بيجو" الحاكم العام للجزائر

والخاضع لوزارة الحربية الفرنسية نقل السلطة إلى المعمرين ما يفسر ذلك [72].

ومنذ ذلك الوقت تم تثبيت السلطة في يد العسكريين محتكرين بذلك جميع المسؤوليات الإدارية والعسكرية، والملاحظ على هذه المرحلة خصوصا بعد استقالة "بيجو" [73] من منصبه عام 1847 أن السلطات الفرنسية في باريس أرادت أن تعطي نفسا جديدا لتواجدها في الجزائر، حيث عمدت في 9 ديسمبر 1848 إلى تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الساري المفعول بفرنسا [74].

وهذا كان تلبية لرغبة المعمرين الأوروبيين بالجزائر وضمن هذا الإجراء تقرر إلغاء نظام المقاطعات الإدارية وتعويضه بنظام العمالات Départements وخلق منصب عامل العمالة Préfet والشيء الملاحظ على هذا النظام أنه لم يطبق بالكيفية التي تم تطبيقها في فرنسا حيث أن عامل العمالة يخضع لسلطة وزير الحربية وليس لوزير الداخلية [75].

وبالنسبة للتنظيم الإداري في كل عمالة في أرض الجزائر، كان يوجد بكل عمالة أو مقاطعة إدارية مجلس Conseil de Prefecture يتكون من رئيس المقاطعة و 3 أعضاء يشاركونه في تنظيم ودراسة القرارات بالإضافة إلى هذا يوجد مجلس آخر منتخب هو المجلس العام Conseil Général ويعد بمثابة برلمان منصب للمعمرين على مستوى كل مقاطعة [76].

أما فيما يتعلق بالبلديات الخاضعة للنظام المدني فإن تنظيمها الإداري المحلي مر بعدة مراحل ففي الفترة الممتدة من 1830-1833 قامت فرنسا بإنشاء لجان بلدية Commissions Municipales لإدارة مدينة الجزائر والمدن الكبرى التي استولت عليها القوات العسكرية. إلا أن هذا التنظيم لم يستمر بعد الإقتراحات التي قدمتها لجنة التحقيق البرلمانية والخاصة بإقامة نظام جديد للبلديات بالجزائر. وهي الإقتراحات نفسها التي تم على ضوئها في مطلع عام 1834 إنشاء بلديات في الجزائر، ووهران، وعنابة، وبجاية، ومستغانم. وكلها تخضع للمسؤول الإداري L'intendant Civil وتمثلت إختصاصات المجالس البلدية في الإهتمام بالنواحي المدنية والشرطة البلدية ودراسة ميزانية الإدارة المحلية [77].

بعد ثورة 1848 في باريس [78] حاولت الحكومة الفرنسية أن تعتمد أسلوب إنتخاب بدلا من أسلوب التعيين المباشر في المجالس البلدية- السالفة الذكر- لكن هذا القرار إصطدم برفض ضباط الجيش الفرنسي الذين أحبطوا هذه الخطة حيث قاموا بتزوير الإنتخابات التي جرت يوم 29 أكتوبر 1848 [79].

ولعل الشيء الملفت للإنتباه أن هذه البلديات كانت تعاني الإفلاس وهذا لعدم وجود مداخيل مالية كافية لتسيير الإدارات المحلية. ونشير أن عدد البلديات قد أرتفع من 47 عام 1856 إلى 71 بلدية عام 1863 [80]. والمتتبع لتاريخ التنظيم الإداري أثناء فترة الإحتلال يرى

أنه منذ مجيئ نابليون الثالث في 27 ديسمبر 1866، تغيرت المعطيات حيث اتخذ قرار بأن يقوم رئيس الدولة (الإمبراطور) بتعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم رئيس المقاطعة أو العمالة Préfet بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي بحسب زيادة عدد السكان [81].

أما فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للعسكريين، فقد أعتمدوا على المكاتب العربية في تسيير شؤون الأهالي [82].

خلاصة ما تقدم يمكن القول أن إستراتيجية الجيش الفرنسي في الجزائر كانت تقوم على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية في كل منطقة يتم إحتلالها وذلك قصد تكسير العلاقات العائلية وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين، ضمن نفس الخطة فإن السلطات الفرنسية العسكرية قامت بالإستيلاء على أراضي الأعراش [83].

وهذا بناء على قاعدة أن التحكم في الجزائريين يتم عبر إخضاعهم لنفوذها الذي يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الفرنسيين.

مرحلة الحكم المدني (1871-1900)

إنّ إنهزام الجيش الفرنسي في معركة سيدان ووقوع الإمبراطور أسيرا في يد الألمان [84] كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية وأصبحت المجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية، وبالتالي تركت المبادرة

للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاؤون بالجزائر، وبمجرد تعيين أدولف كريميو [85] كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني هذا الأخير قام بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأوربيين وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر مايلي:

1- إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر (التابع لوزارة الحرب) وتعويضه بحاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه رؤساء العمالات أو رؤساء المقاطعات الإدراية.

2- أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

3- أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعينه من طرف مجلس الوزراء بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

4- أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، في كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين مسلمين [86].

هذا بالإضافة إلى إصدار مرسوم ثاني سمح لليهود بالحصول على الجنسية الفرنسية والمشاركة في الحكم مع الأوربيين، وبقي

الجزائريون أصحاب البلاد الأصليين مبعدين عن المشاركة في تسيير بلادهم [87].

ومنذ عام 1871 عمدت السلطات الفرنسية في الجزائر إلى سلوك نظام إداري جديد يعتمد أساسا على السلطة المدنية التي أقرتها الجمهورية الثالثة، والتي يكون فيها الحاكم العام المنصب المحدث لتمثيل فرنسا مرتبطا مباشرة بوزارة الداخلية، بدل وزارة الحربية كما كان في السابق أثناء مرحلة الحكم العسكري.

كما أن الحاكم العام يساعده في أداء مهامه مجلس الحكومة ومجالس المالية، ومهمة هذه المجالس إستشارية لا تشريعية، إقتصرت مهمتها على مناقشة ميزانية الجزائر التي أصبحت منذ 1900 تتمتع بالحكم الذاتي في الشؤون المالية فقط [88].

ويمثل السلطة المدنية في الولايات الثلاثة (الجزائر العاصمة- وقسنطينة ووهران) ولاة مدنيون معينون، وفي كل ولاية نوعان من البلديات: بلديات كاملة الصلاحيات حيث يكثر المستوطنون الأوروبيون، وهذه تنتخب رئيس البلدية ومجلس البلدية بالطريقة التي كانت متبعة في فرنسا، أما الجزائريون فكانوا لا يشتركون في إنتخاب رئيس البلدية الذي كان دائما فرنسيا، ولا مساعديه. أما النوع الثاني فهو البلديات غير كاملة الصلاحيات أو المختلطة، وهي تكون حيث لا يوجد المستوطنون من الأوروبيين إلا بنسبة ضئيلة، وهذه يديرها حاكم إداري يعين تعيينا [89] وكانت نسبة سكان البلديات الكاملة والمختلطة كمايلي

- بلديات كاملة الصلاحيات 42 % من السكان
- بلديات مختلطة (أو أهلية) 58 % من السكان (منها مراكز بلدية 64) من مجموع السكان الكامل.

وتخضع بقية البلاد إلى النظام العسكري وهي:

1- المناطق الصحراوية أو المجاورة لها من بلاد التل ولم تكن تتمتع بأي نظام من الحياة الديمقراطية ولا التقاليد المدنية، بل كانت في عزلة إقتصاديا وإجتماعيا وسياسيا [90].

نتائجه على المجتمع الجزائري:

هناك أسباب كثيرة للإستعمار، وكان من أبرزها التوسع الأمبريالي، والسخط السياسي والتخلص من التضخم السكاني ووجود النزاعات الداخلية ضمن هذا الإطار فإن فرنسا قد انتهجت سياسة واضحة عمدت من خلالها إلى التخلص من السياسيين الفرنسيين الغير مرغوب فيهم وتهجيرهم إلى الجزائر وقد وجد في الجزائر كذلك أصحاب رؤوس الأموال والتجار، ومحتكرو الصناعات في الجزائر مصدرا للمواد الخام وسوقا لبضائعهم ومصنوعاتهم. ومستقرا للاجئين من الألزاس واللورين بعد الحرب الألمانية الفرنسية 1870 [91].

منذ أن وطأت أقدام الإستعمار الفرنسي أرض الجزائر، لجأ إلى إتخاذ إجراءات رهيبة وتعسفية للوصول إلى أهدافه في الجزائر وحتى تجلب فرنسا مهاجرين أكثر وتسهل إليهم طرق الهجرة منحتهم

إمتيازات كبيرة وهي المسماة "بالتنازلات المجانية" كما منحتهم رؤوس الأموال. ويمكن تقسيم تاريخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر إلى مراحل طبقا للتغييرات التي حدثت في السياسة الفرنسية، ففي المرحلة الممتدة 1830- 1851 أنشأ الفرنسيون مائة وستا وعشرين قرية ومنحوا خمسة عشر ألف تنازلا مجانيا من الأراضي من مجموع مائة وخمسين ألف هكتار [92] أما المرحلة الثانية (1851- 1860). خلال هذه المرحلة أنشأ الفرنسيون خمسة وثمانين مركزا إستيطانيا وزعوا مائتان وخمسين ألف هكتار من الأرض.

وعند مجيئ لويس نابليون (نابليون الثالث) بدأت المرحلة الثالثة التي خلالها خففت الهجرة نحو الجزائر ثم توقيف منح التنازلات المجانية من الأراضي [93].

وبعد الحرب الألمانية- الفرنسية سنة 1870، وكذلك الإنتفاضة الجزائرية سنة 1871 [94]- قامت الجمهورية الثالثة بتقديم ما قدره خمسمائة الف هكتار من الأراضي وأجبرت أولئك الذين حملوا السلاح ضد فرنسا على مغادرة أراضيهم. وخلال هذه السنة 1871 أصدرت الجمهورية الفرنسية الجديدة قانونا تمنح بمقتضاه مائة ألف هكتار من الأرض إلى المهاجرين الفرنسيين من مقاطعتي الألزاس واللورين الذين رفضوا البقاء تحت الوجود الألماني [95].

لقد شهد هذا العهد إذن العودة إلى التنازلات الحرة التي عانى منها الجزائريون معاناة كبيرة وخطيرة. ففي سنة 1874 نزلت في

الجزائر 877 عائلة فرنسية من الألزاس واللورين. وقد ازداد عدد المستوطنين الفرنسيين خلال هذه المرحلة من 129.898 إلى 199.418 نسمة [96].

وآخر هذه المراحل بدأت ما بين عام 1880 و1900، وقد إستمرت الحكومة الفرنسية في إنتهاج سياستها القديمة المبنية أساسا على منح التنازلات المجانية للمهاجرين واستقبالهم بكل المعونات الأخرى التي تسمح لهم بالإقامة الضرورية، وهكذا أنشأت على التوالي مائتان وعشرة مراكز بسبب زيادة عدد المستوطنين وواصلت في انتهاج هذه السياسة ولم تتورع في إنتهاك جميع الطرق الممكنة لإحلال المستوطنين الفرنسيين محل الأهالي وجعل الجزائر بلادا فرنسية وإستمرت هذه الحالة بكل وسائلها القهرية إلى ثورة 1954 التي كانت نقطة النهاية للإستعمار الفرنسي في الجزائر [97].

تدهور الوضع المعيشي للجزائريين

أ- الإحتلال والتوسع الإستعماري:

لعل من المفيد بعد عرض الحالة الصعبة التي عرفتها الجزائر مع بداية الإحتلال ويعد تدهور الوضع المعيشي الذي أصاب المجتمع الجزائري من البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية التي ذهب ضحيتها آلاف الجزائريين مما إنعكس سلبا على التطور الطبيعي لنمو السكان الذي عرف الإستقرار والنمو في المراحل السابقة والأرقام والإحصائيات لتعداد سكان الجزائر دلّت على ذلك.

مما لا شك فيه أن السلطات الإستعمارية، في بداية إحتلالها للجزائر، ركزت كل إهتمامها على الجانب العسكري، إزاء مستعمرتها الجديدة، حيث أعطت صلاحيات واسعة لقادة الجيوش المرابطة بالجزائر، في تسيير شؤون الجزائر، - كما أسلفنا سابقا- هذا الإهتمام يأتي إدراكا من فرنسا بأن الجيش هو العمود الفقري الذي يقوها إلى إتمام عملية إحتلال الجزائر والتوسع في أراضيها [98].

ومنذ البداية فإن قوات الجيش الإستعماري قامت بعملية نهب واسعة لممتلكات الجزائريين وحرق وتقتيل جماعي للسكان، ولم تتوقف أمام أي وازع أخلاقي عن هذه الأعمال، مادامت تخدم مصالحها، وتسهل عملية التوسع، وكانت الأعمال الإجرامية، ترتكب تعمدا.

فأثناء التوسع الفرنسي على أراضي متيجة في شهر نوفمبر 1830، فإن الحامية الفرنسية في مدينة البليدة، قد نظمت مذبحة رهيبة ضد السكان العزل حيث حولت المدينة التي كانت تنبض بالحياة إلى مقبرة في بضع ساعات. وبعد سنتين من هذه المجزرة فإن المارشال دي روفيقو أمر بإبادة أفراد قبيلة العوفية المستقرة عند وادي الحراش، بعد أن تمت محاكمة شيوخ القبيلة وإعدامهم مع أفراد قبيلة بالرغم من عدم ثبوت أية تهمة ضدهم، لا لشيء إلا من أجل أن يتبرع روفيو برؤوس شيوخ القبائل إلى الطبيب "بونافون" ليجري تجربة عليهم ليقنع مجادلا له، "بكون الإنسان يفقد الحياة مباشرة بعد قطع رأسه". لقد إشتهر كل من جنرالات دي نيقريي في مقاطعة قسنطينة وبوايير ولامورسير

والجينرال يوسف في غرب البلاد بالمذابح التي كانوا ينظمونها دوريا ضد السكان العزل وإزهاقهم للأرواح البشرية وبدون سبب في الكثير من الأحياء [99].

2- مصادرة الأراضي:

تنفيذا لسياستها التوسعية أعلنت سلطة الإحتلال، رغم تعهدها بإحترام ممتلكات الأهالي، عن إصدار قانون يحدث قطاع أملاك الدولة تحت إسم "الدومين" Domaine، وضمت إليه بموجب مرسوم 08 سبتمبر 1830م أراضي الحكام العثمانيون من الدايات، والباشوات، والبايات وبعض الكراغلة الذين قد طردتهم فرنسا إلى تركيا [100].

لقد أصبحت سلطات الإحتلال تروج لأسطورة الأراضي الشاغرة Les terres vacantes التي أرسلت العناية الإلهية، فرنسا لإستصلاحها وزرعها. وأدى تطبيق المراسيم إلى فقدان الأهالي لأراضيهم الفلاحية فالحكومة الفرنسية كانت تقوم بتوزيع المناشير والكتيبات في أوربا وهذا من أجل حث الأوربيين للهجرة إلى الجزائر وكانت تقدم للوافدين منهم إلى الجزائر القروض والإمتيازات والأراضي مجانا وسياسة فرنسا خلال هذا العهد كانت تقوم على مصادرة الأراضي الفلاحية من أصحابها الأصليين بالقوة وإجبارهم على التراجع نحو المناطق الداخلية [101].

فقد خطط النواب والسلطة الإستعمارية مشروع إنشاء ثلاثمائة قرية إستطانية جديدة في الجزائر خلال ثلاث سنوات، إبتداء من سنة

1888م، نصفها (هي 150 قرية) بنيت على مساحة ثلاثمائة ألف هكتار، وكان قانون 18 أفريل 1887م أشد عنفا على الجزائريين وأكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوربيين، لهذا دعم هذا القانون ونشط التعمير الرسمي، وتبع هذه العمليات سياسة الإدماج التي بلغت أوجها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881، وبفعل هذه التشريعات تم نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين والتي كانت بحوزة الجزائريين على النحو التالي:

مساحة أراضي الإستيطان في 1850 115.000 هكتار

1870 765.000 هكتار

1900 1682.000 هكتار

1962 50 مليون هكتار [102]

ومن نتائج هذه السياسة، أن أصبح الجزائريون يعانون الجوع والفقر والمرض بعدما فقدوا المصادر التي كانوا يقتاتون منها، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى أن الجزائريين خلال هذه الأزمة، فقدوا نصف ماشيتهم حوالي 13 مليون رأس عام 1867، و 8 ملايين عام 1870، بينما لم تتأثر ماشية الأوربيين من هذه الأزمة (حوالي 346 ألف رأس سنة 1867 – 377 ألف رأس سنة 1870 كما تشير هذه الإحصائيات أيضا إلى الإنتاج الجزائري من القمح الصلب الذي إنخفض من 83 % إلى 81 % من إنتاج الجزائر الكلي، وإنخفض

إنتاج القمح اللين من 11.20 % في الفترة ما بين 1867 و 1871 أما إنتاج المعمرين من الماديتين في نفس الفترة فقد إرتفع على التوالي من 88.8 % إلى 90.18 % من القمح اللين ومن 17 % إلى 19 % من القمح الصلب [103].

تدهور إقتصاد الجزائريين خلال هذه الفترة نتج عنه تدني في المستوى المعيشي للفرد الجزائري، ويصف الكاردينال لافيجري هذه الحالة بقوله: "منذ أشهر عديدة فإن عددا كبيرا من العرب لا يعيشون إلا على عشب الوحل أو أوراق الأشجار" فالأزمة الإقتصادية هاته قد ضربت الجزائريين وحدهم دون غيرهم من الأوربيين الذين لم يتأثرو بها، ويؤكد ذلك أثر النتائج البشرية للأزمة حيث تذكر المصادر الرسمية أن عدد الوفيات بين الجزائريين قد بلغ خلال تسعة أشهر فقط (عام 1868) حوالي 214603 جزائري، والإدارة الفرنسية أكدت أن العدد يتجاوز ذلك، أما الصحافة فد إختلفت في تقدير العدد فمنها ما ذكرت 500 ألف ومنها ما ذكرت 600 ألف [104].

هذه الأوضاع أدت إلى إنخفاض محسوس في تعداد سكان الجزائر البالغ عددهم عند بداية الإحتلال حسب تقديرات حمدان عثمان خوجة بحوالي 10 ملايين نسمة وبحوالي ثلاث ملايين حسب إحصاءات الفرنسيين الأولية إذن فتدنى المستوى المعيشي للجزائري وتدهور الوضع الإجتماعي الناتج عن حروب التوسع الإستعاري في الأرياف ومصادرة الأراضي. وهي المصدر الذي يقتات منه الجزائريين

خلال كل الفترة أدت إلى إنخفاض كبير في عدد السكان، إما بالقتل والنفي وهو الغالب وإما بالهجرة خارج الديار وحسب تقديرات المئوية للنسبة لها الإنخفاض لعدد السكان خلال الفترة 1840- 1848 فكان حوالي 10 % أي 300 ألف نسمة قد خسرتها الجزائر آنذاك من سكانها فسكان مدينة الجزائر المتراوح عددهم خلال كل الفترة ما بين 40 و 70 ألف نسمة لم يبق منهم سنة 1841 سوى 16.000 نسمة، ولكن بالمقابل سجل إرتفاع عدد سكان الأوربيين الذي بلغ 30.695 في نهاية عهد بيجو 1847 وصل في مدينة الجزائر وحدها إلى 42.113 [105].

إن نسبة نمو سكان الجزائريين حسب الإحصائيات الرسمية بين 1856- 1861 كانت حوالي 3.5 % سنويا، ومعنى هذا أنه من المفروض أن يكون عدد السكان الجزائريين سنة 1872 حوالي 4 ملايين نسمة، لكننا لا نجد في هذه السنة سوى 212510 نسمة [106].

ملحق رقم (01)

(de l'Antiquité à nos jours)

Croissance démographique en Algérie

	Nombre de la population	Solde	Accroissement annuel	%
1856	2.307.349	- 692.651	négatif	
1866	2.652.072	+ 344.723	+ 34.472	+ 1,29
1876	2.462.936	- 189.136	Négatif	
1886	3.287.217	+ 824.281	+ 82.428	+ 2,50
1896	3.781.098	+ 493.881	+ 49.388	+ 1,30
1906	4.477.788	+ 696.690	+ 69.669	+ 1,55
1911	4.740.526	+ 262.738	+ 52.547	+ 1,10
1921	4.923.186	+ 182.650	+ 18.256	+ 0,37
1931	5.588.314	+ 665.128	+ 66.512	+ 1,19
1936	6.201.144	- 692.651	+ 122.566	+ 1,97
1948	7.679.078	+ 1.467.934	+ 122.327	+ 1,59
1954	8.449.332	+ 770.254	+ 128.375	+ 1,51
1962	9.236.000	+ 786.668	+ 98.333	+ 1,06

- Mostapha khrati, Histoire de la médecine en Algérie, éditions A.N.E.P. 2002, P144.

الإستيطان وانعكاساته السلبية على المجتمع الجزائري

(الإبادة غير المباشرة)

بدأت هذه الإبادة مع الإحتلال العسكري الفرنسي للجزائر عام 1830 وقد استمرت هذه الإبادة مع بقاء الإحتلال لمدة مائة وإثنان وثلاثين عاما لكن مقاومة المجتمع الجزائري لهذه الظاهرة الخطيرة أفشل إلى حدّ كبير سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر بالمقارنة مع أنواع أخرى من الإستيطان وفي مناطق غير الجزائر، وهذا ما حصل لأستراليا وزيلاندا الجديدة، فبعد ست أربعين سنة من الإحتلال الأنكليزي لها نجح الأنكليز في سياسة الإستيطان حيث وصلت أعداد المعمرين الوافدين على هذه المناطق عام 1861 إلى مليون ومائة ألف وافد [107]

أما الاحتلال الفرنسي للجزائر، وبعد ست وأربعين عاما من الإستيطان والتعمير وصل عدد الوافدين إلى مائتين وأربع وأربعين ألف وسبعمائة وتسع وسبعين نسمة و 24474، منهم ما يقارب مائة وخمسا وخمسون ألف وسبعمائة وسبع وعشرون نسمة 155727 من الفرنسيين فقط حسب إحصائيات عام 1876 [108]

ومن جهة ثانية يلاحظ التطور البطيئ في زيادة المستوطنين الفرنسيين بصورة خاصة، وهذا ما جعل عددهم يصل عام 1900 إلى

ستمائة وعشرون ألف 620.000 نسمة فقط خلال سبعين سنة كاملة [109].

لقد كانت سنة 1900، سنة مميزة للإستيطان من حيث توافد الفرنسيين المستوطنين على الجزائر، فقد وصلتها مجموعات مهمة من العاصمة باريس ابتداء من عام 1848 ثم مجموعات بشرية من مقاطعتي الألزاس واللورين عام 1871، ثم مجموعات من فلاحي الكروم من الجنوب الفرنسي ما بين 1880 و1881، كما شهدت هذه السنة سنّ العديد من القوانين والمراسيم المشجعة على الإستيطان، خاصة ما تعلق منها بالتجنيس، لكنه بعد هذه السنة بدأ التراجع التدريجي في الحديث عن التوطين والتعمير، الذي حلّ محلّه التنوع الديموغرافي.

وهناك ملاحظة أخرى وهي ارتباط بناء المدن بالتجمعات السكانية الأوروبيين وتشجيعهم على هذا الأسلوب للبقاء في الجزائر، وهذا ما أشار إليه الأستاذ الفرنسي غوانار في كتابه الآثار الفرنسية في الجزائر [110].

وما يمكن ملاحظته كذلك من خلال تزايد حركة الاستيطان هو مايلي: في عام 1831، أي بعد عام فقط من الإحتلال الفرنسي للجزائر وصل عدد المستوطنين ما يقارب 3228 نسمة، وما بين 1832 و 1852 أي بعد عشر سنوات ارتفع عدد المستوطنين إلى 124401 نسمة، بما في ذلك معمري عام 1848 وفي عام 1864 وصل العدد إلى

235000 نسمة، وبحلول عام 1871 الذي واكب ثورة الشيخ المقراني ضد الإحتلال الفرنسي، وصل عدد المستوطنين إلى 245000 ألف بما في ذلك العدد البشري المتوافد من منطقتي الألزاس واللورين [111] وفي عام 1886 على عهد الحاكم العام المدني لويس تيرمان [112] وصل عدد المستوطنين إلى 489774 نسمة.

وفي عام 1896 ارتفع عدد المستوطنين في الجزائر إلى 578000 ألف نسمة الذين لقوا كل التسهيلات الضرورية لإستيطانهم في الجزائر من طرف الحاكم العام المدني جول كامبون [113]. أما في عام 1900 فقد ارتفعت نسبة الإستيطان إلى 620.000 ألف نسبة على عهد الحاكم المدني جونان [114].

إن نسبة ارتفاع أعداد المعمرين الوافدين من فرنسا وأنحاء أوروبا لم تكن بالشكل الذي كانت تحبذه وتتمناه إدارة الإحتلال الفرنسي، ففي نظرها بقي هذا العدد ضعيفا جدا، سواء بالنسبة للفرنسيين أو الأوروبيين على حدّ سواء لأنها كانت تطمح في تغليب العنصر الغربي (الفرنسي والأوروبي) على العنصر العربي صاحب الأرض، وتكريس مفهوم الجزائر الفرنسية بشريا إلى جانب العامل العسكري اعتمادا على توفير الأرض المستوطنين وإغرائهم بها لكونها لعبت دورا أساسيا في تاريخ الإستيطان الفرنسي في الجزائر.

طبيعة الأراضي في الجزائر قبل الإحتلال وإلى غاية عام 1830:

لقد استطاعت تقارير الجواسيس والقناصل من إعطاء وصف دقيق عن طبيعة الأراضي الجزائرية ومناخ الجزائر المتنوع ومما جاء في بعضها أنها أراضي خصبة، ومياهها عذبة وغزيرة ومناخها لطيف جدا، فهو يساعد الأوروبيين شتاء على الفلاحة وصيفا استوائي، كما أن هوائها صحي جدا لنقائه، ويوجد في الأفق أكثر من ثلاثمائة ألف هكتار من الأراضي التي تنتظر الحرث [115].

لقد أنفت إدارة الإحتلال سبب ضعف توافد المستوطنين على الجزائر، وأرجعت بعضه إلى بعض الأمراض التي اجتاحت الجزائر خلال فترة الإحتلال ما بين 1830 و 1900، مثلما حدث في سهل متيجة ابتداء من البليدة عام 1853 في حين أن السبب الرئيسي هو وصول الأخبار عن ضراوة المعارك التي كانت تقوم بها المقاومات الشعبية، والتي لم تتوقف ولم تنحصر في منطقة من الجزائر دون أخرى.

وفي نفس الإطار ذكر السيد أوجان فرومنتان Eugène Fromentin أن خصوبة الأراضي الجزائرية جعلت منها مستعمرة فلاحية كبيرة، مما يجعلها تساهم بقدر كبير في لعب دورا أولي وأساسي في توطين الوافدين الأوروبيين، لكن الأرض التي بنى عليها

الفرنسيون أحلامهم لتوطينها لم تكن أرضا بكرا، وغير آهلة بالسكان بل لها أهل لهم تاريخ ونظام حكم وسيادة، لذلك عند احتلالهم للجزائر وجدوا نظاما قائما فيها، حتى أنهم ابنهروا بالقوانين الإسلامية المطبقة والملكية الفردية التي اعتبروها فريدة من نوعها، خاصة وأن الأملاك الخاصة [116] هي في الغالب غير قابلة للتقسيم، في حين أن الإحتلال أباح كل شيء، وضرب كل هذه القوانين التي كانت قائمة على مقومات الشعب الجزائري عرض الحائط من خلال فرضه على المجتمع الجزائري قوانين دخيلة عنه تصب كلها لصالح المستوطنين قصد الإستيلاء بالدرجة الأولى على الأراضي التي هي ملك للقبائل والعروش، بما في ذلك الأراضي التي كانت مشاعة، ولم يستثن من ذلك حتى الأراضي التي كانت ممتلكات لبعض العائلات المرموقة، وهذه الأراضي بصورة عامة كانت توجد بضواحي المدن الكبرى مثل الجزائر والبليدة وقسنطينة وعنابة وتلمسان وغيرها من المدن المعمرين من الفلاحين بالإقامات الثانوية لهؤلاء المستوطنين.

وكان من أبرز هذا النوع من الأراضي التي كانت بحوزة الخزناجي بمنطقة الشراقة بالضواحي الغربية للعاصمة، وقد عرفت بحوش الخزناجي وحوش الخوجة.

من ناحية أخرى وجدت إدارة الإحتلال مصطلح الأراضي الميتة (Les terres mortes) والمقصود بها الأراضي التي لا تنتج، وهي ليست ملك لأحد، مما يبيح السطو عليها لإستصلاحها وتوزيعها

بالمجان على المستوطنين، أما الأراضي الحية (Les terres vivantes)، فهي الأراضي المنتجة والتي تعود في أغلبها إلى أصحابها ولكنها غير قابلة للتقسيم، لكنها هي الأخرى عن طريق القوانين الجائرة تم استرجاعها وتوزيعها دون عناء على المعمرين.

وكان من بين أساليب إدارة الإحتلال في تمليك المستوطنين أراضي الجزائريين، هو إعادة إحياء الأراضي الميتة من طرفهم واستصلاحها ثم زراعتها وبالتالي تصبح بحكم القانون ملكا لهؤلاء المستوطنين.

لم تجد إدارة الإحتلال عند دخولها الجزائر تلك الخوض في الأراضي التي جعلت منها مطية لحملتها العسكرية، بل وجدت الأراضي مهيكلة ومنظمة تنظيما لائقا على النحو التالي:

1- أراضي الملك:

هذه الأراضي مرتبطة بالملكية العقارية للأفراد، وهو النظام الذي كان سائدا في الجزائر قبل الإحتلال العسكري الفرنسي، وهذه الأراضي الخاصة تخضع في تقسيمها إلى قانون الوراثة الإسلامي القاضي بتوزيعها بعد وفاة صاحبها على الورثة، وفي مناطق أخرى لا تقسم هذه الأراضي فيبقى التقسيم شكلي فقط، وهذا ما خلق نوعا من الصعوبة لتزايد الورثة.

وأصل أراضي الملك نوعان حسب نظر الفرنسيين:

أ- الأملاك ذات الأصول الرومانية من جهة، وتغطي قرابة ثلاثة ملايين هكتار، وتمثل أملاك العديد من القبائل عبر التراب الجزائري.

ب- الأملاك ذات الأصول الإسلامية من جهة أخرى، وهي بدورها تغطي حوالي مليونان ونصف مليون هكتار، وتمثل ممتلكات العائلات العربية في الجزائر [117].

وحسب إدارة الإحتلال فإن هذه الأراضي الغير قابلة للتقسيم موزعة على أفراد العائلات المالكة لها حسب القطع الأرضية، ولكل فرد من أفراد العائلة المالكة له حق الإستغلال الفلاحي حسب الوحدة النقدية التي تمثل ما نسبته 1 على 192 من المساحة الكلية للمِلْك.

وهذه الأملاك بالنسبة لأي فرد من أفراد العائلة له رغبة بيع حقه منها لشخص آخر غريب عن العائلة لا يستطيع ذلك إلا إذا سمحت له العائلة بذلك في إطار حق عرف بحق الشفاعة، وعكس هذا الحق فإن كل فرد من أفراد العائلة المالكة له حق الطعن في البيع على أساس أنها ملكية جماعية للعائلة وغير قابلة للتقسيم، وبالتالي فإن الراغب في الشراء لابد له من الحصول على موافقة كل أفراد العائلة دون معارضة، عندها يصبح الشراء شرعيا وغير قابل للطعن مرة أخرى، هذا إلى جانب حق الرهن، فهذا النوع من الأراضي يمكن أن يرهن إلى غاية أن يتمكن صاحب الأرض من سداد دينه في الأرض التي رهنها.

هذا إلى جانب البيع بالوفاء والذي يعطي حق استرداد المبيع بالوفاء دون تحديد تاريخ الإسترداد الذي يبقى فرضيا [118].

2- أراضي العرش:

وهي أراضي ذات ملكية جماعية تغطي ما مساحته خمسة ملايين هكتار وهي أراضي مشتقة من أراضي الخراج التي ينص عليها القانون الإسلامي وهذه الأراضي يرجعها البعض إلى ممتلكات القبائل المنهزمة في المعارك وقد أشار السيد آرثور جيرولت إلى هذه النوع من الأراضي حيث أطلق على أصحابها بمزارعي الإسلام (Les fermiers de l'Islam) بحيث أن الضريبة المدفوعة من طرف ملاك هذه الأراضي تعني خضوعهم للمنتصر، والمقصود هنا حسب السيد جيرولت هي الضرائب التي يدفعها الجزائريون للمستعمرين الذين يصفهم بالمنتصرين عوض المستوطنين الغزاة المحتلين.

والظاهر أن أكبر جزء من هذه الأراضي يوجد في المناطق التلية الخاضعة لقواعد خاصة، طبقا لخمس مبادئ هي:

أ- عدم قابلية التصرف في الأراضي المحجوزة التابعة للحاكم، وبالنسبة للقبيلة لها حق التمتع والإنتفاع بالأرض فقط.

ب- لكل فرد من أفراد القبيلة أو العرش الحق في التملك لمساحة معينة من هذه الأراضي للإنتفاع بها عن طريق زراعتها، وهي قابلة بالتوارث، لكن هذه الأراضي يمكن نقلها إلى قبيلة أخرى في حال ما إذا تخلت القبيلة الأولى عن زراعتها.

ج- لا يحق للنساء استخلاف الرجال في الحصول على هذه الحقوق المتعلقة بهذا النوع من الأراضي.

د- النزاعات حول أراضي العرش لا تحول إلى القاضي للنظر فيها، إنما هي من اختصاص وكيل البايلك، بمعنى أنها من صلاحيات الوكيل الذي تعينه الإدارة الإستعمارية في حل مثل هذه النزاعات.

هـ- دفع ضريبة عن الإنتفاع من هذه الأراضي تماثل ما يدفع عن سكن ترابي [119].

لقد أدخلت إدارة الإحتلال عدة تحويرات على القوانين السابقة تماشيا مع مصلحة المستوطنين في الإستفادة من جلّ أنواع هذه الأراضي وهي التغييرات التي أثرت على قانون الأراضي لصالح المعمرين على حساب أصحابها من العرب.

3- أراضي البايلك:

المقصود بها هي أراضي الحكومة، أو الدولة التي تملك عقارا واسعا ومهما، وقد زادت مساحته بالإستيلاء على كل الأراضي التي كانت بحوزة القبائل التي أعلنت مقاومتها للإحتلال الفرنسي، وكان هذا النوع من الأراضي قبل الإحتلال موزع على الشكل التالي:

1- الأراضي الحية المستغلة من طرف البايلك، وقد وزعت على طبقة الخماسين لزراعتها تحت إشراف مسير يسهر على المراقبة وفي بعض الأحيان تؤجر هذه الأراضي لبعض القبائل مقابل سكن وهذه الأملاك المستأجرة هي أملاك العزل.

2- الأراضي الميتة، بما فيها الغابات والأحراش والأراضي المهملة وغير محددة والمستعملة كمراعي لقطعان الأغنام والماعز وكل أنواع

الحيوانات وقد حددت مساحتها حوالي إثنين مليون هكتار، وقد أطلق عليها اسم بلاد الإسلام وهي الأراضي المسموح بها لتنقل الأفراد والحيوانات.

3- الأراضي الشاسعة منحت لبعض القبائل، كممتلكات للإنتفاع فقط وبالمقابل تقدم القبائل المستفيدة من هذا الإمتياز خدماتها العسكرية وضمان جمع الضرائب، وقد أطلق على البعض منها اسم قبائل المخزن [120].

وهذه الإمتيازات مؤقتة، ويمكن نزعها من القبائل التي تتهاون في تقديم الخدمات المطلوبة منها.

وقد حاولت إدارة الإحتلال الفرنسي استمالة القبائل المنتفعة بهذا النوع من الأراضي، حيث أبقت على النظام القديم في التعامل معها حول أراضي البايلك، محاولة بذلك إخضاع هذه القبائل عن طريق الإغراء لسياستها وقد نجحت مع بعض القبائل في ذلك، منها الدواير والزمالة التي أصبحت فرقا عسكرية مساعدة للإحتلال في حربها ضد مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري وكان مصطفى بن سماعيل [121] من قادتها المشهورين، وقد قتل على يد قوات الأمير عبد القادر، وقد منحته سلطات الإحتلال بعد موته رتبة جنرال لكن كأنديجان وليس كفرنسي.

5- **أملاك الحبوس:** هي أملاك قدمها أصحابها كصدقة أو هبة لبعض الجمعيات أو المؤسسات الدينية، وقد وضع

القانون الأساسي لأملاك الحبوس حسب وجهة نظر إدارة الإحتلال الفرنسي على الطريقة التالية:

" إن العقد الخاص بأي شيء سواء تعلق الأمر بأثاث أو سكن يستخرجه المشرع من التجارة، ويكون هو صاحب ملكيته، ويمتلك حق الإنتفاع يبقى الوحيد الذي له حق التملك مع التخويل في هذا الحق لفرد أو عدة أفراد معينين في عقد التأسيس يستفيدون هم كذلك من حق الإنتفاع طبقا للأمر المشار إليه من طرف المشرع، وحق الإنتفاع يستفيد منه الشخص أو الفرد العاقل، وبأمر ديني سواء تعلق الأمر بمدينة مقدسة، أو مسجد إلخ لإستغلال هذه الأراضي من أجل هدف نبيل وأسمى" [122].

إن القانون الأساسي لأملاك الحبوس يسمح بتحقيق أهداف نبيلة ومختلفة في آن واحد ومنها مايلي:

أ- من أجل تحقيق عمل خيري

ب- إبعاد النساء وكل الورثة غير المرغوب فيهم في ذلك، مع تحديد الأمر الخاص بالوراثة في هذا الشأن

ج- صيانة الأملاك المحتجزة عن النظام السابق القائم على الظلم والإستبداد.

إن أملاك الحبوس كانت مزدهرة وكثيرة في الجزائر قبل الإحتلال العسكري الفرنسي عام 1830، لكن عراقة قانونها داسته التعليمات

والمراسيم الإستعمارية التي لم تكن في الأصل إلا خدمة للمستوطنين وتثبيت الإستيطان في الجزائر.[123]

وعلى هذا الأساس سارعت إدارة الإحتلال إلى أخذ الإحتياطات الضرورية واللازمة لتغيير مضمون أملاك الحبوس تماشيا مع مصالحها الضيقة، وقد جاء هذا التغيير ضمن مجموعة من النصوص القانونية والتعليمات والمراسيم الحكومية، منها مايلي:

1- النصوص القانونية والحكومة الصادرة ما بين سبتمبر وديسمبر من عام 1830، تشترط على أن أملاك الحبوس تصل إلى آخر شخص استفاد من حق الإنتفاع، وهذا يعني أن هذه الأملاك قبل أن تصبح ملكا لإحدى المؤسسات الدينية بصفة نهائية لا بد أن يتم تسجيلها على أنها ملك للدولة الفرنسية.

2- الأمرية الحكومية الصادرة عام 1844 والتي تقر على مايلي: " إن منح أملاك الحبوس كهبة، يعني كذلك المستوطنين الأوروبيين الذين لهم الحق في الحصول عليها ولا تتعارض معهم أبدا"

3- البند رقم 17 من القانون الصادر في 18 جوان عام 1851 يؤكد على أن ملكية أملاك الحبوس، لا يمكن أن تعارض في حق المستوطنين الأوروبيين فيها، ويخضع هذا البند حق الشفاعة لأوامر المحاكم التي هي المخولة في إتخاذ أي قرار حول أملاك الحبوس

4- المرسوم الصادر في 30 أكتوبر من عام 1858 يمدد إجراءات الأمرية الحكومية لعام 1844، وتمس بذلك بعض الملاك المسلمين.[124]

إن ملكية أملاك الحبوس عائت بها إدارة الإحتلال الفرنسي، حيث خولت للمستوطنين بموجب القوانين والمراسيم والتعليمات حق التملك الذي كان في السابق محصورا على المؤسسات الدينية التي استفادت من هبات الأفراد والجماعات من الأراضي التي أعطيت لهم كهبة.

شهدت الجزائر ما بين 1830 و 1835 مرحلة الإحتلال الضيق الذي انحصر في المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر ومن الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل العاشر وكانت بداية الإستيطان العسكري بإغتصاب مزرعة كبيرة المساحة وصلت حوالي 1000 هكتار تقع نواحي الحراش وأعطيت إلى مجموعة من جنود الحاكم العام كلوزيل لتسييرها وقد أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية، بالإضافة إلى أن المستوطنين الأوائل كان منهم كذلك القائمين على الطبخ وخدمة الجنود، وقد اعتمد هؤلاء المستوطنون على اليد العاملة الجزائرية إلى حين وصول الدفعات الأولى من فرنسا وكان من دعاة الإستيطان في هذه المرحلة الحاكم العام كلوزيل ومن بعده دي روفيغو [125].

ومع بداية عام 1835 شهد الإستيطان أوج ازدهاره مع فالي وبيجو وراندون وبداية ظهور قوة المستوطنين في فرض وجودهم على الساحة السياسية في الجزائر وفي باريس على حد سواء وتوطيد

مكانتهم في الجزائر خاصة على حساب العسكريين، وهي بداية مرحلة الإحتلال الشامل[126].

لقد كتب أبو الإستيطان الأوروبي في الجزائر الجنرال بيجو إلى وزير الحربية قائلا: " إن الحملات أضافت إلى ممتلكاتنا أراضي خصبة وسوف نوزعها على المعمرين الأوروبيين" وقد جاء قوله تثمينا لقول سلفه المارشال الكلوزيل عندما افتتح عهد الإحتلال الشامل مخاطبا المعمرين بمناسبة تعيينه حاكما عاما في 10 أوت 1835 قائلا: " لكم أن تؤسسوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي يحتلها وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالعبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا من بضعة قرون" [127].

أ- الدعم المادي والمعنوي

لقد كان الدعم المعنوي لحركة الإستيطان ظاهرا في خطابات كل الحكام الذين تداولوا السلطة والحكم على الجزائر سواء العسكريون منهم أو المدنيون، ومن هذا المنطلق فإن تشجيع الأوروبيين على التوجه إلى الجزائر وتعميرها كان ضروريا للسلطة المحتلة لذا راحت توفر السكن وضمان الرواتب التي تفوق رواتبهم في باريس وهذا ما سمح لهم من التفوق عدديا على أصحاب الأرض، كذلك ضمان الحماية

العسكرية لهم حتى لا يتعرضون للإبادة من طرف المجاهدين وقد كانت بداية الإستيطان في المناطق الساحلية بالدرجة الأولى وهو ما سمح بظهور قرى استعمارية استيطانية خاصة بهم منها قرية دالي إبراهيم [128].

كذلك بدأت حركة الإستيطان تشهد توسعا أكثر حيث شمل كل الأوروبيين فقامت فرنسا بعملية تسهيل تهجيرهم من أوطانهم إلى الجزائر على متن سفنها ومنحهم فرص النجاح في الأراضي الجديدة لتفعيل هذا الجانب جاء دور الشركات التي تأسست لهذا الغرض حيث أوكلت لها مهمة إنشاء القرى والمستوطنات ومن أبرزها الشركة الجزائرية التي تأسست عام 1868 وتحصلت على 100 ألف هكتار من الأراضي، وقد قامت هذه الشركة بتقديم تسهيلات للمستوطنين في الحصول على قطع من الأراضي مقابل دفع فرنك واحد لكل هكتار ولمدة 50 سنة وقد وصلت المساحة التي بيعت ما بين 1885 و1887 إلى 29884 هكتار والتي بيعت في شكل 354 قطعة أرض [129] وهناك كذلك إجراءات اتخذت لدعم حركة الإستيطان على عهد الحكم المدني تمثلت فيما يلي:

1- الإستحواذ على 300 ألف هكتار جديدة من أراضي الجزائريين
2- إنشاء 300 قرية استعمارية جديدة
3- توطين 15 ألف عائلة جديدة وما يعادل 60 ألف فرد [130].

ب- التركيبة الفئوية للمستوطنين الأوروبيين:

إلى جانب الفئة التي كانت في خدمة جيش الإحتلال من طباخين وتجار متنقلين، كانت هناك فئة أخرى أطلق عليها اسم أصحاب القفازات الصفراء Les Colons en gants jaunes والتي تركت العاصمة الجزائر واستوطنت الأراضي الساحلية وقامت بزراعتها وقد أطلق عليها السفاح بيجو اسم أصحاب القفازات المدبوغة والقبعات الحريرية Gants en gants tannés et en chapeaux de soie وهذه الفئة كانت في السابق مؤيدة للملك شارل العاشر لكن عند إطاحته على يد ثورة 1830 عارضتها هذه الفئة وعارضت حتى الملك لويس فليب لذا توجهت للجزائر وكان هدفها بالدرجة الأولى العمل على جلب أكبر عدد ممكن من العائلات الفرنسية الراغبة في الهجرة إلى الجزائر [131].

ومن المغامرين كذلك تشكلت فئة من المستوطنين كان دافعهم المصلحي في الإستيلاء على خزائن الجزائر، وهناك فئة المتعصبين دينيا إلى جانب الأدباء والمؤرخين والصحفيين والمحامين وحتى المترجمين الذين يحسنون العربية [132].

وهناك أيضا إلى جانب الفرنسيين مستوطنون من أوروبا منهم الإسبان والمالطيين والايطاليين والكورسكيين والألمان الذين جاءوا من منطقة رينان Rhénanie، وقد استمر تدفق هؤلاء المستوطنين إلى غاية عام 1890 وهذا إلى جانب سكان الألزاس واللورين، وقد وصل عدد

الألمان في الجزائر عام 1855 إلى 10 آلاف مستوطن وهم الذين استوطنوا منطقة القبة ودالي إبراهيم [133].

إن تشجيع سلطات الإحتلال للإستيطان هو الذي فتح شهية الأوروبيين وحفزهم إلى المجيء إلى الجزائر ويقول في هذا الصدد أحد غلاة الإستيطان وهو لويس فانيون Louis Vagnon مايلي:"إذا كان ما بين 20 و 25 ألف مستوطن أوروبي من فرنسيين وأجانب يستوطنون كل عام إفريقيا – يعني الجزائر- فسوف نصل عند نهاية القرن من حيث عدد السكان ما بين 800 إلى 900 ألف نسمة من العرق الأوربي وما بين 4 و 4.5 مليون من الأهالي وجزء كبير منهم مفرنسون." وبسبب التشجيع المتزايد وصل عدد المستوطنين عام 1900 إلى 620 ألف نسمة [134].

كذلك كان هناك العديد من الشخصيات التي عارضت ثورة 1830 التي أطاحت بالملك شارل العاشر وقد سبقها في ذلك معارضو الملك شارل العاشر نفسه صاحب الحملة الفرنسية على الجزائر حيث نفاهم مع الحملة.

وقد كان للفئة الأولى المذكورة نظرة مغايرة لطريقة الإستيطان الكلاسيكية فهي التي وضعت الأسس الأولى في الجزائر لما اصطلح عليه بالجزائر الزراعية، خاصة على مستوى سهل متيجة الخصب، وكان من أبرزهم السيدان أوغستان فيالار Augustin de viallar وتوناك دي فيلناف Tonnac de Villeneuve فالأول منذ بداية

استيطانه بالجزائر صرف مليون فرنك في شراء العقارات والأملاك على الساحل مثل (منطقة القبة وبئر مراد رايس وتقصراين) وقد خصصها لإستيطان الأسر الفرنسية، كما اشترى مع كل من السيدان توناك والطبيب الجراح بودان Baudens أراضي أخرى في سهل متيجة، وقد تمكن فيالار من بناء مركز صحي في مدينة بوفاريك لخدمة المعمرين هناك وتحت إشراف الطبيب بوزان Pouzin [135].

إن عملية الإستيطان هاته فتحت المجال واسعا لشخصيات سياسية أخرى على منوال فيالار كان من أبرزها كذلك لابيريار Lapyriere وسانت غيلهم Saint Guilhem ومن المستوطنين السياسيين المنفيين الين استقروا في الجزائر، عميد المحامين روميال فيلرموز Vllermoz Rumuall الذي كان من الجمهوريين الذين شاركوا في كمونة باريس La comune de paris وقد أصبح فيما بعد محافظا مدنيا فوق العادة، وكذلك الصحفيين المعارضين منهم شارل جوردان Charles Jordan وألكسندر لامبار Alexandre Lambert [136].

وأيضا شارل دي بوزات Charles du Bouzet وإميل تويليي Emille Thullier وكذلك كليمانت ديفارنوا Clément Duvernois وكان جلهم إن لم يكونوا كلهم من غلاة المعمرين الذين خدموا الإستيطان سياسيا وفرضوه حتى على العسكريين الذين كانوا ينظرون إليه على أنه أثقل كاهل الحكومة [137].

1- الإستيطان في ظل الإحتلال الضيق

1- مرحلة التردد:

في عام 1830 نزل الفرنسيون في سدي فوج واحتلوا الجزائر انطلاقا من الدعاية الفرنسية القائلة بأخذ الثأر لحادثة المروحة التي ضرب وأهين فيها القنصل الفرنسي في الجزائر دوفال، لكن بعد احتلال مدينة الجزائر وقع قادة الإحتلال في الشك والتردد ماذا يفعلون؟ هل يكتفون ببعض الأسواق في المناطق الساحلية أو يتوغلون في البلاد يوسعون الإحتلال مع الأخذ بعين الإعتبار معارضة بعض الدول الأوروبية؟ مثل انجلترا على وجه الخصوص لحساسيتها في كل ما يعني إفريقيا والبحر المتوسط... هذا ما لم تكن تريده إدارة الإحتلال خاصة بعد الإنقلاب على الملكية لهذا الغرض اختارت أحد الحلول وهو أسوء ما يكون في نظرها وهو الإحتلال الضيق أو المحدود إلى غاية 1835 [138].

وقد كان من النتائج الخطيرة للحملة هو وصول الفرنسيين إلى الجزائر وهذا ما أدى في 1832 إلى إتخاذ قرارات خطيرة للحد من الهجرة المكثفة والمتسرعة في آن واحد، والعمل على تقنينها لذلك فإن السنوات الإحتلال عرفت هذا النوع من التقنين فالفرنسيون والأجانب الراغبين في الإقامة في الجزائر، يجب عليهم إثبات عمل مضمون مسبقا

وفي مكان محدد وعند ربّ عمل معين أو إمتلاك مبلغ يساوي 400، 1500 أو 3000 فرنك فرنسي [139].

وفي هذا الظرف بالذات كيف تستغرب إدارة الإحتلال للعدد المحدود للمستوطنين في بعض الآلاف من الأوروبيين فقط أغلبهم كانوا يستغلون في التجارة التي لها علاقة بجيوش الإحتلال منها المأكولات السريعة والكحول والأمر الغريب أنه كان لهؤلاء سمعة سيئة في أوطانهم.

2- المستوطنون (المستدمرون):

كان القليل منهم يخرج إلى ضواحي مدينة الجزائر "للمغامرة" خاصة وأن الأراضي المستغلة كانت محدودة في المناطق الساحلية.

إن طليعة المعمرين الزراعيين كانت تتكون من الفرنسيين الذين بقوا أوفياء للملك شارل العاشر واختاروا الهجرة الطواعية للجزائر حتى لا يعيشون تحت حكم النظام الجديد، وهؤلاء كان يطلق عليهم أبو الإستيطان الجنرال "بيجو" بسخرية (بالمعمرين ذوي القفاز الأصفر والقبعات الحريرية) وكان أغلبهم ينتمون إلى العائلات النبيلة تمكنوا من شراء مزارع كبيرة في مختلف أنحاء الجزائر وكانت فكرتهم (إنشاء إستيطان إنساني) يعتمد على استصلاح الأراضي، وهي محاولة منهم لكسب رضى الجزائريين (الأهالي) لهذا كانوا يريدون لإنجازاتهم أن تكون مختلفة على مبادئ الإستعمار الكلاسيكي، وقد برز إسمان في عملية استصلاح سهل متيجة هما أوغسيتن دوفيالار

(Augustin de Vialar) و طوناك دوفيل ناف (Tomac de Ville neuve) حيث صرف دوفيالار في عام 1835 مليون قرنك فرنسي لشراء مزارع

في الساحل والقبة وبئر مراد رايس وتقصراين، وقام بإسكان عائلات فيها. أما دوفيل ناف فقد اشترى مع الطبيب الجراح بودان Baudens أراضي في متيجة وكان لدوفيل ناف تكوينا في اللغة العربية وله معرفة واسعة بعادات وتقاليد الجزائريين، حيث كان يعاشرهم ويلبس مثلهم، وكان يدخل أسواق بوفاريك (الغير أمنة آنذاك) دون حراسة [140].

أما فيالار فقد جمع أموالا من فرنسا، وبنى بها مستوصفا في بوفاريك يسيره الدكتور بوزان (Pouzin) وكان هذا المستوصف مفتوحا للأهالي والمستوطنين الجدد.

كما برزت أسماء أخرى من مدعمي الإستيطان في مناطق أخرى من الجزائر منهم لابيريار (Lapyriere) وسانت غلهم (Saint Guilhem) وقد استعان هؤلاء الملاك الجدد من المستوطنين بمزارعين أتوا بهم من فرنسا وأوروبا ومنحوا لهم مرتبات أعلى مما كانوا يتقاضونها في فرنسا، نظرا لعدم تأقلم الأهالي مع التقنيات المعمول بها داخل فرنسا، إلا أن كل هذه التصرفات كانت غير مقبولة من طرف السلطات العسكرية التي اعتبرتها خطيرة وسابقة لأوانها لأن هناك قبائل جزائرية منها قبائل حجوط كانت من حين لآخر تهاجم المعمرين وتلحقهم بهم خسائر كبيرة رغم حماية المستوطنين من طرف

الجيش الفرنسي في هذه الفترة ولتبرير الأطروحة الرسمية حول الإستيطان المحدود كانت تنشر تقارير مختلفة مثل تقرير موريس آلار (Maurice Allard) جاءت فيها معطيات حول صعوبة استعمار مدينة الجزائر ويثبت فكرة أن "الجزائر بلد فقير لا تنمو فيه الزراعات لا الأوروبية ولا الإستوائية، زد على ذلك غياب اليد العاملة بسبب عداء الأهالي ولهذا فلا مستقبل لفرنسا في هذا البلد" [141].

لهذا كانت حركة البواخر الآتية من جزر الباليار وألكانت وصقيليا محدودة العدد، وكانت تنقل أوروبيين فقراء، لا مستقبل لهم ومستعدون للمغامرة بحياتهم، لكن بعد عام 1835 تغيرت النظرة للأمور، ولأسباب أمنية متعلقة بمقاومة الأمير عبد القادر اضطرت فرنسا لتوسيع ميدان الإحتلال، وانتقلت من الإحتلال الضيق إلى الإحتلال الواسع. وهذا بعد التأكد من أن وجود فرنسا في الجزائر سيستمر، وهذا ما جعل ألكسيس دي طوك فيل (Alexis de Tocquville) يقول في كتابه العمل حول الجزائر « Travail sur l'Algérie » سنة 1841 مايلي "لا أظن أن فرنسا تفكر جديا في مغادرة الجزائر، إن مجرد التفكير في التخلي عنها يعني في نظر العالم بداية نهاية فرنسا..." [142].

لقد كان من الضروري على الملاك الجدد من المستوطنين استصلاح الأراضي وجلب أكبر عدد ممكن من الأوروبيين، وهذا في نظرهم لا يطرح أي مشكل لهم لكونهم كانوا في فترة الهجرة الإرادية

لأوروبا القديمة نحو مناطق جديدة مثل الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية وأستراليا وزيلندا الجديدة، لكن في الواقع لم يتغير التعداد السكاني في الجزائر وذلك للوضع المريح الذي كان يتمتع به المزارعون في بلادهم كما كانت الهجرة من بلد الباسك محدودة (Pays Basque)

2- الإستيطان على عهد الجنرال بيجو

في عام 1841 صرح لويس فييو (Louis Veuillot) السكرتير المقرب لبيجو خلال رحلته للجزائر بمايلي: "بعد عشر سنوات من الجهد تظهر نتائج الإستعمار أقل تقدما من الأيام الأولى، لما لا تزرع أي أرض باستثناء بعض البساتين تحت الأسوار المحروسة؟ أين تجنى بعض الخضر التي كانت تباع بأسعار باهضة، لما كنا نتكلم لبيجو عن المعمرين، كان يسخر من هذه الأكذوبة قائلا: "لما لا يوجد في الجزائر معمرون سوى الموظفين وأصحاب الملاهي والمضاربين" [143].

هذا التقييم الإستعماري للوضع كان يتقاسمه مع بيجو (Bugeaud) الذي لم يكن راض على الوضع في الميدان على حملة الجزائر التي عارضها في الأول، إذ صرح في سنة 1836 إلى صديقه تيار Thiers: "إنها غلطة لكي لا أقول أكثر" لأنه حسب هذا الأخير كان لابد من القيام بعمليات عسكرية واسعة ذات طابع استيطاني محض، وفي سنة 1841 شرع بيجو (Bugeaud) في تطبيق فكرته واتخذ إجراءات في الجيش لإنشاء مراكز التعمير العسكري (Centres de colonisation militaires) ونشر بعض التعليمات وسط جنوده منها

مايلي:" الجنود الذين أدّوا سنتين أو ثلاثة في الخدمة (العسكرية) والراغبين في أن يصبحوا معمرين، يمكنهم الإستفادة من ذلك حالا ولهم إجازة مدتها 6 أشهر للعودة إلى فرنسا للتزوج ومحاولة الإتيان ببعض افراد عائلتهم الذين بإمكانهم الإنتقال معهم" وبعد العودة إلى الجزائر ينقلون إلى مراكز التعمير العسكري أين تمنحهم الدولة كل الوسائل الضرورية للإنطلاق في حياة جديدة، ويبقون لمدة ثلاثة سنوات تحت رعاية الدولة إلى جانب الإنضباط العسكري ومراقبون من طرف ضباط في الجيش للعمل مجانا خلال هذه المدة، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل إذ أنه من بين 800 رجل مرتقب هناك 63 فقط قبلوا بتجريب المغامرة [144].

وفي عام 1842 شرع بيجو (Bugeaud) في محاولة ثانية بتغيير بعض قواعد الإستيطان حيث أخذ بعين الإعتبار الفشل الأول وقرّر إنشاء قرى ومزارع جماعية أين يعمل العسكر لمدة ثلاثة سنوات بصفة جماعية ومشتركة، لكن بعد سنة من التجربة، طلب البعض إنهاء العمل المشترك نظرا للفروقات في المجهود والمردود فيما بينهم، وقد جربت هذه الطريقة في بني مراد و فوكا والمعالمة والشلف، ولم تنجح إلا في هذه الأخيرة (شلف) نسبيا. وبعد اليأس أوقف "بيجو" التجربة.

يبقى السؤال مطروحا على السلطات الفرنسية، حيث تساءل لويس فينيو Louis Vignon :" كيف يهاجر 20000 فرنسي سنويا

نحو أمريكا وغيرها فيما يبقى هذا العدد محدودا في حوالي 4000 فقط نحو الجزائر كيف يمكن تغيير الإتجاه "بدعاية" ذكية [145].

3- قضية توطين الألمان :

بعد فشل المهاجرين الألمان نحو أمريكا حيث سلبت أموالهم قبل مغادرة فرنسا في موانئ المانش (La Manche) ولوهافر (Le Havre) غيروا اتجاههم نحو الجزائر مقابل بعض التشجيعات، لكن تعدد الأسباب من فقر ومرض، تقلص عددهم من 10.000 سنة 1855 إلى 5722 سنة 1876، ثم إلى 3949 سنة 1881، وكانت أماكن إستيطانهم في ستيديا، ودالي إبراهيم والقبة. وقد صرح لويس فاينو (Louis Vignou) سنة 1877 بمايلي" على أساس 20.000 أو 25.000 مستوطن سنويا من فرنسيين وأجانب يصلون إلى شمال إفريقيا، سنصل في نهاية القرن إلى حوالي 800.000 أو 500.000 من عرق أوروبي زائد 4 أو 4.5 مليون من الأهالي. وسيصل هذا العدد سنة 1930 إلى حوالي 2 مليون شخص من أصل أوروبي و 7 أو 8 ملايين من الأهالي مفرنسين جزئيا".

لقد كانت تقديراته صحيحة نوعا ما إذ وصل عدد الأهالي إلى 4.5 مليون وعدد الأوروبيين إلى 620.000 سنة 1900 [146].

مهاجروا **1948** :

إن أحداث 1848 جعلت الجمهورية الفتية تحتاج إلى هدوء سياسي ولتجنب مطالب الطبقة العاملة في باريس والإضطرابات التي

يمكن أن تنتج عن هذه المطالب، أصبحت الجزائر حلا مواتيا ففي 20 سبتمبر 1848 أصدرت الجمعية الوطنية مرسوما يقضي بإنشاء مستعمرات فلاحية في الجزائر، وفي 23 سبتمبر نشر نداء يدعو المواطنين "مهما كانت مهنتهم والراغبين في الإنضمام إلى 12.000 مستوطن للإتجاه نحو الجزائر أن يعرّفوا بأنفسهم"

وبتاريخ 24 سبتمبر من نفس العام أنشأت لجنة لدراسة ملفات المترشحين للإستيطان حالة بحالة وكانت هذه اللجنة تتكون من برلمانيين وموظفين يدرسون بسرعة حوالي 100.000 ملف.

وقد كان مشروع الحكومة كالتالي: " يحصل المستوطنون الجدد على قطع أرض تتراوح ما بين هكتارين إلى 10 هكتارات، وعلى وسائل العمل، والبذور وبعض المواشي، ويتكفل الجيش بتموينهم إلى غاية توفير المحاصيل الزراعية "[147].

لقي هذا المشروع نجاحا معتبرا حيث وصل إلى الجزائر مع مطلع شهر مارس من عام 1849 إلى 13903 مستوطن بالإضافة إلى 391 طفلا لا تتجاوز أعمارهم السنتين، ثم تلاهم فوج من 6000 مستوطن جديد لإنشاء 12 قرية.

لكن بعد وصول هؤلاء المستوطنين إلى الجزائر، ومواجهة الصعوبات المتعددة منها المناخ الجديد وتسهيل ظروف الإستيطان لهم وتصرف الجيش معهم، تراجع الكثير منهم عن قرارهم، ولم يبق

للحكومة إلا أن تعوض المتنازلين لعناصر من الجيش بموجب قانون 20 جويلية 1850 [148].

ويمكن تقييم هذه المرحلة بالأرقام التالية:

وصل إلى الجزائر ما بين 1848 و 1850 حوالي 20.000 مستوطنا منهم 10.000 مستوطن استقروا في الجزائر و 3000 توفوا و7000 رجعوا إلى فرنسا.

ومن بين العشرة الاف الذين استقروا في الجزائر هناك 3071 مستفيد من الأرض، منهم 1851 مزارع و 831 من الجنود السابقين.

أما فيما يخص استصلاح الأراضي فمن بين 26.000 هكتار الموزعة على المستوطنين (السنة 1848) ثم استصلاح 1500 هكتار وأنشأت حوالي 42 قرية.

وفي النهاية يمكن القول أن هجرة 1848 استغلت أكثر لحل مشاكل داخل فرنسا نفسها [149].

4- المرحلة السوداء "الإمبراطورية الثانية"

في هذه المرحلة قل الإشهار حول تشجيع الإستيطان أو على الأقل معارضة الدعاية السيئة المنشورة من طرف العائدين البائسين إلى فرنسا بعد تجربة فاشلة وكانت أغلبيتهم حسب دي طوك فيل (Tocqueville) "... تعود وفي قلوبها كراهية لإفريقيا وبشائع الحرب.."

وبقي عدد الأروبيين غير الفرنسيين أهم من الفرنسيين الأصليين في الجزائر، ولم يتغير هذا العدد حتى سنة 1871 مع إعطاء الجنسية الفرنسية إلى يهود الجزائر بموجب مرسوم كريميو الفرنسي اليهودي الأصل Decret Cremieux حيث يمكن اعتبار مرحلة الإمبراطورية الثانية بصفة عامة غير مجدية في مجال الإستيطان [150].

لم يكن نابليون الثالث ملك فرنسا مع تشجيع تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر، لأن مشروعه الخاص كان مرتبطا بإنشاء ما اصطلح عليه المملكة العربية (Royaume arabe). وقد صدر مرسوم في 26 أفريل من عام 1851 يجعل توزيع الأراضي مقابل مبلغ مالي معين بعدما كان مجانا من قبل مؤسسة جنيفواز (La compagnie Genevoise) [151].

1- **المؤسسات الزراعية الكبرى:** بعدما أصبح توزيع الأراضي مقابل الأموال، قدمت إلى الجزائر مؤسسات رأس مالية كبيرة

للإستفادة من المرسوم الذي أصدره نابليون الثالث في المقابل تتعهد هذه المؤسسات على المشاركة في ميزانية الجزائر وإنجاز أشغال كبرى مثل السدود وشق الطرق وإنشاء القرى الإستيطانية وجلب الأسر الأوروبية إليها عن طريق الإغراء المادي. وهذا ما قامت به مؤسسة جينوفواز (Compagnie Genevoise) التي تحصلت سنة 1853 على 20.000 هكتار في منطقة سطيف.

لكن الوعود بتهجير 500 عائلة إلى الجزائر لم يأت منها إلا القليل جدا، ومن بين 2956 مهاجر سويسري وصلوا عام 1858 لم يبق منهم سنة 1930 إلا حوالي 100 مهاجر فقط.

وهذا ما جعل الحاكم العام آنذاك يكتب إلى الأمير نابليون سنة 1858 في تقريره الذي جاء فيه مايلي:"مؤسسة جنيفوار لم تبن ولم تعمر ولم تفلح، وقد علمناها وكأنها فعلت كل ذلك ولن يمكننا الذهاب معها إلى أبعد من ذلك في الإنفتاح دون المس بمصالح البلاد".

لكن المؤسسات الكبرى حافظت على الأراضي واستغلت اليد العاملة المحلية لصالحها.

وفي سنة 1864 تحصلت شركة الهبرة والمقطع « La société de l'habra et de la Macta » على 2400 هكتار، وفي 1868 تحصلت الشركة الجزائرية على 100.000 هكتار مقابل فرنك واحد للهكتار سنويا ولمدة 50 سنة، وكان الفشل واحدا بالنسبة لكل الحالات، ولم يزد عدد المعمرين حسب هذه التجربة لولا العملية

التي قام بها المرشال راندون (Randon) الذي تمكن من توطين حوالي 15.000 شخص [152].

لقد نشرت النصوص القانونية لشرح وتحديد نوايا نابليون الثالث حول الإستيطان.

ففي 2 جوان 1858 أنشأت وزارة المستعمرات بهدف تغيير وجه الإدارة الجزائرية وعين على رأس الوزارة الأمير جيروم نابليون ابن عمه (Jerome Napoleon) وبهذا أصبحت الجزائر مسيرة مباشرة من باريس لوضع حد للضغوطات الممارسة من طرف المستوطنين وبعض قيادي "المكاتب العربية" (Bureaux arabes) [153].

وقد كتب نابليون رسالة إلى المارشال بليسي (Pelissier) جاء فيها مايلي:" اليوم يجب العمل أكثر، ويجب إقناع العرب أننا لم نأت إلى الجزائر لقمعهم أو لسلبهم، وإنما جئنا بالحضارة وبمنافع ولنبحث عن كل الإمكانيات لمصالحة هذا الجنس الذكي والفخور والمحارب والمزارع..."

وأضاف:" سيدي المارشال، هذا هو الطريق الذي يجب اتباعه، لأن الجزائر، وأعيدها مرة أخرى ليست مستعمرة ولكنها مملكة عربية وللأهالي نفس الحقوق مثلهم مثل الكولون، وحمايتي لهم كذلك، وأنا في نفس الوقت إمبراطور العرب والفرنسيين" وكان رد الفعل اتجاه هذا التصريح شديدا من طرف أوساط لا تقاسمه هذا الرأي خاصة في مدينة الجزائر ومن بينهم الجراح العسكري وارني (warnier) [154].

السيناتوس كوسولت لـ 1863/04/22 (Le Senatus –Consulte) في 22 أفريل نشر النص القانوني الخاص بهيكلة الملكية للأهالي على النحو التالي:

- المادة الأولى: تنص على أن القبائل الجزائرية تعتبر مالكة للأراضي المستغلة من طرفها بصفة دائمة وتقليدية وتحت أي عنوان كانت (تثبيت الملكية).
- المادة الثانية: تنص على مايلي

الشروع بصفة إدارية وفي أقرب الآجال على:

1- تحديد أراضي القبائل والعروش

2- توزيعها على مختلف الدوائر والقبائل في التل والمناطق الزراعية الأخرى مع الإحتفاظ بأراضي موجودة تحت صفة الملكية البلدية.

3- تحديد الملكية الفردية على أعضاء الدوار كلما كان ذلك ممكنا ومناسبا [155].

الأهداف:

من بين الأهداف المعلنة عنها من طرف نابليون الثالث، عند نشر هذا النص، أولها خلق جو هادئ (أو استرجاع الهدوء) في داخل البلاد ولذا كان يجب طمأنة الأهالي على أراضيهم واستغلالها بصفة دائمة وتخلي الدولة (الفرنسية) على أطماعها في أراضي العروش.

لقد كانت الإدارة الفرنسية تظن أنه بإبعاد المخاوف على الأهالي ستشجع عملية الإستيطان في هدوء تام. لكن سبب انشراح الأوروبيين

لهذا القانون يكمن في المادة السادسة التي أصبحت تسمح لهم بالتملك على أراضي القبائل التي كانت ممنوعة بموجب قانون 1851/06/18 في مادته 14.

وهناك كذلك أسباب إقتصادية دفعت الإدارة الإستعمارية بنشر هذا القانون، إذ بموجبه إنتهى عهد توزيع الأراضي مجانا على المستوطنين وهذا ما يسمح للدولة الفرنسية للإقتصاد في ميزانيتها، زد على ذلك الرسوم المدفوعة إثر كل معاملة عقارية.

النتائج:

إن تطبيق الإجراءات الخاصة بقانون السيناتوس كونست (Senatus- Consulte) أدى إلى تقلص مساحة الأراضي المخصصة سابقا للإستيطان الرسمي، حيث نزل هذا الرقم من 917000 هكتار إلى 227384 هكتار سنة 1863، ويسحب من هذا الرقم 100.000 هكتار التي شملت للمؤسسة الجزائرية (La Compagnie Algérienne) وعكس ما كان منتظرا لم تحصل صفقات ما بين الأوروبيين والأهالي في مجال العقار، نظرا لعادات الأهالي وتقاليدهم إتجاه أملاء العرش والحبوس.

وفي سنة 1873 تم تحديد أراضي خاصة بـ 420 قبيلة من بين 723، أي ما يعادل نصف المساحات المقدرة (حوالي 7 ملايين هكتار).

المحصّلات:

لم يتمكن الحاكم العام من استقبال تدفق المستوطنين الجدد خاصة سنتي 1870- 1871 من شرق فرنسا ولحل هذه المشكلة لجأ إلى الحلول التعسفية والغير قانونية لمنح النازحين من "الألزاس واللورين" (Alsace- Lorraine) أراضي تمت مصادرتها من رجال مقاومة عام 1871 من القبائل، كما صودرت الأراضي عن طريق "البيع الإجباري أي الأراضي من أجل الصالح العام".

كما صدر أول قانون في 20- 04- 1886 للإستيلاء على أراضي الغابات لتوطين المستعمرين الجدد.

والنتيجة النهائية هي أن قانون السيناتوس كونسلت لم يرض لا الأهالي الذين ظلّوا يقاومون، منهم (أولاد سيدي الشيخ 1862- 1865) ولا المعمرين أنفسهم، و لم يأت بالهدوء الذي كان يبحث عنه نابليون عند إصداره القانون.

لهذا السبب تراجع نابليون نوعا ما وعاد إلى التوزيع المجاني للأراضي على الأوروبيين لتوطين أكبر عدد ممكن منهم في أراضي الجزائريين. ولعل أكبر دليل على فشل مخطط نابليون الثالث هو رفض سكان الجزائر (الأهالي) لقانون التجنيس رغم أن القانون يعطيهم الحق في ذلك، حيث لم يطلب الجنسية الفرنسية في سنة 1870 سوى 200 جزائري من بين 3 ملايين و 152 يهودي من بين 33000 وهذا

بسبب رفضهم التخلي على القوانين الدينية فيما يخص الأحوال الشخصية.

6- الإستيطان على عهد الجمهورية الثالثة:

إنتهت الإمبراطورية بكارثة عسكرية وضياع جزء من التراب الفرنسي فيما يخص مقاطعتي الألزاس واللورين لصالح ألمانيا (حرب الوحدة الألمانية 1864- 1871)

1- الألزاسيون واللورين:

بعد رفض البعض من سكان المقاطعتين التبعية لألمانيا، تحولوا إلى المناطق الفرنسية، وأصبحت الجزائر حلا لإحتواء هذا النزوح المفاجئ.

وفي 4 مارس 1871 اقترحت الجمعية الوطنية تخصيص 100.000 هكتار للنازحين من الألزاس واللورين، وكانت هذه المساحة غير كافية لذلك احتجزت الإدارة الإستعمارية 446000 هكتار من أراضي القبائل الذين قاوموا مع المقراني سنة 1871. ففي دفعة أولى استوطن حوالي 5000 شخص من الألزاس في الجزائر وتبعتهم دفعات أخرى، لكن وبعد فترة قصيرة غادر الكثير منهم أراضي الإستيطان الممنوحة لهم لأنهم لم يكونوا على دراية بالزراعة والفلاحة.

لذلك أصبحت الجزائر تمثل حلا لمشاكل فرنسا، فتعد ثورة 1848 حول المعارضون لنظام الحكم إلى الجزائر واستفادوا من

أراضي، وبعد هزيمة فرنسا وضياعها للألزاس واللورين، حول النازحون من المقاطعتين إلى الجزائر، على حساب الجزائريين [156].

2- قانون 26 جويلية 1873 المسمى قانون وارني:

كان وارني مندوبا في الجمعية الوطنية وممثلا للجزائر، وكان ينوي بهذا القانون تغيير ذهنيات الأهالي عن طريق نمط الملكية الجديد الذي سيسمح حسبه إدماج الأهالي إندماجا سهلا، وكانت مادته الأولى تنص على مايلي: " تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة على العقار والتحويل التعاقدي للعقار مهما كان المالك ويخضع ويسير بالقانون الفرنسي".

وفي مادته الثالثة ينص على مايلي: " تمنح الملكية العقارية لأفراد القبيلة، إلا في حدود المساحات المستغلة فعليا، أما المساحة العامة فتبقى ملكا للدوار أو البلدية أو الدولة (العقار شاغر) أو أملاك شاغرة دون مالك (Biens Vacants) وهكذا يصبح للأهالي أملاكا محدودة يمكنهم التعامل بها والتصرف فيها إذا أرادوا، لكن بالقانون الفرنسي دائما إن القصد من وراء هذا القانون هو تمكين المستوطنين من شراء أراض موثقة إذا وجدت أو الإستفادة مما يسمى بالأملاك الشاغرة.

وبموجب هذا القانون أيضا أنشئ سلك الموظفين المكلفين بتطبيقه "المحافظون –المفتشون" – (Les commissaires enqueteurs) لكن هذا القانون لم يطبق لأسباب عديدة منها تناقض

القانون مع الأعراف الدينية للمسلمين وكذا الرسوم المترتبة عن تطبيقه، وفي الأخير تم إلغاء هذا القانون في 22 أفريل 1887 [157].

3- نظام الإرتباط:

مرسوم 26 أوت 1881 يهدف هذا النظام إلى إدماج الجزائر في المنظومة الإدارية الفرنسية. وقد تم إصدار 58 مرسوما خلال 5 أشهر، كان وراءها اليهودي كريميو (CREMIEUX).

مبدأ نظام الإرتباط: لقد تم إتخاذ عدة قرارات بربط كل المصالح الإدارية وغيرها الموجودة في الجزائر بسلطة الوزارات الوصية، حيث أصبح الحاكم العام مكلفا بالتنفيذ لكل قرار متخذ من طرف وزارات في باريس، وقد حدد "جول فيري" (Jule Ferry) الدور الجديد للحاكم العام كالتالي:"لم يصبح الحاكم العام إلا ديكورا مكلفا ماليا دون أي فائدة، لا يتجاوز دوره دور ذلك المفتش الكولونيالي في قصر "سلطان متواخي" كل وزير يدرس في باريس الملفات التابعة لقطاعه. ومن نتائج هذه الإجراءات هو أن القرارات المتخذة من طرف موظفين في باريس، غير قابلة للتطبيق كون هؤلاء الموظفين يجهلون المشاكل والظروف الخاصة في الجزائر، ومن بين أهم القرارات الغير الناجعة قرار ربط القضاء الإسلامي بوزارة العدل في باريس.

لقد نجم عن نظام الإرتباط، ضياع الوقت وعدم الإنسجام ما بين الوزارات المتعددة والتي تنظر في ملفات ذات جوانب متعددة

ومختلفة، فمثلا عند إنشاء قرية إستيطانية كان يقف وراءه تدخل أطراف متعددة:

- وزارة الداخلية لتحديد المكان الجغرافي
- الأشغال العمومية: للطرق، المياه، والمباني الإدارية
- التعليم العام للمدارس
- الفلاحة للأشغال الفلاحية
- الحرب لمشاكل الأمن... (158)

ولعدم جدوى هذا النظام تم التخلي عنه بإلغاء القانون بمرسوم 31 ديسمبر 1896.

4- أزمة الفيلوكسيرا (La crise du phyloxera)

في سنوات 1880- 1881 قضى مرض الفيلوكسيرا على كل الكروم في فرنسا وأوروبا عامة، هذه الكارثة الإقتصادية دفعت بالعديد من المزارعين الفرنسيين وكذلك الإسبان والإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر للإستيطان قصد غرس الكروم، وأحسن دليل على ذلك هو المساحة المغروسة التي ارتفعت من 9817 هكتار سنة 1871 إلى 45286 هكتار سنة 1883 ثم إلى 70885 هكتار سنة 1885 إلى جانب تزايد عدد المستوطنين في هذه المرحلة حيث وصل إلى أقصاه:

عام 1876 244749 أوروبي

عام 1881 376000 أوروبي

عام 1886 467000 أوروبي (159)

5- مشروع الخمسين مليون:

مع تزايد عدد السكان أصبح للإدارة الإستعمارية مشاكل خاصة بنقص الأراضي لتوزيعها على الأوروبيين الهاربين من مرض الفيلوكسيرا.

وفي سنة 1863 وبعد قانون السيناتوس كونسولت مباشرة (Senatus-Consulte) ، لم يبق من الأراضي الشاغرة إلا 227387 هكتار، ناقص المساحات التي أعطيت إلى المؤسسات الكبرى.

لذا اقترح على البرلمان تسجيل مبلغ مالي يعادل 50 مليون فرنك لشراء أراضي الأهالي عن طريق الحجز بسبب الحاجة العامة، لكن البرلمانيون رفضوا هذا الإقتراح، ثم عولجت هذه المسألة بقانون التعليم العالي في 1879/12/20، إذ يسمح القانون ببيع الأراضي التابعة للدولة لتموين المدارس والمعاهد العليا. وهكذا فقد بيع ما يعادل 29884 هكتار في أفريل 1887 [160].

6- المشاريع "الغابية" للحكومة:

قبل الإحتلال كانت الغابات تعتبر كأراض ميتة تابعة لما يسمى بـ "بلاد الإسلام" وهي ملك للبايلك، كما كانت تستغل للرعي، وكان الأهالي أحرارا في السير فيها واستغلال ما يحتاجون من حطب للبناء أو للتسخين، لذلك كان إستعمال حطب الغابات قليلا جدا، ولم يكن استغلالا بمعنى الكلمة.

أما بعد الإحتلال، وبعد تطبيق القوانين الفرنسية الجائرة أصبحت الغابات ملكا عقاريا للدولة الفرنسية، وصدرت هذه الأخيرة قوانينا تمنع، من جهة، الأهالي من استعمال حطب الغابات عند الحاجة، ومن جهة أخرى رخصت لبعض الأوروبيين تحويل مساحات هامة للفلاحة واستغلال الغابات إستغلالا صناعيا. وكان رد فعل الأهالي عن منعهم من إستعمال الغابات حرق 169000 هكتار من مجموع 2785000 هكتار سنة 1881 [161].

وفي سنة 1903، أصدرت الإدارة الفرنسية قانونا خاصا بالغابات في الجزائر لإدماجها في المشاريع الإستغلالية الإستيطانية. وهكذا فقد وصل عدد المستوطين المعمرين سنة 1900 إلى 620.000 نسمة بعدما كان عددهم لا يتجاوز 245.000 سنة 1871 أي بمعدل 12.500 سنويا [162].

7 – تقنين الاستيطان إداريا:

عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي للجزائر ابتداء من عام 1830 إلى الإسراع في سن القوانين والمراسيم والقرارات وإصدار التصريحات الرسمية تلو الأخرى لتقنين عملية الاستيطان بجميع أشكاله، وقد انطلقت عملية التقنين في إطار الشروط التي وضعتها إدارة الاحتلال، وقد عرفت كذلك بالمراسيم الوزارية التي أقرت رسميا على أنه يتطلب من المعمرين والمستوطنين الفرنسيين والأوروبيين الأجانب والذين تحذوهم رغبة الإقامة الدائمة في الجزائر من خلال

حصولهم على الأراضي، ضمان هذه الرغبة بعمل ملموس في مكان ما لدى مستوطن آخر معروف في الجزائر ، أو حيازة الراغب في الهجرة إلى الجزائر على مبلغ مالي يقدر ما بين 400 و1500 إلى 3000 فرنك فرنسي حسب الإمكانيات المتوفرة، ومن أهم هذه القوانين والمراسيم والقرارات ما يلي:

- 1 - المنشور الذي أصدره المارشال بيجو في 10 أفريل 1847، والذي يسمح باقتطاع نسبة 5/ 1 من أراضي الأهالي، وتوزيعها على المعمرين الجدد.

- 2- المرسوم الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1848، والذي ينص على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين .

3- البيان العام الصادر عن الإدارة الاستعمارية المركزية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848 القاضي بدعوة كل المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة، الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12 ألف مهاجر إلى الجزائر، أن يسجلوا أنفسهم على مستوى مقر بلدياتهم، وقد وصل عدد المسجلين في القائمة إلى 100 ألف راغب في الهجرة إلى الجزائر .

4- الجنة الخاصة المكونة من النواب وبعض الموظفين التي تأسست في 24 سبتمبر 1848، هدفها دراسة ميزانية عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ 50 مليون فرنك فرنسي .

5- مشروع الحكومة المركزية الفرنسية المتعلق ببناء مستوطنات جديدة، يستفيد فيها كل معمر ما بين 2 إلى 10 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة مع توفير كل الوسائل الضرورية لإنجاح الاستيطان منها المنازل الجاهزة، و الآلات المتنوعة للعمل والبذور الضرورية للزرع، وحتى الحيوانات من بغال وأحصنة وأبقار إلى جانب توفير الحماية العسكرية لهذه المستوطنات .

6 - القانون الصادر في تاريخ 26 أفريل 1851 الذي أقر ملكية المستوطنين في كل الأملاك والعقارات، وحرية التصرف الحر فيها على أساس أنها ملكية خاصة .

7- المرسوم الذي أصدره نابليون الثالث في 2 جوان 1858 ,والذي نص على إنشاء وزارة المستعمرات وقد جاء لطمأنة المعمرين بالدرجة الأولى.

8- القوانين 21الصادرة في جويلية و4 سبتمبر من عام 1871 تخول للمستوطنين استئجار 100 ألف هكتار من الأراضي من أصحابها دون دفع الضرائب.

9- المرسوم 6 الصادر في أكتوبر 1871، الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة.

10- المراسيم الصادرة في 30 سبتمبر 1878، الخاصة بإنشاء أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة، وخلق قرى على مساحة تقدر بـ 40 هكتار كأقصى حد، وإنشاء مزارع على مساحة 100 هكتار.

11- قانون فارني المعروف بقانون 26 جويلية 1873.

12- مرسوم 26 أوت 1881، الذي يهدف أساسا إلى توطين الوافدين الجدد من المهاجرين الأوروبيين في الجزائر [163].

دور القوانين في تأسيس المؤسسات الفلاحية:

لقد وسعت إدارة الاحتلال دائرة الاستيطان لما لها من أهمية في ربط مصير الجزائر بمصير فرنسا الاستعمارية، فبعد تقنينه بقوانين تشجع على الهجرة إلى الجزائر وتعميرها بالفرنسيين والأوروبيين على حد سواء مقابل إغراءات مادية كبيرة جدا، عمدت إلى إصدار قوانين مهمة، ترمي إلى تثبيت الاستيطان والمستوطنين، تمثلت في إنشاء شركات ذات طابع فلاحي محض وتتولى السهر على إنجاحه، وكان من أبرزها مايلي:

1- مؤسسة جونيفواز التي تحصلت على 20 ألف هكتار بنواحي سطيف، وقد تأسست خصيصا لبناء المستوطنات.

2- شركة الهبرة والمقطع، التي ظهرت عام 1864 وتحصلت بدورها على 24 ألف هكتار.

3- الشركة الجزائرية، ظهرت عام 1868، هي الأخرى تحصلت كذلك على 100 ألف هكتار [164].

خـاتمـة البـاب الثـاني

بعد أن استتب الأمر بإدارة الاحتلال الفرنسي في ربط الجزائر بباريس ضمن مخطط استعماري قائم على مراسيم وقوانين حكومية لا تمت بصلة للواقع الجزائري، انتقلت إلى مرحلة ثانية بعد أن استعصى عليها ضم الجزائر بقوانينها، وقد كانت بداية هذه المرحلة الجديدة بالاعتماد على القوة العسكرية في إبادة العنصر البشري.

إن السياسة المنتهجة من طرف هذه الإدارة لم تشهد البشرية مثلها خلال القرن التاسع عشر، ولم تنفع شعاراتها الجوفاء التي أنتجتها ثورتها عام 1789، والسؤال المطروح هو لماذا هذه الإبادة الجماعية المرتكبة في حق شعب أعزل، رفض الاستعمار والهيمنة؟ ما من شك أن الحقد الديني الصليبي الدفين كان أحد العناصر الرئيسية والأساسية وراء ارتكاب الجيش الفرنسي إبادة منظمة راح ضحيتها العديد من أبناء الجزائر كيف لا والحملة العسكرية لم تنطلق إلا بعد مباركة رجال الدين المسيحيين، وحتى البابا في روما وكل المسيحيين في العالم الغربي دعموا فرنسا في هذه السياسة ما دامت الحرب في الجزائر هي حرب صليبية.

كما أن هذه الإبادة التي استمرت بتواجد الاحتلال الفرنسي انطلاقا من عهد ديبورمون قائد الحملة العسكرية على الجزائر وما قام

به في أول معركة أسطاوالي، ثم الفساد الذي اقترفه جيش الاحتلال وهو متوجه غربا نحو العاصمة الجزائر.

إن الزحف الهمجي المتواصل لجيش الاحتلال، لم يقتصر على منطقة دون غيرها من أرض الجزائر، لولا تلك المقاومات الشعبية المتواصلة التي كانت سدا منيعا في وجه الاحتلال الصليبي والتي عرقلت مساره في الهيمنة الحلية على الجزائر لاستطاع هذا الاحتلال الصليبي من إبادة كل الجزائريين دون استثناء، وهذا ما حدث في 7 افريل من عام 1830 حيث كشف هذا الاحتلال عن وجهه الحقيقي في سحق كل جزائري له ذرة كرامة، وهذا ما وقع لقبائل العوفية العربية بمنطقة الحراش التي أبيدت عن آخرها ولم ينج منها إلا القليل، فعدد الشهداء في هذه القبيلة فاق عدد إثنا عشر ألف شهيد، وهو عدد كبير جدا إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار فترة النمو السكاني خلال القرن التاسع عشر، وقد ترك قائد الجيش الفرنسي الكونت دي روفيغو بصماته القذرة في هذه المجزرة الرهيبة، التي ارتعدت لها حتى أجساد الذين ارتكبوها فكانوا شهداء على ما اقترفوه، وهذا ما دفع البعض منهم إلى تدوين أحداثها والكتابة عنها، ومنهم السفاح دي روفيغو نفسه في مراسلاته، حيث جاء على لسانه ما يلي: "تلك الفضيحة ستكون صفحة سوداء، في تاريخ الأمم، ولا يصدق الكثير أنها وقعت في القرن التاسع عشر، عهد الحرية والحضارة الأوربية".

هل استحى قادة الاحتلال الفرنسي مما اقترفوه من جرائم في حق الجزائريين الذين وإن رفضا الاحتلال، فإن ذلك من واجبهم أما جيش ما هو الدافع إن لم يكن الحقد الصليبي الدفين.

لقد أثبتت إدارة الاحتلال الفرنسي أن بقائها في الجزائر ليس مرهونا بقوانين ومراسيم وتعليمات، بقدر ما هو مرهون بوجودها العسكري، وهو التبرير الذي تبنته من أجل قيامها بمجازر يندى لها الجبين، والدليل أن هذه الإدارة المجرمة لم تكتف بمجزرة قبائل العوفية، فما أن أحست بظهور مقاومة شعبية في منطقة البليدة حتى سارعت إلى إخمادها، إلا أنها لم تستطع، مما دفعها إلى الانتقام من السكان العزل وقد حدث ذلك على يد السفاح كلوزيل بتاريخ 26 نوفمبر 1830، خاصة وأنه أراد أن يظهر قوته في إدارة الجزائر بعد قائد الحملة الكونت دي بورمون، لذلك اعتمد على أسلوب البطش، وكانت نتيجة هذه المجازر تقتيل المئات من الجزائريين الأبرياء.

لم يتوقف لسفاح كلوزيل في ترهيب وتقتيل الجزائريين، ولم توقفه مجزرة البليدة، فراح يرتكب المجازر تلو الأخرى، حيث انتقل بجيشه إلى المدية عاصمة بايلك التيطري، وقد اقترف جريمة شنعاء وصفها حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة بقوله: "قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في هذه المدينة، وأحدثوا مجزرة رهيبة لم ينج منها لا رجالا ولا نساء ولا أطفالا، وهناك تم تقطيع الرَضّع وهم على صدور أمهاتهم وقد ذاقت هذه المدينة بسبب مقاومتها للاحتلال المأساة تلو الأخرى،

فبعد المحنة الأولى عام 1830، جاءت المصيبة الثانية عام 1836 ثم المصيبة الثالثة عام 1840، ولم يكن حمدان خوجة وحده الذي ذكّر بهذه المجازر، فهاهو الضابط الفرنسي دي سميث هو الآخر دوّن هذه المجازر، ومنها ما ذكره في 20 ماي 1841 بقوله: "من حسن الحظ أن الفرنسيين في باريس لا يعرفون كيف كانت معاملة هذه المدينة البائسة، فهي اليوم خراب وهدم ودمار في كل مكان".

لقد توالت المجازر، وعمت ربوع الجزائر، فهاهي ذي مجزرة أولاد رياح بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة، وكانت بإشراف أحد غلاة العدو الفرنسي وهو الجنرال بيليسي وبأمر من الجنرال بيجو، وكان ذلك في 17 جانفي 1845، ومن الشهادات الأجنبية المعاصرة لهذه المجزرة ما نقلته جريدة التايمز الأمريكية ومما جاء فيها ما يلي: "إنها مذبحة فظيعة جعلت حتى المتوحشين يخجلون..."، بالإضافة إلى مجزرة السبيعة عام 1844 بقيادة المجرم كافينياك، ثم جاء دور أولاد نايل هذه القبائل العربية التي أعلنت دعمها لكل زعماء المقاومات الشعبية وهذا ما دفع بالاحتلال الفرنسي للانتقام منها ما بين 1844 و 1849، خاصة تلك المجازر التي اقترفها ضدهم السفاح ماري مونج، ونفس المصير لقيته العديد من المناطق التي واجهت الاحتلال وقاومته، مثل الزعاطشة وواحة العامري والمسيلة والحضنة والأوراس وأولاد سيدي الشيخ وفرجيوة والزواغة وبني مناصر وشرشال وملیانة، وقد إمتدت إلى أقصى الصحراء.

وإذا كانت الجرائم البشرية وصمة عار في جبين فرنسا المحتلة فإن الجرائم الثقافية والدينية المرتكبة في حق مؤسسات الشعب الجزائري، التي صانت وعكست مقاوماته شخصيته العربية الإسلامية، هي الأخرى انتشرت على نطاق واسع، حيث تم هدم أهم المعالم الدينية والحضارية وهي المساجد والجوامع، لتصل معاول الهدم والتحويل إلى الزوايا والمدارس والكتاتيب بالإضافة إلى ما أصاب حتى الأضرحة والقباب، على أساس أنها ذات بعد ديني تؤجج روح المقاومة بين القبائل الرافضة للاحتلال.

وإذا كانت هذه المؤسسات نالت نصيبها من الدمار والمحو والتحويل إلى كنائس وإصطبلات وملحقات سواء التي أصبحت خاضعة للجيش أو التابعة للإدارة الاستعمارية، فإن الأملاك الخاصة والعامة هي الأخرى أصبحت في يد إدارة الاحتلال التي استولت عليها، وبالتالي أصبح جزء كبير منها من أملاك المستوطنين، والظاهر أن هذه الأوضاع المزرية التي ألمت بالمجتمع الجزائري كانت وراء هجرة العديد من علماء الجزائر هروبا من سياسة القمع والطمس، وهذا ما زاد من هجرة هذه الطبقة نحو بلاد المشرق والمغرب العربيين.

ومما لاشك فيه أن المجتمع الجزائري أحاطت به كل المآسي بحيث لم يكتف بما حلّبه جراء سياسة الاحتلال، لتزيد ظاهرة الاستيطان من تدهور أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، لأن هذه الظاهرة جاءت على الأخضر واليابس، وزادت المعمرين غناً والجزائريين

فقراً، كيف لا وهم أصحاب الأرض التي انتزعت منهم بالقوة، وبقوانين وضعت على مقاس المعمرين، لتسلم لهم بعد أن أخذت من أهلها.

الهوامش

1- ولد الداي حسين في مدينة أزمير العثمانية حوالي عام 1773، كان والده ضابطا في سراح المدفعية العثمانية، تلقى هو كذلك تكوينا عسكريا في نفس السلاح، وقد عرف عته أنه كان منضبطا في مهنته، وعلى قدر كبير من التكوين الديني، لكونه استظهر القرآن الكريم والتزم بأحكام الدين الإسلامي، وبعدها أصبح أحد رجال ميليشيا الجزائر إلى أن أصبح آخر دايات الجزائر فحكمها ما بين 1818 و1830.

أنظر في سيرته حمدان بن عثمان خوجة المرآة، ص 73- 74، وأيضا:

❖ Michaud, Biographie Universelle ; Paris, nouvelle édition TXX P :202-203.

2- من أهم وأبرز أسباب ضعف الجزائر خلال هذه الفترة التاريخية هو تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافارين في شبه جزيرة المورة (اليونان) عام 1827، وحول تشكيلة الأسطول الجزائري على عهد الداي حسين أنظر بالتفصيل وليام شالر: مذكرات، تعليق وتعريب وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر 1982، ص 69- 70.

3- من بين أخطر الدول إنكلترا التي كانت تسعى لاحتلال الجزائر، ومؤشرات أطماعها حملتها البحرية التي قادها اللورد إكسماوث عام 1816.

4- BERNARD (F) et REDON (F) : l'Algérie, histoire, colonisation, édition❖ Adolphe Jourdan 1911

5- يختلف الحكم العسكري عن الحكم المدني في الجزائر، بحيث أن النظام الأول شجع الإستيطان وهو ما ميز مرحلة الجنرال بيجو في حين أطلق النظام المدني يد المستوطنين في السيطرة على إدارة الجزائر.

6- لم تسع فرنسا فرنسا الإستعمارية في يوم من الأيام تطبيق شعارات ثورتها على شعوب مستعمراتها بل سيطر الفكر الاستعماري على توجيه نهجها السياسي خارج النطاق الجغرافي الفرنسي.

7- هناك عدد معتبر من رواد الفكر الأوروبي الذين اعترفوا بما قدمته الحضارة العربية، وما أنتجه العرب من علوم غزيرة ساهمت في بناء الحضارة العربية من أمثال أرلوند توينبي وكلود كاهن.

8- حول هذه المعركة عد إلى جمال قنان: دراسات وقضايا- مرجع سابق.

9- تناول المؤرخ يحي بوعزيز في كتابه تاريخ الجزائر في القرنين 19 و20، الجزء الأول منه أهم هذه المقاومات الشعبية، منشورات متحف المجاهد، 1994.

10- كأن النظرة السياسية الفرنسية السائدة خلال بداية الاحتلال منقسمة بين الخروج من الجزائر والإكتفاء بالمناطق الساحلية أو البقاء فيها مع إتمام الاحتلال، وهذا التوجه الأخير رغم قلة معارضيه إلا أنه سيطر على الوضع وتم الأخذ به.

11- حول هذه الشخصيات التي قادت مقاومة متيجة عد إلى القرص المضغوط من تأليف مجموعة من المؤرخين وإعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

12- حول مرحلة الاحتلال الضيق عد إلى:

Benjamin STORA : histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, ENAC- RAHMA ❖ éditions, Alger 1996.

13- حول شخصية الدوق دي روفيغو عد إلى:

Cahier du centenaire de l'Algérie : les grandes soldats de l'Algérie par le❖ général Paul AZAN, publication du comité national de centenaire de l'Algérie. S.D

14- تطرقت جميع المصادر وحتى المراجع المعاصرة إلى هذه المجزرة الرهيبة التي ارتكبت في حق قبائل العوفية بالجزائر وللمزيد من التفصيل عد إلى القرص المضغوط، مرجع سابق.

15- التعريف بشخصية الجنرال السفاح كلوزيل عد إلى:

❖ Le cahier de centenaire : Opcit.

16- كانت مجزرة البليدة هي الأخرى من المجازر الرهيبة التي ارتكبها السفاح كلوزيل.

17- هذه المجزرة، ذكرها صاحب المرآة حمدان بن عثمان خوجة لكونه عاصر أحداثها، وكان شاهد عيان على ما اقترفه الفرنسيون من مجازر في حق الشعب الجزائري.

18- جاء التعريف بهذه الشخصية في:

❖ Paul AZAN le cahier de centenaire, Opcit.

19- كانت مجزرة أولاد رياح من المجازر التي ارتكبت في حق الجزائريين بالغرب الجزائري، وبإمضاء السفاح بيليسي حول الموضوع عد إلى القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر 1830- 1962.

20- حول شخصية العقيد كافينياك أنظر بالتفصيل:

❖ Paul AZAN : le cahier de centenaire, Opcit.

21- قبائل السبيعة هي كذلك تعرضت إلى الإبادة بسبب دعمها المادي والمعنوي لثورة الشيخ بومعزة، حول الموضوع، انظر أيضا القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر 1830- 1962، مرجع سابق.

22- حول ثورة الشيخ بومعزة عد إلى يحي بوعزيز ثورات الجزائر، مرجع سابق.

23- نفسه.

24- تعرضت قبائل أولاد نايل هي الأخرى إلى الإبادة الجماعية بسبب دعمها المتواصل لأغلبية المقومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي، حول الموضوع عد أيضا إلى القرص المضغوط، مرجع سابق.

25- يحي بوعزيز، نفس المرجع السابق.

26- حول هذه الثورة التي قادها الشيخ بوبغلة ورد الفعل الاستعماري ضدها، أنظر بوعزيز، مرجع سابق.

27- نفسه.

28- نفسه.

29- نفسه.

30- نفسه.

31- حول ثورة بني سناسن عام 1859 على الحدود الغربية وردّ الفعل الاستعماري عد إلى القرص المضغوط مرجع سابق.

32- قامت ثورة الشريف محمد بن عبد الله ما بين 1842 و 1859.

33- حول ثورة منطقة توقرت وورقلة عد إلى ما كتبه يحي بوعزيز في كتابه السابق الذكر.

34- * MARTIN Claude : histoire de l'Algérie Française 1830- 1962, Paris, ed aymon, 1963.

35- *Ibid.

36- حول ثورة مولاي الشقفة، عد إلى القرص المضغوط، مرجع سابق.

37- نفس المرجع.

38- حول ثورة المقراني أنظر بالتفصيل: بسام العسلي: محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، بيروت دار النفائس 1983.

39- ذكر هذه الثورة: عمار بوحوش في كتابه التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997.

40- نفسه.

41- حول هذه الثورة عد إلى: عبد الحميد زوزو: ثورة الأوراس 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

42- عبد الحميد زوزو: ثورة الشيخ بوعمامة 1881- 1883.

43- كتب عن مقاومة التوارق يحي بوعزيز في كتابه الثورات، مرجع سابق.

44- كانت المؤسسات الدينية من زوايا وجوامع ومساجد وكتاتيب قبل الاحتلال منتشرة إنتشارا واسعا في الجزائر.

45- حول المؤسسات الدينية عد إلى ما كتبه الأستاذ أبو القاسم سعد الله في كتابه، تاريخ الجزائر الثقافي.

46- حول ازدهار المؤسسات ذات الطابع الديني والثقافي في الجزائر قبل الاحتلال، عد إلى ما كتبه أندري ريمون فيكتابه المدن العربية الكبرى.

47- حول الإحصائيات الخاصة بالمساجد والجوامع التي انتشرت عبر إيالة الجزائر، والتي تعرضت في أغلبها إلى الهدم والتحويل، عد إلى القرص المضغوط، حول تاريخ الجزائر 1830- 1962، مرجع سابق.

48- لقد تعرضت الزوايا عي الأخرى إلى نفس المصير الذي أصاب المساجد والجوامع، أنظر في ذلك القرص المضغوط، نفس المرجع.

49- تعرضت المدارس العربية هي الأخرى إلى نفس المصير من الهدم والتحويل لأنها وبكل بساطة اعتبرها الاحتلال مركزاً للمقاومة والجهاد.

50- أصرّت إدارة الاحتلال على تفريغ التعليم العربي من مقوماته الحضارية ورسالته النبيلة وإحلال محله التعليم الفرنسي لتهجين المجتمع الجزائري واستيلابه.

51- هناك عدد كبير من الأضرحة والقباب التي انتشرت عبر الجزائر، هي الأخرى تعرضت إلى الهدم والدمار لا لشيء إلا لكونها ذات بعد ديني وهذا ما لم يكن يرضي الفرنسيين.

52- حول النص الكامل لبنود معاهدة 5 جويلية 1830 المبرمة بين الداي حسين والدوق ديبورمون، انظر عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

53- هذه اللجنة شكلها الكونت ديبورمونت قصد الإشراف على الحبوس وأملاك الحرمين بموجب القرار الصادر في شهر جويلية- أوت من عام 1830.

54- مع بداية الاحتلال بدأت عملية الإستيلاء على الممتلكات الخاصة في العاصمة الجزائر.

55- عد إلى شهادة حمدان خوجة في كتابه المرآة، مصدر سابق.

56- نفس المصدر.

57- لم تقتصر عملية الإستيلاء على الممتلكات الخاصة العاصمة وحدها وإنما تم السطو عليها في كل المناطق المحيطة بها.

58- كانت مقولة جانتي دي بوسي ترمي إلى استباحة كل الممتلكات الخاصة، خاصة منها المحلات التجارية والأراضي وكان يهود الجزائر المستفيد الأول والاكبر.

59- حول تقرير اللجنة الإفريقية عد إلى سعد الله: محاضرات مرجع سابق.

60- من الإنعاكاسات السلبية الناجمة عن عملية السطو على هذه الممتلكات تفشي التسول والفقر.

61- عن أنواع الأملاك وأصنافها عد إلى ما كتبه سعد الله في تاريخ الجزائر الثقافي.

62- حول موضوع هجرة العلماء الجزائريين إلى المشرق والمغرب العربيين بسبب سياسة فرنسا، أنظر عمار هلال: الهجرة إلى بلاد الشام.

63- نفسه.

64- نفسه.

65- حول الهجرة إلى المغرب الأقصى عد إلى القرص المضغوط مرجع سابق.

66- تحطيم مقومات الشعب الجزائر اللغة العربية والإسلام كان ضمن سياسة فرنسا سواء بالنسبة للنظام العسكري أو بالنسبة للنظام المدني.

67- باشرت إدارة الاحتلال إلى غلق عدة مدارس ومعاهد دينية عربية في الجزائر، حول الموضوع عد إلى عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، ط1، 1999.

68- حول موضوع إثارة الثغرات الدينية والعرقية والجهوية، عد إلى بوضرساية بوعزة: المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران 2005.

69- بالنسبة لهذه السياسة، عد إلى نفس المرجع.

70- من رموز هذه الفئة المفرنسة، نهليل وكنون وبوليفة، عد إلى نفس المرجع.

71- * Claude Bontems : manuel des institutions algériennes de la domination Turque à l'indépendance, T1, 2 édition Cujas Paris, 1976.

72- سبب الصراع بين العسكريين والمعمرين يعود بالدرجة الأولى إلى محاولة تدخل المستوطنين في السياسة المطبقة من طرف العسكريين.

73- حول شخصية الجنرال بيجو عد إلى:

* Paul AZAN,le centenaire…. , Opcit.

74- بعد نظام العمالات الذي طبق في الجزائر عوض بنظام آخر هو نظام المقاطعات؛ حول الموضوع عد إلى: Bontems; Opcit

75- نظام العمالات المستحدث لم يكن نفسه المطبق في فرنسا بحيث أن الحاكم أو عامل العمالة يخضع لوزير الحربية مباشرة، وليس لوزير الداخلية.

76- حول التنظيم الإداري لنظام العمالات عد إلى بونتام، المرجع نفسه.

77- نفسه.

78- حول قيام ثورة 1848 في فرنسا وانعكاساتها على الوضع في الجزائر، عد إلى: بوحوش، مرجع سابق.

79- نفسه.

80- حول البلديات واللجان المالية وطريقة تسيير شؤونها أنظر: *
BOURDE (P) : à travers l' Algérie. Paris, 1880.

81- اهتم نابليون الثالث بعدة قضايا داخلية خاصة بالجزائر حول الموضوع أنظر:

* Costeran (a) : l'Algérie française de 1844 à 1900 Alger, ed Jourdan, 1900.

82- * Dural (Jules) : les Bureaux arabes, éditions Challamel, Paris 1869. □

83- * DARSTE (Rodolphe) : la propriété en Algérie 2eme édition, Challamel, Paris 1864.

84- أدت حروب الوحدة الألمانية بقيادة بيسمارك ما بين 1864 و 1871 إلى إنهزام إمبراطور فرنسا نابليون الثالث.

85- * Chaude Bontems Opcit, T2.

86- *Ibid

87- حول قانون التجنيس عد إلى: عمار بوحوش، مرجع سابق.

88- حول سيطرة المستوطنين على تسيير إدارة النظام المدني أنظر: *
Duvernois Alexandre : le régime civil en Algérie.

89- لقد قامت إدارة الاحتلال على عهد النظام المدين بتنظيم السلطة المدنية في الولايات الثلاثة: (الجزائر، وهران، قسنطينة).

90- حول موضوع نماذج البلديات التي عرفتها الجزائر آنذاك انظر في ذلك:
* Benjamin Stora : histoire de l'Algérie, Opcit

91- هناك عدة أسباب رئيسية كانت وراء احتلال الجزائر الذي انعكس سلبا على الجزائر، حول الموضوع عد إلى القرص المضغوط مرجع سابق.

92- * Marquis (de) : l'Algérie en 1865, Coup d'œil d'un colonisateur, édition Challamel Dubois, Paris 1866.

93- * Yacono (Xavier), histoire de la clonisation PUF, collection que Louis -Je éditions Atlanthrope, Paris1889.

94- حول ثورة المقراني عام 1871، أنظر:
* Charles Robert AGERON : l'anticolonialisme de 1871 à 1914 PUF, Paris1973.

95- لقد قامت إدارة الاحتلال بتوزيع الأراضي على المستوطنين الجدد القادمين من مقاطعتي الألزاس واللورين بعد 1871.

96- لعب النظام المدني بتوجيه من المستوطنين الفاعلين سياسياً إلى تنظيم الهجرة من أوروبا إلى الجزائر.

97- حول موضوع الإستيطان واستمراره في الجزائر أنظر:
* VICTOR Martin histoire Statistique de la colonisation au point de vue du peuplement, Paris- Alger, éditions Dubois.

98- حيث توغل الجيش الفرنسي في الصحراء واحتلالها عد إلى جمال قنان: قضايا ودراسات،

مرجع سابق.

99- لقد تم التطرق في الفصول السابقة إلى هذه المجازر التي ارتكبها جيش الاحتلال وقادته من

أمثال كلوزيل وبيليسي وبيجو وديروفيغو وكافينياك.

100- كانت بداية الإستيلاء على أراضي الجزائريين بمرسوم 8 سبتمبر 1830 القاضي بضم الممتلكات الخاصة والعامة.

101- قدمت إدارة الاحتلال إغراءات كبيرة للمستوطنين الأوروبيين قصد التوجه إلى الجزائر عوض العالم الجديد.

102- كانت سياسة الإستيطان تقوم على بناء القرى الإستيطانية، وهذا ما حصل عام 1888 حيث تم استغلال مساحة 300 ألف هكتار لبناء 150 قرية بموجب القانون الصادر في 18 أفريل 1887 الخاص بتحويل أراضي الجزائريين بقوة إلى المستوطنين.

103- كانت إنعكاسات سياسة النظام المدني الإقتصادية والإجتماعية سلبية على الجزائريين، أنظر:

* NOELLAT (Colonel) : l'état de l'Algérie en 1882 SLD.

104- ما ميز النظام المدني بالنسبة للجزائريين هو زيادة الوفيات على نطاق واسع بسبب سياسته الجهنمية، حول الموضوع عد إلى:

* LARDILLIER : le peuplement Française en Algérie, éditions Atlanthrope ; paris 1992.

105- وضع نفس المؤلف جداول إحصائية للسكان مع ذكر نسبة الزيادة والوفيات.

106- نفسه.

* Louis VIGNON : la France dans l'Afrique du nord, Paris 1887. -107

108- هذه الإحصائيات كانت على عهد الحاكم العام المدني الجنرال شانزي الذي حكم الجزائر ما بين جوان 1873 وفبراير 1879.

109- * René LESPES : atlas historique, géographique économique de l'Algérie, édition Horizon de France 1934.

110- * Pierre GOINARD : l'Algérie l'œuvre Française éditions Robert loffont 1984.

111- كان هدف تهجير سكان مقاطعتي الألزاس واللورين الألمانيتين هو تفريغهما من السكان الأصليين وتعمير الجزائر بهم، خاصة وأن فرنسا خسرت الحرب ضد ألمانيا في نفس السنة واسترجاع المنطقتين إلى ألمانيا.

112- عين هذا الحاكم على عهد نظام الحكم المدني مابين نوفمبر 1881 وأفريل 1891.

113- حكم الجزائر ما بين أفريل 1891 وسبتمبر 1897.

114- هو سيلستان جونا حكم الجزائر مرتين المرحلة الأولى إمتدت مابين أكتوبر 1900 وجوان 1901، أما المرحلة الثانية فقد إمتدت مابين ماي 1903 إلى غاية مارس 1911.

115- هناك العديد من التقارير الفرنسية التي سبقت الحملة، كلها تشجع على ضرورة احتلال الجزائر عسكريا بسبب خيرات أراضيها.

116- هناك بعض الدراسات المتخصصة حول الأملاك الخاصة، لكن الموضوع في حد ذاته بحاجة إلى دراسات أكثر تعمقاً، لما لها من أهمية للوقوف على دور هذه الأملاك في الحفاظ على تركيبة المجتمع الجزائري وتماسكه الإجتماعي.

117- * L. J. Chamageran : l'Algérie, Impression de Voyage, Paris1874.

118- * Arthur Girault : Principes de colonisation et de législation coloniale (l'Algérie 1931).

119- * Opcit.

120- حول أراضي البايلك راجع: * Bontems : Opcit.

121- حول مصطفى بن إسماعيل عد إلى:

* Colona (F) les institutions Algériens 1883-1939, OPU Alger 1975.

122- حول أملاك الحبوس عد إلى: * Arthur Girault, législation, Opcit.

123- * Ibid.

124- حول المراسيم والقوانين الخاص بأملاك الحبوس عد إلى: بوحوش، مرجع سابق.

125- بداية تطبيق نظام الإستيطان مع الحملة عام 1830 حيث أعطيت الأراضي لبعض جنود الحملة وظهرت على عهد الحاكم العام كلوزيل أول مركز إستيطاني عرف بالمزرعة النموذجية الإفريقية، في نواحي الحراشي وشملت 1000 هكتار.

126- تشجيع نظام الحكم العسكري على الإستيطان.

127- حول هذه الشهادة أو الأقوال عد إلى (شهادة الجنرال بيجو من خلال رسالة إلى وزير الحربية، بمناسبة تعيينه حاكما عاما في 10 أوت 1835.

128- حول الدعم المادي والمعنوي للإستيطان عد إلى:* LARDILLIER ; Opcit.

129- تمثل دور الشركات الإستعمارية والمستوطنات وتوفير وسائل الزراعة.

130- حول موضوع بناء القرى وتوطين العائلات القادمة من فرنسا وأوروبا تمت الإشارة إليه سابقاً.

131- حول التركيبة الإجتماعية للمستوطنين عد إلى : * LARDILLIER ; Opcit.

132- حول (المترجمين والأدباء والمؤرخين والمحامين والصحفيين) الذين واكبوا الاحتلال أشار إلى الموضوع الأستاذ سعد الله في كتابه تاريخ الجزائر الحديث.

133- من المستوطنين غير الفرنسيين الإسبان والكورسيكيين والألمان والإيطاليين والمالطيين.

134- الإحصائيات حول نسبة المستوطنين منها التي قدمها لويس فانيون louis VAGNON .

135- الشخصيات الفرنسية المدعمة الإستيطان كان على رأسها بيجو ثم من كما هون وشانزي وجون فيري إلخ.

136- نفسه.

137- نفسه.

138- معارضة إنكلترا لإحتلال فرنسا للجزائر لكونها كانت هي الأخرى تطمح لاحتلال الجزائر من ذلك حملة اللورد الإنكليزي إكس ماوث عام 1816.

139- تقنين الإستيطان من طرف الإدارة الفرنسية من خلال وضع شروط له منها ضرورة إمتلاك مبلغ 400 إلى 1500 أو 3000 فرنك.

140- حول الشخصيات الإستيطانية البارزة من أمثال فيالارو وفيلناف وبوذان وبوزان ولابيريار وسانت غلهم وغيرهم أنظر: * LARDILLIER ; Opcit.

141- نفسه.

142- * Alexis de TOCQUVILLE : le Travail sur l'Algérie, Paris 1841.

143- حول الإستيطان على عهد الجنرال بيجو أنظر:

* Bugeaud (Thomas) : l'Algérie, Paris, denty et Bastide 1842.

144- نفسه.

145- حول الموضوع أنظر: * Bugeaud (général Thomas) Compsagricole de l'Algérie, Paris, Covieard 1847 .

146- موضوع توطين الألمان من الألزاس واللورين تمت الإشارة إليه.

147- ثورة 1848 وإنعاكاساتها على وضع الجزائر خاصة تشجيع الحكومة على الإستيطان تم التطرق إليه .

148- نفسه.

149- كان لإهتمام باستصلاح الأراضي وتوزيعها على المستوطنين ما بين 1848 و1850 من

أولويات إدارة الإحتلال اكسب مزيد من المستوطنين.

150- هناك عوامل إنخفاض الهجرة نحو الجزائر خاصة بعد سقوط نابليون الثالث، منها التخوف من عدم الإهتمام بالمستوطنين الجدد وحمايتهم من المقومات الشعبية.

151- المملكة العربية هو مشروع نابليون الثالث وقد كتب عنه أبو القاسم سعد الله في كتابه الحركة الوطنية الجزء 1.

152- من المؤسسات الكبرى ذات الطابع الفلاحي المختصة بشراء الأراضي وتوزيعها على المعمرين مؤسسة جيتو فواز والهبرة والمقطع.

153- كانت بداية ضعف المكاتب العربية بعد سيطرة المستوطنين على تسيير شؤون الجزائر في عهد النظام المدني.

154- نابليون الثالث أطلق على نفسه اسم إمبراطور العرب.

155- حول السيناتوس كونسولت 1863، عد إلى سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق.

156- موضوع تهجير سكان مقاطعتي الألزاس واللورين تمت الإشارة إليه سابقاً.

157- حول قانون فارني Wanier 1873، أنظر بوحوش، مرجع سابق.

158- حول مرسوم الإرتباط Rattachement عام 1881، عد إلى القرص المضغوط، مرجع سابق.

159- أزمة الفيلو كسيرا 1880- 1881 تعود إلى مرض أصاب شجر الكروم في فرنسا وأوروبا مما دفع بالمزارعين بالهجرة إلى الجزائر ونقل زراعة الكروم هنا.

160- تضمن هذا المشروع وتوزيع 50 مليون هكتار وبيعها لتموين المدارس والمعاهد العليا خاصة في أفريل 1887.

161- قانون الغابات يدخل ضمن مشاريع فرنسا الغابية.

162- نفسه.

163- حول ما صدر فيما يخص بتقنين الإستيطان إداريا من مناشير ومراسيم وبيانات ومشاريع وتكوين لجان لنفس الغرض، خاصة ما بين 1830 و1848 عد إلى .Bontems Opcit

164- ما من شك أن هذه القوانين والمراسيم كانت وراء تأسيس وإنشاء مؤسسات زراعية عملاقة، كان لها دور بارز في توسيع دائرة الإستيطان، وقد سبقت الإشارة إلى البعض منها، مثل لاجينو فواز والمقطع والهجرة.

بيبليوغرافيا البحث

بيبليوغرافيا البحث

1- الموسوعة العسكرية، ط 1، مج 4، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت 1985.

2- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 114.

3- إبراهيم مياسي، "الإستيطان الفرنسي في الجزائر" مجلة المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 113- 126.

4- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء تاريخ الجزائر، ج 2، م.و.ك 1986، ص: 396.

5- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص: 32.

6- خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871، دحلب – الجزائر 1992، ص: 13.

7- ANONYME

Traité de l'ex lavage des chrétiens au Royaume d'Alger; Henry du Sauzet

8- ABBEVILLE Sanson

l'Afrique en plusieurs cartes nouvelles et exactes et en divers traités de Géographie et d'Histoire paris1656.

9- ATLAS de l'aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger, à l'usage de l'armée expéditionnaire d'afrique.

10- **BIANCHI (M)**

Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du VAISSEAU de son Majesté la Provence sous les ordres de M le conte de la Bretonnière, Paris 1830.

11- **Benjamin Stora**

Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954, ENAC-RAHMA, Alger 1996, 126 p.

12- **CASTELLANE Maréchal**

Journal du maréchal de Castellane (1804-1862) T2 édition plon, Paris 1900.

13- **CLERMONT-FERRAND**

Notice statistique et historique sur le Royaume et la ville d'Alger paris 1830.

14- **COLOMBEL Alexandre**

Du parti qu'on pourrait tirer d'une expédition d'Alger, ou la possibilité de fonder dans le bassin de la Méditerranée

un nouveau système colonial et maritime à l'épreuve de la puissance anglaise paris 1830.

15- **DAVITY (pierre)**

Description générale de l'Afrique paris S.D.

16- **DESPREZ (F.A)**

Journal d'un officier de l'armée d'Afrique paris1831

17- **DUMONT (P-J)**

Histoire de l'esclavage en Afrique pendant trente quatre ans paris 1819.

18- **Duvernois Alexandre**

Le régime civil en Algérie urgence, Alger 1864, 466 p.

19- **Fawtier P.**

L'Autonomie Algérienne République et fédérale, Constantine mars 1871, 23 p.

20- **FERNAL**

Campagne de l'Afrique en 1830

21- Gowrgiets F

Situation politique de l'Algérie, Paris 1881, 190 p.

22- **HAEDO FRAY DIEGO DE**

De la captivité à Alger édition Jordan Alger 1911;

23- **LAUGIER (de TASSY)**

Histoire de Royaume d'Alger, ou état présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer S.D.

24- **LOVERDO**

De la régence d'Alger et les avantages que la possession de ce pays peut procurer à la France paris 1833.

25- **LOVERDO**

Extrait du journal d'un officier attaché à la deuxième division de l'armée d'Afrique paris 1831

26- **LUCIEN Chaillan**

Texte pour servir à l'histoire de l'Algérie au 18ème siècle paris 1979.

27- **MERLE J-T**

Anecdotes historique et politique pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830 paris 1831.

28- **PANANTI**

Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuelle de cette régence paris S.D.

29- **ROZET**

Voyage dans la régence d'Alger paris 1833.

30- **SHAW (le docteur)**

Voyage dans la régence d'Alger paris 1830.

31- **Yacono Xavier**

Histoire de la colonisation, PUF collection que sois-je, Atlanthrope 1889.

A

1- **Algérie. Conseil supérieur d'enquête**

Enquête sur le commerce et la navigation de l'Algérie, Alger: Bastide, 1863-294 p: tabl 38 cm

2- **Les Arabes et les bureaux arabes** , Paris: Challamel A.- 1864.- 16 p, 23 cm

3- **Arduil, Fumeron**

Nouvelles observations sur la situation et l'avenir de nos possessions d'Afrique.- Paris: Belin, 1840.- 29 p, 24 cm

B

4- **Bardy, Gustave**

L'Algérie et son organisation.- Paris: Rey et Behhahc, Alger: Bastide, 1852 p, 22 cm

5- **Bande, le Baron**

L'Algérie.- Paris: A. Bertrand, 1841.- 492 p.: table, 22 cm

6- **Baudicour, Louis de**.

La Colonisation de l'Algérie: ses éléments.- Paris J. Le coffre, 1856.- 588 p, 21 cm

7- **Baudicour, Louis de**

La Guerre et le gouvernement de l'Algérie.- Paris: Challamel, 1860.- 584 p, 23 cm

8- **Baudicour, Louis de**

Histoire de la colonisation de l'Algérie.- Paris: Challamel.A, 1860.- 584 p, 23 cm.

9- **Bechade, Henri**

La Chasse en Algérie.- Paris: M. Levy frères, 1860. 286 p, 17 cm

10- **Bérand, Aristide**

Description nautique des côtes de l'Algérie.- Paris. Imprimerie royale, 1839.-232 p; tabl, fig, 24 cm

11- **Berbrugger, Adrien**

négociation entre monsieur l'Evèque d'Alger et Abdlkader pour l'échange des pionniers---Paris: j. Delahaye, 1844-58p; 24cm.

12- **Bergot, Raoul**

L'Algérie telle qu'elle est -2p éd;-Paris: A.Savine, 1860.-314P.21cm.

13- **Benis, Jean Tonsserint**

Rapport su la question du crédit agricole. -Alger :bastide, 1861—20 p. ; 23cm.

14- **Berthrand, Arthus**

campagne de Kabylie: histoire médico-chirurgical des expéditions de 1854, 1856 et 1857.- Paris : baillière; masson, 1862-331 p.; 21cm.

15- **Berthrand, Arthur**

Eaux minérales de l'Algérie: Oioun-Sekhakhna au Frais-Vallon.- Paris: D.B. Baillière, 1856. – 18 P. ; 20 eu

16- **Berthrand, Arthur**

Etude sur les eaux minérales de l'Algérie. – Paris: Baillière; Alger: Tissier, 1850.; - 182 p.; 21 cms.

17- **Berthrand, Emile.**

Conseil d'hygiène aux populations étrangères de l'Algérie. -Alger : Imprimerie du gouvernement, 1851. – 88p. ; 23cm.

18- **Berthrand, Emile**

Les Eaux minérales et les bains de mer en Algérie : Lettres.- Paris: Gazette des eaux; 1860.- 61p. ; 20 cm.

19- **Berthrand, Emile**

médecine et hygiène des arabes : étude sur l'exercice de la médecine et de la chirurgie chez les musulmans de l'Algérie....(ect....) .- Paris, Londre, Madrid: Baillerie, 1855.- 575p.; 21cm.

20- **Blondel, Léon**

Nouvel aperçu sur l'Algérie.- Paris: Delauney, 1838.- 172p.; 24 cm.

21- **Blohière, Jean**

L'Algérie.- Préf. Louis Morand, ...- Paris : Société d'éd. Géographique, maritime et coloniale, 1848.- 243 p.: ill.; 20cm.- (Terre lointaine).

22- **Bodichon, Eugène**

Considération sur l'Algérie.- Paris: comptoir central de la libraire, 1845.- 150 p; 23cm.

23- **Bodichon, Eugène**

Etude sur l'Afrique.- Alger : E.Bodichon, 1847.- 256 p. ; 23cm.

24- **Brossard, Général Hypolite de.**

Mélanges sur l'Afrique.- perpignan: J.B. Alzine, 1838;- 80p. :tabl.; 24 cm.

25- **Brosselard, Charles**

Les khouand : de la constitution des ordres religieux musulmans en Algérie.- Alger : A. Bonrget, 1859. -36 p.; 23 cm.

26- **Bugeaud, Général Thomas**

L'Algérie: des moyens de conserver et d'utilise cette conquête.- Paris: Denty; Alger: Brochet et Bastide, 1842.- 128 p.; 28cm.

27- **Bugeand, Thomas**

Camps agricole de l'Algérie ou colonisation civile par l'emploi de l'armée.- Paris : J.Corréard, 1847.- 130 p.; 21cm

28- **Bugeand, Thomas**

De la colonisation de l'Algérie.- Paris: Challamel, 1849- 80 p.; 21cm.

29- **Bugeand, Maréchal Thomas**

De la colonisation de l'Algérie.- Paris: A-Goyot, 1847.- 95 P.; 23 cm.

30- **Bugeand, Maréchal Thomas**

Histoire de l'Algérie Française.- Paris : H.marel, 1850.- 3rd., 403 p.: ill 22cm.

31- **Bussy, Genty de.**

De l'Etablissement des Français dans la régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité : suivi de pièces justificatives.- 2e éd . augm.- Paris : Didot Frères, 1839.- 2 vol.- 23 cm.

Vol.1 : De la politique.- 454 p.

Vol.2 : Du commerce.- 497 p.

C

32- **Cambay, Charles**

De la Dysenterie et des maladies du foie qui la complique: Traité des maladies des pays chauds et spécialement de l'Algérie .- Paris : Germer ; Baillière , 1847.- 611 p.; 23 cm.

33- **Carnet , Tules Chaude**

L'Hiver à Alger : au point de vue du traitement des maladies de poitrine.- paris :V.Masson; Alger: Tissier; 1863.-173p. .20cm.

34- **Carpentier-p**

Alger; Mr le Duc de Rovigo et Mr Pichon en mars et avril: essai politique/-Paris: Dolonney,18320-48p.- 25cm

35- **Carette.E**

Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840.1841, 1842, recherche sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale 1842 – Paris : Impr.voyale , 1844-355 p : tabl , 25cm +3cartes

36- **Cavaignac ; Eugène**

le Régime d'Alger: notes sur l'occupation d'Alger –Paris: V Magnen, ,1839-245p; 23cm.

37- **Cazalos , louis**

Examen de la brochure de M Boudin: histoire de la colonisation et de la population en Alger impr.du gouvernement, 1854-16p; 19cm

38- **Chaband la Tour , Baron de**

le Gouvernement de l'Algérie de 1852 à 1858- Paris: le Normant , 1859-47p- ; 23 cm.

Extr: du Journal des débats du 10 et 12 Juillet 1859

39- **Cherbonneau, Auguste**

Dialogue arabe: à l'usage des fonctionnaires et des employés de l'Algérie- Alger : Dubos frères ,1858-233p.- 23cm

Texte en arabe et en français

40- **Cherbonneau, Auguste**

Elément de la phraséologie français à l'usage des indigènes- Constantine : F. Guénde; Paris: Hachette, 1831-dbl pag. 23cm

Texte en arabe et en Français

41- **Cherbonneau , Auguste**

Traité méthodique de la conjugaison arabe dans le dialecte algérien –paris : Hachette ,1853-111pp; 17 cm

Texte en arabe et en français.

42-**Clanzel, Général Berthrand**

Observations du Général Clanzel sur quelques actes de son commandement à Alger – paris: A.J. Dénain, 1831-48p;24cm

43- **Clanzel, Maréchal, Bertrand**

Explication du Maréchal clanzel –paris: Apupont,1837-189p: carte; 23cm.

44- **Collardot, Vidor**

Aperçu sur le climat d'Alger et quelques –unes de ses maladies- Montpellier: L.cristin ,1858-83p; 20cm

45- **Colonisation de l'ex-régence d'Alger**: documents officiels.-Paris :L.G.Michard ; Delauney; 1834-243p,22cm

46- **Colonisation, Marquis de**

L'Algérie en 1865: coup d'œil d'un colisateur-2^{e} éd- paris: P. Dupoint: Challamel, 1866-226p ;24cm.

47- **Cosson , E**

Introduction, à la flore d'Algérie –Paris : Inprim. impériale , 1867-58p; 35cm

48-**Cosson ,E**

Itinéraire d'un voyage botanique en Algérie exécuté en 1856 dans le sud des provinces d'Oran et d'Alger- Paris : L Martinet, 1857-159p: Fig ; 22cm.

D

49- **Darste, Rodolphe**

La propriété en Algérie-2^{e} éd- Paris: Challamel A; A.Durand, 1864-285p; 18cm

50- **Daumas, Colonel Eugène**

Exposé de l'état actuel de la société arabe , du gouvernement et de la législation qui la régit – Alger:Imprimerie du gouvernement , 1844- 169p 23cm

51-**Daumas, Eugène**

La Grande Kabylie : étude historique ….-Paris Alger :Hachette, 1847- 488p;24cm

52- **Daumas, Général Eugène**

Mœurs et coutumes de l'Algérie: tell; Kabylie, Sahara- 4^{e} éd- paris: L.Hachette, 1864-442p; 15cm

53- **Daumas, lieutenant Colonel, Eugène**

Le Sahara –algérien: étude géographique, statistique et historique sur la région du sud des établissements français en Algérie –Paris : Fortin : Masson longlois et leclereq; Alger : Dubois Frères, 1845-333p ; carte ; 24cm.

54- De l'acclimatement et de la colonisation en Algérie - Alger : impr;du gouvernement ,1848-48p: tabl; 22cm

55- De la domination française en Afrique et des principales questions que fait naître l'occupation de ce pays – Paris: D Doudey- Dupré, 1832-154p; 24 cm

56- **Delaporte, J.Honorat**

Principes de l'idiome arabe en usage à Alger -3^{e} éd –Paris : Ch Hingney; Alger :Bastide, 1845-163p;24cm

57- **Denieé; Baron**

Précis historique et administratif de" la campagne d'Afrique- Paris: p dufait, 1838-219p.ill;22cm

58- **Desjobert, Amédée**

L'Algérie en 1846-Paris: Guillanmin, 1846-118p; 23cm

59- **Desjobert, Amédée**

L'Algérie en 1838-Paris: p.Dufait, 1838 -184p;carte;24cm

60-**Desjobert,Amédée**

La Question d'Alger: politique, colonisation commerce- Paris: P.Dufait , 1837-343 p;22cm

61- **Desmarest, E**

De Constantine et de la domination française en Afrique - Paris: Delanney: Paulin; 1837-164P;25cm.

62-**Desprez, Charles**

Alger naguère et maintenant- Alger: F.Marechal, 1868- 335p; 18 cm.

63- **Dsoi,E**

La Kabylie et les kabyles:esquise géologique et géographique -Neuchasel :H.wolfrath et Metzner,1864-14 p;22cm

64-**Desprez,charles**

L'Hiver à Alger-3^{e} éd –Alger: Bastide, 1864-151p, 18cm.

65- **Deraux, Capitaine Charles**

Les Kabyles du Djerdjera- Marseille: Canons frères,1859-468p;20cm

66-**Devoisins, V**

Expédition de Constantine: réflexions sur nos possessions d'Afrique- Paris: Roret suslin, 1840-147p; ill; carte, plan; 22cm

67- **Dictionnaire français- berbère: dialecte écrit et parlé par les kebailes de la division d'Alger**- Paris : Impr. royale, 1854-655p; 26cm

68- **Discours prononcé par Mr Robineau de Bougon sur la question d'Alger**- Paris : Impr. le normand, 1837-30p ; 24cm.

69- **Dubocq**

Mémoire sur la constitution géologique des Zibans et de l'oued R'ir : au point de vue des eaux artésienne de cette partie du Sahara- Paris: Carillon- coeury et Von Dal mont, 1852-83p; carte; 22cm

70-**Dubois, Charles**

Alger en 1861-Alger : A Bourget, 1861-56p; 23cm

71-**Du ministre de la guerre en 1850 et de l'Algérie en 1851- Paris** : J.Dumaine, 1851-153p; 23cm

72-**Dupuch, Antoine Adolphe**

Essai sur L'Algérie chrétienne, romaine et française – Turin, Impr. Royale, 1857-502p; 24cm

73- **Dureau de la, Malle**

l'Algérie: Histoire des guerres des romains, des byzantins et des randales- Paris: Ddot Frères, 1852-325p; 17cm.

74-**Dureau de la, malle**

Province de Constantine, recueil de renseignements…- Paris: libraire de gide, 1837-351p; 24cm

75-**Dural, Jules**

Bureaux arabes et edons : réponse au constitution - nel Paris : Challamel , 1869-190p:tabl; 22 cm.

76-**Duval, Jules**

Un programme de politique algérienne –Paris: Callamel A, 1868-143p; tabl; 23cm

77-**Duverine, A**

De la gestion des intérêts nationaux en Afrique ou résumé critique de l'état politique et économique de l'Algérie,Paris le Doyen, 1840-88p; carte; 25cm

78-**Duvernois, Alexandre**

La Question algérienne au point de rue des musulmans – Paris: Hachette,Alger : Bastide, 1863-32p; 23cm

79-**Durernois, Clément**

L'Algérie ce qu'elle est ce qu'elle doit être: essai économique et politique.- Alger: Dubois frères, Paris: J Rouvier, 1858.- 398p; 20.

20- **Duvivier, général Fancides Fleurivs**

l'Algérie: quatorze observations sur le dernier mémoire du général Bugeaud.- Paris: H.L.Delloge: Garnier Frères, 1842.- 142p; 21 cm.

E

81- **Enfantin, Barthelemy Prosper**

Colonisation de l'Algérie.- Paris: P.Bertrand, 1843.- 548p: tabl, carte; 22 cm

82- **Etat actuel de l'Algérie géographie, produit, administration statistique**.- Alger: Boyer 1862.- 85 p: tabl; 23 cm.

F

83- **Feraud, Laurent Charles**

Histoire des villes de la province de constantine.- Constantine: L.Arnolet, 1869.- 328 p; 23 cm.

84- **Féraud, Laurent Charles**

Le Palais de constantine.- Constantine: L.Arnolet: Paris: Challamel, 1867.- 96 p; tabl; 23 cm.

85- **Feuillide, Capot Jean Fabiel de**

l'Algérie Française.- Paris: H.Plon: Bestel, 1856.- 402 p; 22 cm

86- **Fournel, Henri**

Richesse minérale de l'Algérie.- Paris: Impr.nationale, 1849.- 2 Vd; 476 p.- 240 p; 30 cm

87- **France, Anatole de**

Les Prisonniers d'Abdelkader ou cinq mois de captivité chez les arabes.- Paris: L.Desessart, 1837.- 2 Vol. 286 p.- 276 p; 21 cm

88- **Frecier, C**

Les Juifs Algériens: leur passé, leur présent, leur avenir juridique.- Paris: M. Levy frères, 1865.- 474 p; 32 cm.

89- **Galles, René**

Les monuments mégalithiques en base Bretagne et en Algérie- Alger: F. Paysant, 1869.- 32 p: fig, 24 cm

90- **Genny, Alphinse**

De l'hôpital exil d'Alger: étude sur sa reconstitution.- Alger: Dibas, 1868.-35 p: tabl; 21 cm

91- **Gibral, dr.Ate**

Etude thérapentique sur les eaux minérales: gazeuses, sableuses ferrugineuses .- Montpellier: Savy, 1853.- 89p; 23 cm.

92- **Gillote, Charles Emanuel Eugenie**

De l'Administration de la justice en Algérie: ce qui a été, ce qui est, ce qui pourrait être.- Alger: Bastide et Arravet; Paris: A. Challamel, 1858.- 226p; 18 cm.

93- **Giradin, Emile de**

Civilisation de l'Algérie .- Paris: M.levy Freres, 1860.- 80 p; 25 cm.

94- **Giraud, Horage**

Le Gouvernement de l'Algérie: trente mois de runistère spécial.- Paris: La revue contemporaine, 1861.- 17 p; 24 cm.

95- **Girot, Colonel, L**

Observations historique, politique et militaire sur l'Algérie et sur sa colonisation: pétition.- Paris: le neveu, 1840.- 46 p, cartes, 24 cm.

96- **Guchenot, A**

Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840- 1841-1842: histoire naturelle des reptiles et des poissons.- Paris: Impr. Nationale, 1850.- 144 p, 38 cm

97- **Guys, Henry**

recherches sur la destruction du christianisme dans l'Afrique septentrionale.- Paris: E.Dentv, 1865.- 32 p; 25 cm

H

98- **Hanoteau, Addphe**

Essai de grammaire kabyle: refermant les principes de la langue parlé.- Alger; Constantine: Bastide et Amarret; Paris: Challamel, 1858.- 393 p: tabl; 24 cm

99- **Hanoteau, dolphe**

Poésies populaires de la Kabylie du Djurdjura.- Paris: Imp. Impériale, 1867.- 457 p; 23 cm.

100- **Hautpoul, Général conte Alphouse Henri d'**

rapport sur les opérations militaires en Algérie.- Paris: Impr. Nationale, 1851.- 79 p; 23 cm.

101- **Hennequin, Amédée**

La Conquête de l'Algérie.- Paris: Ch. Douniol, 1857.-88 p; 25 cm

102- **Heyle de Dugy, Alphonse Medevie**

De la maladie en Algérie et dans les pays chauds.- Paris: V. lozier, 1864.- 131 p; 20 cm

103- **Histoire pittoresque de l'Afrique française**: son passé, son présent, sur avenir..- Paris: B. rnault, 1847.- 303 p: ill; 25 cm

104- **Huspel, Auguste**

Maladie de l'Algérie: des causes de la symptomatologie de la nature.- paris: Bailliere, 1850.- 441 p, 21 cm.

I

105- **Lapère, Edonard**

Tableau historique, moral et politique sur les kabyles.- Hetz: S. Bonnort, 1846, - 78 p; 23 cm.

106- **Laujoulet , Théodore**

Le Commerce en Algérie: essai sur le peuplement utile de l'Afrique française.- Paris: Challamel A., 1860.- 206 p; carte; 25 cm.

107- **Leblanc de Prébois, François**

l'Algérie prise au sérieux.- Paris: Gaultier- Laguionie; Alger: Biochet et Bastide, 1842.-571 p; 22 cm

108- **Lecler, Dr.Lucien**

De la médecine arabe et particulièrement de la médecine arabe en Algérie.- Montpellier: Ricard, 1854.- 78 p, 20 cm.

109- **Lecterc, Dr. Lucien**

Une mission médicale en kabylie.- Paris: J.B. Bailliere, 1864.- 251 p; 23 cm.

110- **Lefloch, Louis**

Mahomet al Koran: Algérie: étude historique, philosophique et critique.- Paris: Debeau, 1860.- 288 p; 18 cm

111- **Lestibondois, Them**

Voyage en Algérie ou étude sur la colonisation de l'Afrique française.- Lille: L. Danel, 1853.- 392 p; 22 cm.

112- **Letourneux, Aristide**

Etude britannique sur la Kabylie du Djurdura.- Paris: imp. Nationale, 1861.- 90 p; 25 cm.

113- **Letourneux, Aristide**

Etude zoologique sur la Kabylie du Djurdura.- Paris: impr. Nationale, 1861.- 96 p; 25 cm

114- **Lieusson, A**

Etude sur les ports de l'Algérie.- 2 eme id.- Paris: P.Dupont, 1857.- 189 p, 16 f.de pl: tabl, carte; 24 cm.

115- **Lingay, Joseph**

La France en Afrique.- Paris: (S.n), 1846.- 301 p; 24 cm.

116- **Leynadier, Camille**

Histoire de l'Algérie Française.- Paris: H.Monel, 1846-1848.- 3 Vol, 412-392 p: Ill; 24 cm.

117- **Lunel, Eugène**

La Question Algérienne: Les arabes, l'armée; les colons.- Paris: E.Lechaud, 1869.- 135 p; 23 cm.

M

118- **Mac Carthy, Jacques**

Géographie physique, économique et politique de l'Algérie.- Alger: Dubas frères; Paris: Dozobry… 1858.- 470 p; 20 cm

119- **Matlebrum, V.A**

Résum historique et géographique de l'exploration de Gérald Rolfs au Touat et à In Calah.- Pais: Challamel A, 1866.- 152 p, 21 cm.

120- **Mavit, J.J**

Hygiène de l'Algérie exposé des moyens de conserver la santé de préserver des maladie dans les pays chauds et spécialement en Algérie.- Paris: T.B Baillière et Fils: Alger: Bastide- Dubas- Tissier, 1862- 452 p; 21 cm

121- **Marnier, Jules**

Sur Alger.- Paris: Auselin, 1830.- 30 p; 22 cm..

122- **Martin, Dr.A.E Victor**

Manuel d'hygiène à l'usage des européens qui viennent s'établir en Algérie.- Alger, Paris: Dubas- Maret, 1847.- 213 p; 25 cm.

123- **Massol, L.**

Prés, foins et bétail en Algérie ou prairies naturelles et artificielles.- Blidah: C.Roche, 1857.- 366 p; 26 cm.

124- **Mercier, Ernest**

Etude sur la confrérie des Khouans de Sidi Abdelkader El Djillali.- Constantine: L. Arnolet, 1869.- 47 p; 22cm.

125- **Merle, Jean Toussaint**

Anecdotes historique et politique: pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830.- Paris: G.A. Dentu, 1831.-317.; ill; 20 cm.

126- **Meynier.E**

Etudes sur l'islamisme et le mariage des arabes en Algérie.- Alger: A.Bastide; Paris: Challamel A, 1868.- 191 p; 18 cm.

127- **Mollessart, A.C**

Le Colon: exquise Algérienne.- Paris: Recoules, 1845.- 400 p; 22 cm

128- **Montagne, D.J**

Avantages pour la France de coloniser la Régence d'Alger: Indication d'un mode de colonisation.- Paris: Delauney: ch. Vimont, 1831.-221 p; 26 cm.

129- **Moricière, Christophe de la**

Projet de colonisation pour les provinces d'Oran et de Constantine.- Paris: Impr.royale, 1847.-235 p: tabl; 24 cm

130- **Munby, C.**

Flore de l'Algérie: Catalogue des plantes indigènes du royaume d'Alger.- Montpellier: J.Martel, 1847.- 120 p; 22 cm.

N

131- **Napoléon, Charles Louis Napoléon**

Lettre sur la politique de la France en Algérie.- Paris: Impr. Imperial, 1865.- 88 p; 24 cm.

132- **Nettement Alfred**

Histoire de la conquête d'Alger: suivi de tableau de la conquête de l'Algérie.- Paris: J. Lecoffre, 1856.- 667 p: carte; 22 cm

133- **Notion élémentaire sur l'administration générale de l'Algérie**.- Alger: Bastide, 1862.- 67 p; 21 cm.

O

134- **Oran sous le commandement du général Desmichels**.- Paris: Auselon, 1835.- 256 p; 22 cm

P

135- **Pelion, D**

Considération Politique et Militaire sur l'Algérie.- Paris: P. Baudain, 1838.- 102 p; 24 cm

136- **Perrioud, J.R**

Commentaire par ardu alphabétique du Sénatus consulte du 22 avril 1863.- Alger: Ducloux, 1867.- 548 p: tabl; 23 cm.

137- **Pecrot, Ariste Michel**

Alger; exquise topographique et historique du Royaume et de la ville.- Paris: Ladvocat, 1830.- 94 p; 22 cm.

138- **Poivre, Aimé**

Les Indigènes Algériens: Leur état civil et leurs conditions juridiques.- Alger: Dubas frères, 1862.-62 p; 21 cm

139- **Ponton, L.M de**

Quelques mots sur l'Etat de la justice en Algérie depuis 1834 jusqu'à nos jours.- Nancy : A.Pouillet 1842.- 106 p; 23 cm.

140- **Pouchet, F.A**

Théorie positive de l'ovulation et de la fécondation des mammifère et de l'espace humaines: basée sur l'observation de toute série animale: Atlas.- Paris: Bailliere, 1847.-74 p; ill; 30 cm.

141- **Poulle, Emanuel**

Consécration générale sur la régence d'Alger.- Paris: P.L. Krabbe, 1840.- 153 p; 24 cm.

Q

142- **la Question Algérienne**: à propos de la lettre adressée par l'empereur au Marchal de Mac Mahon.- Pris: M. Levy, 1866.- 31 p; 23 cm

R

143- **Reboulleau**

Essai de topographie médicale de la ville de Constantine.- Constantine: L. Marle, 1867.- 145 p; 22 cm

144- **Renou, Emilien-Jean**

Exploration scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842: description géologique de l'Algérie.- Paris: Impr.nationale, 1848.- 184 p; 4 pl: fig; 38 cm

145- **Rey, Jean Alexandre**

La Banque en Algérie: réplique.- Alger: Dubas frères, 1858- 30 p; 23 cm

146- **Reynaud, E. Pellissier de**

Annales Algériennes.- Paris: J.Dumaine; Alger: Bastide, 1854.- 3 Vol; 478-535 p; 23 cm.

147- **Ribourt, Felix**

Le Gouvernement de l'Algérie de 1852 à 1858.- Paris: E. Pankoudre, 1859.- 4 p; 21 cm.

148- **Richard, Charles**

Du Gouvernement arabe et de l'institution qui doit l'exercer.- Alger: Bastide, 1848.- 113 p; 23 cm

149- **Richard, Charles**

Etude sur l'insurrection du Dahra: 1845- 1846.- Alger: A. Besançon, 1846.- 207 p; 24 cm.

150- **Richard, Charles**

Les mystères du peuple arabe.- Paris: Challamel. A; Alger: Bastide, 1860.- 242 p; 20 cm.

151- **Rosey, G**

Cris de la conscience de l'Algérie.- Paris: Voisel, 1840- 443 p; 23 cm

152- **Roy, J.J.E**

Histoire de l'Algérie: depuis les temps les plus anciens jusqu'à nos jours.- Tous: Ad.mane, 1859.- 379 p; ill; 23 cm

S

153- **Saint Jean- d'Angely, Rey naud de**

Rapport adressé à Mr le président de la république.- Paris; Impr. Nationale, 1851.- 90 p; 23 cm

154- **Shaw, Dr Thomas**

Voyage dans la régence d'Alger ou description. Géographique, physique, philologique de cet état.- Paris: Larlin, 1830.- 450 p; carte; 24 cm.

T

155- **Thomas, D**

De l'emploi des arabes et de leur réformes considérées comme moyens de domination en Algérie.- Alger: Bastide, 1847.- 113 p; 23 cm.

V

156- **Verne, Henri**

La France en Algérie.- Paris: Ch. Douniol: Challamel. A.- 1869.- 63 p; 25 cm

157- **Victor Martin, A.E**

Histoire statistique de la colonisation au point de vue du peuplement et de l'hygiène.- Paris: Germer Baillère; Alger: Dubois, 1851.- 356 p: tabl; 24 cm

158- **Vigneral, Charles de**

Ruines romaines de l'Algérie: Kabylie du Djurdjura.- Paris: J. Claye, 1868.- 193 p,: ill; carte; 25 cm

159- **Ville, Ludovic**

Exploration géologique du Beni Mzab du Sahara et de la région des steppes d'alger.- Paris: Impr nationale, 1867.- 539 p; tabl, fig; 26 cm

160- **Ville, Ludovic**

Notice minéralogique sur les provinces d'Oran et d'Alger.- Paris: Impr . impériale, 1857.- 347 p; fig; 26 cm

161- **Ville, Ludovic**

Recherche sur les roches, les eaux et les cites minéraux des provinces d'Oran et d'Alger.- Paris: Impr. Nationale, 1852.- 423 p: 4pl; ill; 26 cm.

162- **Ville, Ludovic**

Voyage d'exploration dans les bassins du Hidna et du Jahara.- Paris: Impr. Imperiale, 1868.- 790 p: tabl, fig; 26 cm.

163- **Volland, Le baron Paul Ambroise**

Réfutation du rapport de la commission du budget en ce qui concerne nos possessions en Afrique.- Paris: L.E. Herhan, 1835-23 p; tabl; 24 cm.

W

164- **Warner, Dr.A**

l'Algérie devant l'empereur.- paris: Challamel A., 1865.- 328 p, 23 cm

165- **Worons, H**

De la constitution territorial des pays musulmans.- Paris. Revue de législation et de imprudence, 1842.- 55 p; 23 cm.

COLONISATION ET ARCHIVES

أهمية الأرشيف بالنسبة للقوانين الاستعمارية ابتداء من الحملة عام 1830 .

COLONISATION ET ARCHIVES

تقديم:

تكمن أهمية الأرشيف في الوقوف على العديد من الحقائق التاريخية، ومنها القوانين والمراسيم التي صدرت عن السلطات الاستعمارية، وعلى هدا الأساس فإنه من الضروري العودة إلى الأرشيف الاستعماري لمعرفة مضامين هده القوانين ومدى أهميتها، وقد أولت السلطات الاستعمارية أهمية بالغة بهذا الجانب رغبة منها في تثبيت وجودها في الجزائر، وإعطائه مصداقية قانونية، من هده الرؤية جاءت هده الدراسة كعنصر أساسي في المحور الثاني الخاص بالقوانين المتعلقة بمصطلح الجزائر الفرنسية.

introduction

Beaucoup d'historiens s'accordent à dire que la période Ottomane, en Algérie, est moins connue, malgré sa proximité historique. La plupart des documents, publiés et connus, et sur lesquels se sont basés les historiens, sont l'ouvre d'anciens captifs appartenant à des ordres religieux, des mémoires de voyageurs ou de diplomates. Le contenu de leurs écrits se limite aux faits et événements relatifs à la course en Méditerranée, aux mœurs observées chez les populations d'Alger et aux habitudes relevées par différence à la vie quotidienne en occident chrétien. Des siècles d'histoire sont réduits à quelques récits, le plus souvent, anecdotiques. Ce résultat n'est pas le fruit du hasard, mais d'une politique réfléchie et appliquée en toute stratégie. Pour justifier l'occupation et ensuite la colonisation, il fallait montrer que ce pays était vacant à tout point de vue. Dés lors, il s'agissait de gommer toute trace de l'existence de l'Etat, de l'administration et de ses services. Les bâtiments officiels ont été la première cible des troupes d'occupation qui ont détruits, pillés les documents et les archives de l'Etat et de son administration. Pellissier de Reynaud [1] remarquait que : " jamais, peut être, une occupation ne s'est faite avec autant de désordre administratif que celle d'Alger, même dans les siècles les plus barbares. Les

hordes du nord, qui s'arrachèrent les débris de l'empire Romain, se conduisirent avec plus de sagesse et de raison .... Dans la Casbah même, sous les yeux de M. Denniée, j'ai vu des soldats allumer leurs pipes avec les papiers du gouvernement dispersés ça et là sur le sol. "

D'autres documents ont été vendu pour leur valeur esthétique à des bibliophiles, amateurs de calligraphie arabe et de manuscrits ornés. Seuls les registres, qui grâce à leur grand format et la solidité de leur reliure en cuire, ont résisté au temps et à l'abondant.

On sait d'autre part, même si on ne possède pas un état exacte, que l'essentiel des archives a été transféré en métropole, comme ce fut le cas lors des campagnes napoléoniennes en Europe et en Egypte. Mise à part les quelques registres de solde des janissaires restitués par la France à l'Algérie, dans un geste diplomatique, toutes les autres archives de l'Etat algérien de la période ottomane sont encore conservées dans des dépôts français au mépris des usages et du droit international en la matière.

Il est admis que les archives d'un Etat sont constituées par l'ensemble des documents produits et reçus par les institutions de cet Etat et les administrations qui lui sont rattachées. De même que les archives reflètent l'histoire et les activités de ces dernières.

D'autre part, l'organisation administrative, les fonctions et les attributions des services nous renseignent sur l'ampleur et le volume des documents accumulés au cours des siècles par cette même administration .

Pour la période ottomane en Algérie, la meilleure preuve est attestée par la régularité des échanges de correspondances diplomatiques et politiques entre d'une part la Régence d'Alger et la Sublime Porte à Istanbul et, d'autre part, la Régence d'Alger et les autres Etats d'Europe. Ces documents sont conservés à ce jour dans les dépôts d'archives de ces pays.

Nous tenterons de montrer que les archives ont constitué une priorité pour le colonialisme français aussi bien lors l'occupation de l'Algérie qu'à la veille de l'indépendance. Dans le premier cas il s'agissait de s'accaparer de la mémoire du pays conquis , dans le second cas l'objectif était de ne rien laisser à l'Etat algérien re-instauré .

Le premier archiviste de l'occupation.

Bien avant l'annexion officielle de l'Algérie à la France, et avant la désignation du premier gouverneur, c'est à dire en 1834 ; les autorités Françaises désignèrent dés la première année d'occupation (1830) un archiviste pour l'Algérie. Quel pouvait bien être le rôle de cet archiviste. A cette date aucune administration n'était encore en place, ni aucune structure d'archives. Le service central des archives ne sera crée que bien plus tard, en 1908. (2)

Il faut ajouter à ce fait, qu'à la date d'arrivée du premier archiviste, il n'était évident pour personne que l'occupation était définitivement acquise. La résistance à l'occupation allait durer encore pendant de longues années.

Nous ne pouvons que déduire que cet archiviste a été désigné pour une mission spéciale et ponctuelle parce que d'ordinaire l'archiviste ne précède jamais l'administrateur. Cette mission consistait en la récupération et le transfère vers les dépôts de France des fonds d'archives de l'administration Ottomane et plus

particulièrement des fonds nobles qui contenaient toute la correspondance et les rapports officiels et confidentiels.

Cette hypothèse est d'autant plus vraisemblable quand on sait que l'archiviste en question, Prospère Gerardin [3], était interprète. Il fut pourvu du titre d'archiviste pendant six mois ; après quoi il assuma la direction des douanes, qui venait d'être créée.

Pendant une trentaine d'années il n'y a eu en Algérie ni archiviste, ni service d'archives .

En effet le successeur de P. Gerardin fut nommé en 1860, date à laquelle un service d'archives fut institué au gouvernement général ; il le fut seulement pour utiliser l'archiviste du ministère de l'Algérie et des colonies qui était sans emploi pour cause de suppression de ce même ministère. Il s'agit d'Alphonse Lemoce de Vaudouard qui avant d'occuper le poste de bibliothécaire - archiviste au Gouvernement général en 1860 a occupé successivement les postes de commis auxiliaire au ministère de la guerre (1843), archiviste du ministère de l'Algérie et des colonies (1858) [4] . en 1867 il prendra une retraite anticipée pour consacrer tout son temps à l'élaboration de son " encyclopédie algérienne " qu'il ne verra jamais aboutir. Elie de la Primaudaïe succéda à Vaudouard au poste de bibliothécaire - archiviste du gouvernement

Général. Il y restera jusqu'à sa mort en 1876, date à laquelle le service des archives fut supprimé de fait. mais on continu à "verser aux archives" les vieux papiers sans triage préalable, ni autre procédure. En 1902 un incendie détruisit la presque totalité des archives du bureau des domaines, ceux des autres services ne connaissaient aucune forme de protection ou mesures de conservation.

Ces faits et d'autres démontraient la nécessité d'avoir un service où les papiers versés par les bureaux seraient mis à l'abri : et classés.

Le service d'archives du gouvernement général.

L'Organisation au gouvernement général d'un service d'archives réglementé officiellement et pourvu d'un programme verra le jour par l'arrêté du 06 avril 1908. A cette date la situation décrite par G. Esquer était la même qu'en 1876. A la bibliothèque étaient réunies trois services de documents historiques : Archives du consulat de France, Archives Espagnoles," cartons politiques " , soit 41 cartons et 45 registres ; près de chaque service, les dossiers nécessaires à l'expédition des affaires courantes ; dans les caves du Palais de justice et du vieux palais, une masse inexplorée de liasses et de registres : le fouillis.

Hors du Gouvernement général ou soupçonnait que les diverses administrations civiles et militaires détenaient des fonds plus ou moins bien classés, d'accès difficile et dont le contenu aussi bien que le domicile exact étaient en général ignorés : bref, l'inconnu.

missions du service des archives :

Le service d'archives crée par l'arrêté du 06 avril 1908 avait pour mission de conserver les documents antérieurs à 1830 et qui n'avaient pas été transférer aux archives nationales de France ; il avait aussi la responsabilité des archives imprimés du gouvernement général d'Algérie (rapports, bulletins officiels, statistiques démographiques, documents relatifs aux territoires du sud ...). Ce service avait aussi pour charge la conservation des documents produits et reçus par les différents directions centrales relevant du gouvernement général. l'arrêté a posé le principe du versement aux archives de tous les dossiers de l'administration centrale anciens de plus de dix ans : de même qu'il a prescrit une procédure régulière pour la suppression des papiers inutiles. l'arrêté stipule aussi que " les documents algériens on concernant l'Algérie et présentant un intérêt historique pourront être verser aux archives du gouvernement général. A cette fin l'archiviste du gouvernement a été chargé de " procéder à une enquête

méthodique dans tous les dépôts (préfectures, sous - préfectures, greffes, archives militaires) afin de se rendre compte de la nature des documents qu'ils renferment et de proposer, s'il y' a lieu, leur versement au gouvernement général.

C'est ainsi que les diverses directions du gouvernement général procédèrent au versement de leurs archives (colonisation, eaux et forêts, comptabilité, assistance, instruction publique, affaires indignées et personnel militaire, etc.). De l'inspection des archives départementales, il en est résulté le versement des fonds suivants : " archives arabes et turques du service des domaines ", " fonds de l'agence des concessions d'Afrique " qui était conservé à la bibliothèque nationale d'Alger, ancien fonds du parquet général, archives de la section des affaires indignées des divisions d'Alger et d'Oran, archives des subdivisions de Tlemcen et de Mascara.

Les instruments de recherches :

Des répertoires et / ou des inventaires ont été élaborés pour l'ensemble de ces fonds. Les uns étaient publier [5], les autres manuscrits. Une somme d'argent était consacrée chaque année à la publication d'instruments de recherches et des collections de documents inédits de l'histoire de l'Algérie [6]. Une

commission a été instituée par arrêt le 04 décembre 1910 à l'effet de rechercher les documents à publier et d'assurer leur publication. Elle était composée du conseiller du gouvernement, du chef de service des affaires indigènes, du doyen de la faculté des lettres (René Basset), S. Gsell professeur d'histoire, Esquer archiviste - bibliothécaire du gouvernement général

Les archives départementales

Les anciens départements

A côté des archives centrales, existaient en Algérie des archives départementales comparables à ceux de la métropole avec des spécificités sur le plan réglementaire. Si la création des départements d'Alger., d'Oran et de Constantine remonte à 1848, leurs services d'archives ne verront le jour que bien plus tard. A titre d'exemple le département d'Alger ne désigna un fonctionnaire chargé des archives qu'a partir de 1885 [7]. Le service des archives sera dirigé par un seul et unique fonctionnaire jusqu'au 1919, date à laquelle un agent de bureau sera désigné pour le seconder. Ces fonctionnaires faisant - fonction d'archivistes étaient aidés dans leur tâches par les inspecteurs généraux des archives de France qui ont commencé à effectuer des missions en Algérie dés 1890. Le premier archiviste de métier et de formation ne sera désigné pour le département d'Alger qu'en 1946. Il sera aidé par un agent auxiliaire et deux agents de bureaux. L'activité réelle et conséquente des services d'archives départementaux remonte donc à la fin du XIXè siècle.

Quant à l'organisation des services d'archives ce n'est qu'entre les deux guerres mondiales qu'elle devient effective.

C'est à cette période qu'une activité scientifique liée au traitement des documents, s'est développée petit à petit. Les formations acquises auprès des inspecteurs - missionnaires et les déplacements aux archives nationales de France pour des stages de formation ont permis une homogénéisation des méthodes de travail scientifiques et administratives.

C'est à ce titre, par exemple, que les rapports annuels adressés par les conservateurs des archives départementales aux archives nationales et aux préfets étaient déterminés par une circulaire [8].

Les conservateurs étaient tenus de respecter les rubriques qui se présentaient dans l'ordre suivant :

1. Personnel (mouvement, recrutement, avancement...)

2. Bâtiment (état, entretien...)

3. Accroissement des collections

4. Elimination

5. Travaux de classement et d'inventaire

6. Statistiques des communications et de fréquentation

7. Bibliothèque

8. Centre de documentation

9. Photocopie

10. Reliure et restauration

11. Service éducatif

12. Expositions
13. Activités culturelles
14. Archives sous – contrôle
15. Budget

Il faut peut être préciser que l'essentiel des collections d'ouvrages et de périodiques étaient essentiellement le produit du dépôt légal instauré par le ministère de l'intérieur.

Ce dépôt légal s'appliquait à tous les éditeurs et imprimeurs exerçant sur le territoire du département. C'est ce qui explique l'existence de collections complète de journaux et des périodiques locaux ainsi que des affiches, brochures et autres documents imprimés dans les archives d'Alger, d'Oran et de Constantine.

La plupart des services d'archives départementaux étaient logés au sein même des bâtiments des préfectures. L'espace de conservation était relativement suffisant par rapport au volume des documents produits par l'administration. Il existait aussi des procédures de versement, d'élimination et de classement. Les instruments de recherche étaient d'une bonne qualité quand le service était daté d'une direction scientifique.

Les nouveaux départements :

La création de nouveaux départements pendant la guerre de libération nationale, amena la création rapide de services d'archives efficaces dans les nouvelles préfectures. Ils seront placés sous la tutelle et l'autorité scientifique des anciens départements. Les conservateurs des départements d'Alger, d'Oran et de Constantine seront promus conservateurs régionaux et chacun d'eux sera responsable et supervisera les services d'archives des nouvelles préfectures crées dans sa région.

Les moyens, les locaux, les collections et le personnel de ces nouveaux services d'archives départementaux étaient assez modèles par rapport à ceux des trois anciens départements.

Mais d'un autre côté ils bénéficieront de l'expérience des anciens et d'un arsenal réglementaire bien limité. A l'indépendance, la plupart de ces nouveaux services d'archives n'auront pas eu le temps de se structurer et de s'organiser au niveau des trois anciens départements en 1962 l' Algérie héritera de quelques embryons de services d'archives avec le personnel en moins et des collections amputées.

Le transfert des archives

La polémique :

Lors des négociations entre l'Algérie et la France, au début des années quatre vingt, sur la récupération des archives transférées à l'indépendance, une grande polémique s'est installée entre les archivistes des deux pays. Le désaccord était total. Et sur la quantité des archives transférées et sur la nature de celles - ci . S'il est vrai que toutes les archives n'ont pas été transférées, ce n'est pas faute de vouloir. En effet, le départ précipité, même s'il était prévu, n'a pas rendu possible la réunion des moyens matériels et humains qui auraient permis un transfert massif et ordonné des archives. Le climat politique tendu, les grèves, les attentats de l'O. A. S., rendaient cette opération plus compliquée que prévue. Pour parer au plus pressé, les français ont élaboré une " doctrine " qui consiste à distinguer les archives dites de " souveraineté " et les archives dites de " gestion ". Théoriquement le transfert ne devait concerner que la première catégorie de documents. En réalité, il ne s'agissait que d'un ordre de priorités, comme on le verra plus loin. Mais voyant d'abord ce qui distingue les archives de souveraineté du reste. Selon P. Boyer [9] archiviste français ayant participé à cette opération, il s'agit des " papiers des personnes ou des services investis par loi de l'exercice de la souveraineté française". En

clair elles comprenaient d'une part les affaires traitées par les gouverneurs ou résidents généraux, par leurs cabinets, dans une moindre mesure, par leur subordonnés directs, préfets ou administrateurs ; d'autres part celles de certains services de polices. En résumé et comme il les désignera lui même un peu plus loin, il s'agissait de toutes les séries politiques et policières.

Et comme politique est l'un des termes les plus vagues de la langue française, tout y passera.

L'organisation du transfert :

C'est à la suite des émeutes de mai 1958 et de la prise du gouvernement général que la direction des archives de France, selon Boyer, " pensa organiser un rapatriement préventif des archives de souveraineté, officiellement présentée comme une simple opération de micro-filmage de sécurité ". Les autorités françaises craignaient la réaction de certains pieds noirs et surtout celles des organisations proches de l'O. A. S. L'opération devait donc s'effectuer dans le secret le plus total. En 1960 des représentants du gouvernement général, de l'Armée et des archives de France se sont réunis pour organiser le transfert. Les archivistes avaient pour rôle de trier et de mettre en sac les documents à transférer, l'armée devait assurer le transport jusqu'aux bases

navales d'où la marine les embarquait pour la France. Pour bien garder le secret, aucun élément local n'était impliqué dans l'opération. Il ne restait plus que le feu vert du général De Gaulle, qui sera donné, selon Boyer [10] au cours d'un entretien privé entre le général De Gaulle et M. Andre Chamson, alors directeur des archives de France. La première expédition se fit le 15 avril 1961 quelques jours avant le " putsch des généraux ". Elle embrassait essentiellement la partie la plus ancienne, déjà classée, des archives du gouvernement général et des archives départementales d'Alger. Le second transfert, prévu pour la fin de l'année 1961 sera repoussé de mois en mois du fait de l'aggravation de la situation caractérisée par des attentats et des grèves. Le troisième transfert concernera les archives du constantinois. Quant aux documents qui n'ont pu être transférés ils été détruits.

C'est le cas des archives de la préfecture de police d'Alger. Après l'échec de la tentative d'immersion au large du port d'Alger, P. Boyer qui était chargé de cette opération avouera que " finalement, les documents abondamment arrosés d'essence, furent brûlés ". Ce dernier a évalué l'ensemble des documents transférés a 150 tonnes.

Les documents transférés :

Les archives du gouvernement général étaient réparties en trois groupes distincts :

- La première est représentée par les archives du gouvernement général qui ne conservait que des archives anciennes. Le prélèvement des séries politiques et policières, des dossiers de la colonisation et du personnel ne posait aucun problème.

Il faut noter que même les archives antérieures à 1830, c'est à dire n'appartenant pas à l'Etat français, ont été transférées du dépôt central du gouvernement général de l'aveu même de l'archiviste Boyer. Ce qui enlève tout crédit à l'argument de la souveraineté.

- Le second groupe était constitué des archives dites des directions. Chaque direction du Gouvernement général possédait un dépôt d'archives particulier. Il s'agit en fait des locaux de pré-archivage où les documents étaient entreposés avant leur versement au service d'archives central. Le transfert a aussi touché les dossiers conservés dans ces dépôts.

- Le troisième groupe est celui des archives conservées dans les bureaux des administrations.

Ceux - là, non plus, n'ont pas été épargnés. En l'absence d'archivistes et pris par le temps " quelques uns préférèrent brûler leurs archives ".

Archives départementales d'Alger :

Le dépôt a été amputé de 50% de ses fonds, soit quatre Kilomètres linéaires sur un total de huit Km / l.

Archives départementales de Annaba :

Il eu environ cinq cent sacs de documents expédiés en France avec un état détaillé sac par sac [93]

Archives départementales de constantine :

Le tiers de ce qui existait en 1962 a été transféré en France. Soit un Kilometre linéaire sur les trois que comptait le dépôt. Là aussi, selon Perotin, des bordereaux précis existent, avec fiches analytiques relatives à ce transfert.

Archives départementales d'Oran :

Le cinquième du fonds a été transféré, soit un Kilomètre linéaire sur un total de cinq Km / l

Archives départementales de Tiaret :

Une partie des archives des communes mixtes et des archives dites " Confidentielles " ont été transféré.

Archives départementales de Tizi-Ouzou :

Il ne reste pratiquement rien des archives antérieures à 1962. Là aussi les archives des communes mixtes ont été transférées.

Archives municipales d'Alger :

Outre le transfert d'archives, le dépôt a subit un attentat à la bombe perpétré par l'O. A. S. en mai 1962 et qui a détruit une bonne partie de ce qui restait comme archives.

Nous voyons à travers cette brève et sommaire évolution qu'aucun dépôt n'a été épargné par l'opération de transfert à un niveau central et qu'elle a fait l'objet d'instructions précises et généralisées.

Il est quand même curieux que les archives n'ont fait l'objet d'aucun pourparler, d'aucune négociation et par conséquent d'aucun accord ou clause.

Les accords d'Evian contiennent des accords dans tous les domaines : militaire, miniers, fonciers, télé communication, problèmes relatif à la nationalité et au travail, coopération culturelle etc. mais absolument rien sur les archives.

Notes

1-* Larbi Ichbouden : Alger histoire et capitale de destin national casbah éditions1997.p124.
2-* Yves PEROTIN: Algérie, archives publiques paris, Unexo 1964 p 62.
3-* Esquer (G) : les archives algériennes et les sources de l'histoire de la conquête in annales universitaires, 1er année1912 pp 313-375.

4-* Brusquet (R) : Note sur la collection Voudouard in R-A, année 1907, pp 48-54.
* Bourgin (G) : inventaire du fonds de l' Algérie in R- A, vol 70, n° 339, année 1929, PP 68- 113.
5- * BREBANT (Charles) : inventaire des archives de l' amirauté d'Alger, in R-A, Vol 63,N° 310 année 1922. et voir aussi Esquer (G) : les archives algériennes, Opcit. 375.
6-* Mehenni AKBAL : contribution a' l' étude de l' évolution des S.I.S.F.A, mémoire magister, bipliothéconomie 1987,P 278.
7-* circulaire A.P 57-14 daté du 29 Juin 1957.
8-* pierre BOYER : les archives rapatriés, in itinéraires : chroniques et documents, N°264 daté du Juin 1982 PP 49- 67.
9-* Ibid, P68.
10- * (Y) PEROTIN :opcit,p 63.

الفهرس

- تصدير معالي الوزير 03
- تقديم مديرالمركز 05
- مقدمة..... 07

الباب الأول: الجزائر الفرنسية

- **الفصل الأول: المشاريع العسكرية الممهدة لربط الجزائر بفرنسا** 19
- المشاريع الممهدة لربط الجزائر بفرنسا..... 21
- **الفصل الثاني: الجزائر الفرنسية إداريا ومؤسساتيا**..... 37
- الجزائر الفرنسية إداريا ومؤسساتيا..... 39
- الأوضاع السياسية في الجزائر..... 45
- تنظيم الإدارة في الجزائر لتسهيل ربطها بفرنسا..... 49
- **الفصل الثالث: القوانين والمراسيم الصادرة عن الحكومة الفرنسية الخاصة بالجزائر الفرنسية**..... 65
- القوانين والمراسيم الصادرة عن الحكومة الفرنسية..... 67
- نماذج من القوانين الرسمية التي نظمت الحكم في الجزائر الفرنسية 75
- قائمة بعض النصوص القانونية الصادرة بين 1830 و1870..... 81
- قراءة تاريخية في مضامين القوانين والمراسيم الفرنسية ذات الصلة بمفهوم الجزائر الفرنسية الاستعمارية..... 89
- **خاتمة الباب الأول**..... 99

- هوامش الباب الأول.....105

الباب الثاني: الإبادة الجماعية المباشرة وغير المباشرة

- **الفصل الأول: إبادة العنصر البشري**..... 117
- إبادة العنصر البشري 119
- نماذج من الإبادة الجماعية كرد فعل فرنسي على الثورات الشعبية 131
- **الفصل الثاني: الجرائم الدينية والثقافية**..... 149
- **الفصل الثالث: الإبادة الغير المباشرة من خلال ظاهرة الإستيطان وانعكاساته الخطيرة على المجتمع الجزائري** 177
- الإستيطان وانعكاساته السلبية على المجتمع الجزائري (الإبادة غير المباشرة) 194
- طبيعة الأراضي في الجزائر قبل الاحتلال وإلى غاية عام 1830 197
- الإستيطان في ظل الإحتلال الضيق 212
- المرحلة السوداء "الامبراطورية الثانية" 221
- **خاتمة الباب الثاني** 236
- **هوامش الباب الثاني**..... 242
- **البيبليوغرافيا**.....257
- **Chapitre 4: Colonisation et Archives** (أنظر الصفحة رقم 3 باللغة الفرنسية)
- **فهرس الموضوعات**.....321